

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية  
قسم علم الاجتماع السياسي والعلاقات الدولية

البعث الإقتصادي في العلاقات الجزائرية مع الإتحاد الأوروبي  
فترة ما بين 2005م - 2014م

مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: دراسات دبلوماسية

تحت إشرافه:

أ. شابي محير

إعداد الطالب:

بوكردون أيمن

أعضاء لجنة المناقشة

رئيسة ومقررة	أستاذة التعليم العالي	أ. بوضياف محير
مصححة وممتحنة	أستاذة التعليم العالي	أ. بـرحو سميلة
مشرفة	أستاذة التعليم العالي	أ. شابي محير

السنة الجامعية 2014/2015م

# شكر

أَتَقَدِّمُ بَادئِ ذِي بَدءٍ بِالشُّكْرِ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى مَنْهَ عَلَيْنَا وَ تَوْفِيقِهِ لَنَا لِإِتِمَامِ هَذَا الْعَمَلِ.

أَتَقَدِّمُ بَعْدَهَا بِالشُّكْرِ إِلَى الْأَسْتَاذَةِ الْمُشْرِفَةِ "شَابِي عَبِير" عَلَى نَصَائِحِهَا، إِرْشَادَاتِهَا الْقِيَمَةَ، وَكَذَا صَبْرِهَا طَوِيلَةَ فِتْرَةِ الْعَمَلِ عَلَى مَوْضُوعِ الدِّرَاسَةِ.

لَا يَفُوتُنِي أَنْ أَشْكُرَ كَذَلِكَ كُلَّ أَسَاتِذَةٍ، مَوْظِفِي، وَطَلِبَةِ الْمَدْرَسَةِ الْوَطْنِيَّةِ الْعُلْيَا لِلْعُلُومِ السِّيَاسِيَّةِ.

# إهداء

إلى تضحيات أمي وكفاح أبي...

## ملخص:

تماشيا مع سياسة الإنفتاح الإقتصادي التي اعتمدها مطلع الألفية الثالثة، وقّعت الجزائر اتفاق شراكة مع الإتحاد الأوروبي وفق ما نظّرت له وثيقة برشلونة، اتفاق الشراكة لم يدخل حيز التنفيذ حتى ألحق بمشاريع أوروبومتوسطية أتى بها الإتحاد الأوروبي كآليات جديدة في علاقاته مع دول الجوار، عرفت صمتا وترقبا من الطرف الجزائري قبل الإنضمام لها، وقد شهدت هاته العلاقات التطرق إلى شتى الأبعاد الإقتصادية، السياسية، والأمنية، والإجتماعية.

يعدّ العامل الإقتصادي أحد أهم هاته الأبعاد اعتبارا من أنّ الجزائر تملك أكبر تعاملات اقتصادية مع الإتحاد الأوروبي، بمقابل أنّ الأخير يعتبر الجزائر شريكا استراتيجيا ومُصدراً هاما لاحتياجاته من الطاقة، وقد حاولت العلاقات الإقتصادية بين الطرفين أن تؤسس لمجموعة من برامج الدعم والتوأمة قصد مساعدة الإقتصاد الجزائري من الخروج من تبعيته لصادرات المحروقات و وضع إصلاحات قصد النهوض بمختلف القطاعات الإقتصادية، كما أسّست لشراكة تهدف بالأساس إلى إسقاط التعريفة الجمركية على واردات الطّرفين تمهيدا لإنشاء منطقة تبادل حرّ.

كانت لجملة هاته العلاقات آثار على الإقتصاد الجزائري تبعها تراجع عائدات الضرائب الجزائرية لكثرة الواردات الأوروبية مع عدم وجود صادرات جزائرية خارج المحروقات وعدم قدرة المؤسسات الإقتصادية الجزائرية على المنافسة، وهو ما فرض تحديات على الطرف الجزائري من أجل النهوض بإقتصاده، تحسين تنافسيته وتحقيق التنويع الإقتصادي كسبيل بإمكانه تحقيق الأهداف المرجوة من الطرف الجزائري وإنجاح مسار علاقاته الإقتصادية مع الإتحاد الأوروبي من شأنها فتح آفاق مستقبلية واعدة.

**الكلمات المفتاحية:** اتفاق الشراكة الجزائرية مع الإتحاد الأوروبي، السياسات الأوروبومتوسطية، التنويع الإقتصادي، التنافس الاقتصادي.

## **Abstract :**

In line with the economic opening-up policy adopted by the beginning of the third millennium, Algeria signed a partnership deal with the EU as looked at him closely Barcelona, the partnership agreement did not enter into force even the right projects Euro-Mediterranean brought by the European Union of new mechanisms in its relations with neighboring countries, known silence and anticipation Algerian party before joining her, relations have witnessed these circumstances to address the various dimensions of economic, political, and security, and social.

The economic factor is one of the most important these circumstances dimensional effect from that Algeria has the largest economic dealings with the European Union, paid the latter is considered Algeria a strategic partner and an important source for its energy needs, has tried to economic relations between the two parties to establish a range of support programs and twinning inadvertently help the economy Algeria out of its dependence on exports of hydrocarbons and reforms in order to put the promotion of various economic sectors, it has also established a partnership aimed mainly to drop tariffs on imports parties as a prelude to the establishment of a free trade area.

It was for phrase these circumstances relations effects on the Algerian economy, followed by the decline of the Algerian taxes to the large number of European imports revenues with the absence of Algerian exports outside the fuels and the inability of the Algerian economic institutions to compete, a challenges to the Algerian party to advance its economy, improve its competitiveness and achieve economic diversification as a way he could achieve the desired goals of the Algerian party and the success of its economic relations with the European Union that will open the path for future prospects.

**Keywords:** Partnership agreement between Algerian & European Union, the Euro-Mediterranean politicals, economic diversification, economic competition.

## Résumé:

Conformément à la politique de l'ouverture économique adoptée par le début du troisième millénaire, l'Algérie a signé un accord de partenariat avec l'UE en tant regardé de projet de Barcelone, et malgré que n'étais l'accord de partenariat ne sont pas entrés en vigueur, même les projets euro-méditerranéens apportés par l'Union européenne de nouveaux mécanismes dans ses relations avec les pays voisins, le silence connu et anticipation partie algérienne avant de la rejoindre, les relations ont été témoins de ces circonstances pour répondre aux différentes dimensions de la vie économique, politique, et de la sécurité, et social.

Le facteur économique est l'un des plus importants de ces conditions d'effet dimensions à partir que l'Algérie possède les plus grandes relations économiques avec l'Union européenne, payée ce dernier est considéré comme l'Algérie un partenaire stratégique et une source importante pour ses besoins énergétiques, a essayé de relations économiques entre les deux parties d'établir une gamme de programmes de soutien et de jumelage par inadvertance aider l'économie Algérie de sa dépendance aux exportations d'hydrocarbures et de réformes afin de mettre la promotion des différents secteurs économiques, il a également établi un partenariat visant principalement à baisser les tarifs sur importe les partis comme un prélude à l'établissement d'une zone de libre-échange.

Il était pour la phrase ces circonstances effets des relations sur l'économie algérienne, suivie par la baisse des impôts algériens au nombre important des revenus des importations européennes en l'absence des exportations algériennes en dehors des combustibles et de l'incapacité des institutions économiques algériennes à la concurrence, des défis à la partie algérienne de faire progresser son économie, améliorer sa compétitivité et à atteindre la diversification économique comme un moyen, il pourrait atteindre les objectifs souhaités de la partie algérienne et le succès de ses relations économiques avec l'Union européenne qui va ouvrir la voie à des perspectives d'avenir .

**Les mots clés:** Accord de partenariat Algérienne-avec l'Union Européenne, la politique euro-méditerranéens, la diversification économique, la concurrence économique.

خطة الدراسة :

مقدمة:

الفصل الأول: الإطار النظري العام للعلاقات الجزائرية مع الإتحاد الأوروبي

المبحث الأول: مدخل إيتيمولوجي للعلاقات الإقتصادية الدولية

المطلب الأول: العلاقات الإقتصادية الدولية والمفاهيم المشابهة لها

المطلب الثاني: التطور التاريخي للعلاقات الإقتصادية الدولية

المطلب الثالث: مؤسسات وفواعل الإقتصاد الدولي

المبحث الثاني: المقاربات النظرية المفسرة للعلاقات الإقتصادية الدولية

المطلب الأول: نظرية التبعية

المطلب الثاني: النظرية الليبرالية

المبحث الثالث: مسار العلاقات الجزائرية مع الإتحاد الأوروبي: من التعاون إلى الشراكة

المطلب الأول: اتفاق التعاون الجزائري- الأوروبي

المطلب الثاني: مؤتمر برشلونة والشراكة الأورومتوسطية

المطلب الثالث: الجزائر والإتحاد الأوروبي: من اتفاق الشراكة إلى المبادرة الفرنسية

خلاصة الفصل

الفصل الثاني: العلاقات الإقتصادية الأورو-جزائرية ضمن سياق السياسات الأورو-المتوسطة

المبحث الأول: تفاعلات الأبعاد في العلاقات الإقتصادية الجزائرية مع الإتحاد الأوروبي

المطلب الأول: البعد السياسي والأمني

المطلب الثاني: البعد الجيو-اقتصادي

المطلب الثالث: البعد السوسيوثقافي

المبحث الثاني: التعاون الإقتصادي بين الجزائر والإتحاد الأوروبي: دراسة في المشاريع والبرامج

المطلب الأول: مستوى التعاون الثنائي

المطلب الثاني: مستوى التعاون الجهوي

المبحث الثالث: التعاملات الاقتصادية الجزائرية مع الإتحاد الأوروبي

المطلب الأول: قطاع التجارة الخارجية

المطلب الثاني: قطاع الطاقة والموارد

المطلب الثالث: قطاع الإستثمارات الأجنبية المباشرة

خلاصة الفصل

الفصل الثالث: واقع وآفاق العلاقات الاقتصادية الجزائرية مع الإتحاد الأوروبي

المبحث الأول: آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الإقتصاد الجزائري

المطلب الأول: المزايا المنتظرة لاتفاق الشراكة الأورو-جزائري

المطلب الثاني: التهديدات المتوقعة على الإقتصاد الجزائري من جرّاء توقيع اتفاق الشراكة

المبحث الثاني: التحدّيات الاقتصادية الجزائرية الرّاهنة في ظلّ علاقاتها مع الإتحاد الأوروبي

المطلب الأول: الإتحاد الأوروبي كمعقل لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة

المطلب الثاني: رهان الآلية الأوروبية للجوار

المبحث الثالث: آفاق العلاقات الجزائرية مع الإتحاد الأوروبي

المطلب الأول: السيناريو الخطّي "بقاء الوضع على حاله"

المطلب الثاني: سيناريو التّغيير "الإصلاحي"

المطلب الثالث: سيناريو فك الارتباط "الراديكالي"

خلاصة الفصل

الخاتمة:

مقدمة

يشهد حقل العلاقات الدولية نظاما دوليا يغلب عليه طابع التكتلات الاقتصادية، والتي تعود مرجعيتها إلى بروز وتعاظم أهمية المتغير الاقتصادي في علاقات الدول، حيث أنّ المصلحة الاقتصادية أضحت لها دور مهم وفَعَال في توجيه السياسة الخارجية للدولة، منه ظهرت مفاهيم جديدة تدعو إلى إبرام الشراكات وضرورات الإعتماد المتبادل، وإن كان ما يبرّر هذا الإنفتاح بالنسبة للدول المتقدمة من خلال محاولة استمرار نموها المتوقف على التوسّع المتنامي لأسواقها، فإنّه بالنسبة للدول النامية مطلب أساسي من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية، في هذا الإطار برزت تكتلات تضمّ إلى جانب الدول المتقدمة دولا نامية تهدف إلى بناء علاقات فيما بينها قصد تحقيق المنفعة المتبادلة.

انعكس هذا الواقع على العلاقات الاقتصادية الجزائرية الأوروبية، التي شهدت بعد الإستقلال نوعا من التعاملات التفاضلية في صادرات الجزائر مقارنة بدول الضفة الجنوبية للمتوسط، وذلك في إطار التعاون المبرم بين الطرفين، اعتبارا من أنّ الجزائر كانت تعدّ مَصْدَرًا لأمن الإمدادات الأوروبية من الحاجيات الغذائية، لكن هذا النوع من التعاملات ما فتئى يشهد رغبة أوروبية في استبدال نمطه.

برزت على إثرها عدّة سياسات جمعت دول الإتحاد الأوروبي بدول جنوب وشرق المتوسطي، نظرت لنوع جديد من العلاقات بين دول المنطقة ومنها العلاقات الجزائرية مع الإتحاد الأوروبي، التي أخذت منحى آخر بداية من توقيع اتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي في إطار ما نصّت عليه وثيقة برشلونة، ثم انضمام الجزائر إلى السياسات التي وضعها الإتحاد الأوروبي حفاظا على أهدافه وتعاملته في حوض البحر الأبيض المتوسط والتي تمثلت أساسا في "سياسة الجوار الأوروبية" وكذا "الإتحاد من أجل المتوسط"، وهو علاقات تميزت بشموليتها لكافة المواضيع السياسية، الأمنية، الاقتصادية، والاجتماعية نظرا تشابك الأبعاد المختلفة وتفاعلها في رسم وتوجيه سياسات كل طرف تجاه نظيره من الضفة المقابلة.

يعدّ البعد الاقتصادي أحد أهم المحاور في علاقات الجزائرية مع الإتحاد الأوروبي، وذلك يعود إلى كون الجزائر إحدى الدول الرئيسية التي تعتمد عليها الدول الأوروبية كمصدر طاقوي وضامن لاحتياجاتها من الموارد الضرورية لاستمرار صناعاتها، في حين أنّ أكبر نسب واردات الجزائر قادمة من دول الإتحاد الأوروبي.

حاولت الجزائر من خلال إبرام هاته العلاقات تحسين مستويات النمو الاقتصادي من خلال تحسين المردودية الإنتاجية، إيجاد أسواق جديدة واعدة لتصدير منتجاتها، تحسين مستويات التشغيل، وتأكيد سياسة الإنفتاح الاقتصادي التي انتهجتها مطلع الألفية الجديدة وبعدا اقتصاديا جهويا يعزز قيمتها وقدرتها التفاوضية في الساحة الدولية.

محاولة البحث في الموضوع تطلب صياغة إشكالية رئيسية للدراسة هي كالتالي:

❖ هل يمكن للجزائر في إطار السياسات الأورومتوسطية الاستفادة من علاقاتها الاقتصادية مع الإتحاد الأوروبي؟

أ- الأسئلة الفرعية:

تتبع عن الإشكالية الرئيسية ثلاثة أسئلة فرعية هي:

- ❖ هل التبعية لازالت السمة الملازمة لمسار العلاقات الاقتصادية الجزائرية مع الإتحاد الأوروبي؟
- ❖ هل التعاملات الاقتصادية بين الجزائر والإتحاد الأوروبي قائمة على التعاون أم على التضارب؟
- ❖ هل تستفيد الجزائر من علاقاتها الاقتصادية مع الإتحاد الأوروبي؟

ب- الفرضيات :

للإجابة على الأسئلة الفرعية تم صياغة ثلاثة فرضيات هي كالتالي:

**الفرضية الأولى:** يرتبط استمرار التبعية في العلاقات الاقتصادية الجزائرية مع الإتحاد الأوروبي بمدى استمرار خضوع وإذعان الجزائر للسياسات التي يرسمها الطرف الأوروبي بمنطقة المتوسط.

**الفرضية الثانية:** تتحدد طبيعة التعاملات الاقتصادية بين الجزائر والإتحاد الأوروبي وفق نوع البرامج والمشاريع المبرمة بين الطرفين والمصالح المعلنة والخفية المرجوة منها.

**الفرضية الثالثة:** استفادة الجزائر من علاقاتها الاقتصادية مع الإتحاد الأوروبي يرتبط بمدى تحقيقها لدوافع وأهداف إبرام هاته العلاقات.

ت- المناهج المستخدمة:

تم الإستعانة بمجموعة من المناهج التي تتواءم وطبيعة الموضوع وتساعد في العمل عليه وهي:

❖ **المنهج الوصفي:** استُخدم المنهج الوصفي لتعريف مختلف المصطلحات والمفاهيم الأساسية في الدراسة، وكذا شرح ووصف التقلبات والتجاذبات التي تتصف بها العلاقات الاقتصادية بين الجزائر والإتحاد الأوروبي.

❖ **المنهج الإحصائي:** استُخدم المنهج الإحصائي في تكميم المعلومات والمعطيات عن حجم التعاملات الاقتصادية بين الجزائر والإتحاد الأوروبي، من خلال تقديم مختلف الإحصائيات والرسم البيانية التي تساعد في الفهم والتحليل.

❖ **المنهج التحليلي:** تمّ استخدام هذا المنهج في التدرّج في تحليل المعلومات من الفصول إلى المطالب والفروع، وكذلك لتحليل الجداول، والبيانات التي تمّ الإعتماد عليها خلال هاته الدّراسة، وهو ما يسمح بتفسير وفهم موضوع قيد الدراسة.

### ث- أهمية الموضوع:

تبرز أهمية الدراسة في النقاط التالية:

- ❖ تعدّد الأبعاد والتفاعلات التي تحكم العلاقات الجزائرية مع دول الإتحاد الأوروبي.
- ❖ أهمية الإقتصاد في العلاقات الدولية، حيث أضحت المصلحة الإقتصادية أهم متغيّر في رسم وتوجيه السياسة الخارجية للدولة.
- ❖ التعاملات الإقتصادية بين الجزائر والإتحاد الأوروبي تعدّ الأكبر حجما في التعاملات الخارجية للجزائر تصديرا واستيرادا.
- ❖ إقتصار الدراسات السابقة حول سياسة أورو-متوسطة معيّنة، بينما سعت هاته الدّراسة إلى إلقاء الضوء على كافة العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف التي جمعت الجزائر والإتحاد الأوروبي مطلع الألفية الثالثة، ومحاولة إيجاد الرابط بينها.

### ج- أهداف الدّراسة:

حاولت الدراسة الإقترب من مجموعة من الأهداف:

- ❖ إضفاء دراسة أكاديمية وعلمية في هذا الحقل من الدراسات.
- ❖ فهم وتحليل طبيعة العلاقات الإقتصادية التي تجمع الجزائر والإتحاد الأوروبي.
- ❖ تبيان آثار مختلف السياسات الأورو-متوسطة على الطرف الجزائري.
- ❖ العمل على تحليل السياسات الأورو-متوسطة وتوضيح طبيعة العلاقات الجزائرية مع الإتحاد الأوروبي من حيث التعاون أو التضارب.
- ❖ محاولة التقرب من آفاق العلاقات الإقتصادية بين الجزائر والإتحاد الأوروبي.

## ح- أسباب اختيار الموضوع:

تم اختيار موضوع الدراسة بناء على أسباب موضوعية وأخرى ذاتية هي كالآتي:

### 1- الأسباب الموضوعية:

- ❖ تواءم موضوع الدراسة مع التخصص الذي تمّ دراسته في طور الماستر، كون الدراسات الدبلوماسية تهتمّ أساسا بمختلف العلاقات الخارجية للدولة مع غيرها من الدول، التكتلات الإقليمية والجهوية، وكذا المنظمات الدولية.
- ❖ أهمية الإقتصاد في العلاقات الخارجية الدول.
- ❖ عمق العلاقات الإستراتيجية التي تجمع الجزائر بالإتحاد الأوروبي.

### 2- الأسباب الذاتية:

- ❖ الإهتمام بحقل العلاقات الدولية عامة والعلاقات الخارجية التي تبرمها الدولة الجزائرية على وجه الخصوص.
- ❖ وجود الرغبة الشخصية في دراسة العلاقات الإقتصادية الدولية، وإمكانية التعمق في هذا النوع من الدراسات مستقبلا.

## خ- حدود الدراسة:

قسّمت حدود الدراسة إلى إطار زمني وآخر مكاني:

- 1- الإطار الزمني للدراسة: حدّدت فترة الدراسة زمنيا من سبتمبر 2005م، وهو تاريخ -دخول اتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي حيّز التنفيذ- إلى غاية سنة 2014م.
- 2- الإطار المكاني للدراسة: تحاول الدراسة التّركيز على العلاقات الإقتصادية بين الجزائر والإتحاد الأوروبي في إطار اتفاق الشراكة المبرم بين الجزائر والإتحاد الأوروبي، سياسة الجوار الأوروبية، وكذا الإتحاد من أجل المتوسط.

## د- الإطار النظري للدراسة:

اعتمدنا في هاته الدراسة على نظريتين لفهم طبيعة العلاقات الجزائرية مع الإتحاد الأوروبي:

- ❖ **نظرية التّبعية:** هدفت هاته النظرية إلى تفسير سبب استمرار تبعية دول العالم الثالث تجاه الدول المتطوّرة من حيث الإنتاج، التصدير، والإستيراد. تساعد هاته النظرية من تحليل طبيعة العلاقات الإقتصادية بين الجزائر والإتحاد الأوروبي، من خلال أنّها علاقة تكتل دول من الشمال المتقدم

أغلب دوله كانت مستعمرة سابقا، ودولة من الجنوب كانت مستعمرة في الماضي، وهو ما اصطلح عليه في هاته النظرية بعلاقات دول المركز (العالم المتقدم) ودول المحيط (العالم المتخلف).

❖ **النظرية الليبرالية:** من خلال مقارنتها الإعتماد المتبادل ضمن التيار التجديدي للنظرية، ترى الليبرالية أنه في ظلّ فوضوية النظام الدولي، وعدم وجود الهرمية في قضايا الدول، إضافة إلى بروز القضايا فوق وطنية، فإنّ التعاون بين الدول في إطار مؤسسات دولية أضحت ضرورة تمكّن الدول من تحقيق أهداف ومصالح مشتركة، تجعلها أكثر استفادة من جهودها المنفردة، تساعد هاته النظرية في فهم الفكر الليبرالي الذي يحاول الإتحاد الأوروبي ترويجه في تعاملاته مع الجزائر، وكذا دراسة مدى إمكانية إيجاد اعتماد متبادل بين الجزائر وتاإتحاد الأوروبي يمكن له تحقيق أهداف ومصالح مشتركة.

#### ذ- الدراسات السابقة :

يمكن تقسيم المراجع التي تمّ الإطلاع عليها قصد تناول الموضوع إلى مراجع عامة تناولت العلاقات الإقتصادية بين الجزائر والإتحاد الأوروبي في إطار العلاقات الأورومتوسطية، ومراجع أخرى خصّصت دراستها في إطار العلاقات الثنائية بين الطرفين.

#### 1- الدراسات السابقة العامة: نجد من بين هاته الأدبيات.

❖ بشارة خضر، في كتابه تحت عنوان "أوروبا من أجل المتوسط من 1995-2008"، جانفي 2010.

تطرّق الكتاب إلى مجمل الإتفاقات، المؤتمرات وكذا الشراكة بين ضفتي المتوسط، من حيث التّصوص والسّياق، محاولا التركيز على سياسات الإتحاد الأوروبي في المنطقة.

❖ الحاج علي ، في كتابه "سياسات دول الإتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة"، فبراير 2005م.

ركّز الكاتب من خلاله على إنعكاسات التّحولات الدولية على المنطقة العربية ،خاصة بعد انهيار الإتحاد السوفياتي، بالإضافة إلى الأبعاد الإستراتيجية للسياسات الأوروبية في المنطقة العربية. مع التركيز على السياسة الإقتصادية الأوروبية من خلال مؤتمر برشلونة 1995م، والذي مهّد للشراكة الأورو-متوسطية.

❖ رامازاني آر كيه ،"دراسات عالمية،الشراكة الأورو متوسطية: إطار برشلونة".

تمّ التّطرق من خلاله إلى التّغيرات التي حدثت على المستوى الدولي، و التي جعلت الإتحاد الأوروبي يركز اهتمامه في التّعاون مع دول المتوسط، خاصة في البعد الإقتصادي، حيث تطرّق كذلك الكتاب إلى فحوى مؤتمر برشلونة 1995، متطرّقا إلى أبرز نقاطه الأساسية منها إقامة مناطق التبادل الحرّ، والمساعدات الإقتصادية.

## 2- الدّراسات السّابقة المتخصّصة: وهي كالتالي:

❖ زعباط عبد الحميد ، في مقاله ضمن مجلة "مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا"، بعنوان "الشراكة الأوروبية متوسطة وآثارها على الإقتصاد الوطني، سنة 2007م.

تحدث فيها عن ضرورات التكتلات الإقتصادية الدولية، وكذا المصالح الإقتصادية لدول المتوسط التي حثمت ضرورة الشراكة الأوروبية متوسطة من خلال التركيز على خلفيات وأثر هاته الشراكة على الإقتصاد الوطني.

❖ سمينة عزيزة ، في مقال بعنوان "الشراكة الأورو-جزائرية بين متطلبات الإنفتاح والتّمية المستقلّة"، "مجلة الباحث"، عدد 09، سنة 2011.

حاولت من خلالها إلى تسليط الضوء على موضوع الشراكة الأورجزائرية، باعتبارها ضرورة تفرضها المتغيّرات والتحدّيات الراهنة والمستقبلية، و ذلك من خلال التّركيز على الملامح العامة لإتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي، وكذا الإنعكاسات المتوقعة على الإقتصاد الجزائري، بالإضافة إلى الإجراءات و السياسات الضّروية لإنجاح إتفاق الشراكة.

❖ تقرير للإتحاد الأوروبي بعنوان:

« European Neighbourhood And Partnership Instrument », 2013.

تطرّق المقال إلى السياسات القطاعية المختلفة لكل طرف، وكذا برنامج التعاون بين الجزائر والإتحاد الأوروبي في إطار برنامجي الجوار والشراكة الأوروبية خاصة مجالات الإقتصاد، الخدمات العمومية والعدالة، والأهداف المرجوة.

❖ تقرير بعثة الإتحاد الأوروبي بالجزائر تحت عنوان:

« Rapport de coopération Union Européenne-Algérie 2010-2014 »

ركّز هذا التّقرير على مجمل المشاريع والبرامج التي جمعت الجزائر بالإتحاد الأوروبي في إطار اتفاق الشراكة في مختلف القطاعات مثل: الطاقة، المواصلات، تطوير البحث العلمي، التشغيل، الصّيد البحري...إلخ.

- بالإضافة إلى مجموعة من الكتب، التقارير، والمقالات التي التي سيستعان بها في تهميش هاته الدّراسة.

## ر - هيكلة الدراسة:

عرفت مقدمة الدراسة تمهيدا خصّ عموميات حول الموضوع للوصول إلى طرح إشكالية، تلتها أسئلة فرعية وفرضيات.

تمّ تقسيم متن هاته الدراسة إلى ثلاثة فصول، حيث تضمّن الفصل الأول التطرّق إلى الإطار العام والنّظري للعلاقات الجزائرية مع الإتحاد الأوروبي، بحيث قُسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث ركّزت على مفهوم العلاقات الإقتصادية الدولية ومقارباتها النّظرية التي تخدم الدراسة بالإضافة إلى مسار العلاقات الإقتصادية بين الجزائر والإتحاد الأوروبي.

اهتمّ الفصل الثّاني بفحوى العلاقات الإقتصادية الأوروجزائرية في إطار السياسات الأورومتوسطية والذي اشتمل هو الآخر على ثلاثة مباحث ركزت على تفاعلات الأبعاد المختلفة في رسم علاقات الطرفين، بالإضافة إلى دراسة في التعاملات الإقتصادية بين الجزائر والإتحاد الأوروبي، بالتركيز على المشاريع والبرامج أولاً، ثمّ واقع هاته العلاقات بين التعاون والتضارب.

ركّز الفصل الأخير على البحث في واقع واستشراف آفاق هاته العلاقات على الجانبين، وانطوى على ثلاثة مباحث هو الآخر حاولت التّطرق إلى آثار وانعكاسات هاته العلاقات على الجزائر والتحديات المنظرة منها في إطار السّعي للإستفادة من علاقاتها الثنائية والمتعددة الأطراف مع دول الإتحاد، في حين أنّ المبحث الأخير حاول وضع رؤية لثلاث سيناريوهات مستقبلية للعلاقات الإقتصادية الجزائرية مع الإتحاد الأوروبي.

عرفت خاتمة الدراسة محاولة الإجابة عن إشكالية الدراسة وفرضياتها.

## ز - صعوبات الدراسة:

لا يخلو أي عمل أريد إتقانه من صعوبات تواجهه وتعتري دربه، لكنها في نفس الوقت تزيد إصرارا وعزما على تحديها. فمن الصعوبات التي واجهتنا في العمل على لموضوع نجد:

- ❖ قصر المدة الزمنية المحددة للعمل على المذكرة.
- ❖ قلّة توافر الكتب المتخصصة في العلاقات الجزائرية مع الإتحاد الأوروبي والإقتصار على كتب عامّة في العلاقات العربية -الأوروبية، أو الأورومتوسطية.
- ❖ صعوبة الحصول على الإحصاءات الحديثة والملائمة عن حجم ونسب التعاملات الإقتصادية بين الجزائر والإتحاد الأوروبي.

## الفصل الأول:

الإطار النظري العام للعلاقات الاقتصادية  
الجزائرية مع الإتحاد الأوروبي

## الفصل الأول: الإطار النظري العام للعلاقات الاقتصادية الجزائرية مع الإتحاد الأوروبي

تحتل العلاقات الاقتصادية أهمية بالغة على صعيد كافة دول العالم، حتى أضحت محور العلاقات الدولية، فبموجب مستوى هاته التفاعلات يتحدد مستوى التنمية الاقتصادية التي لا يخفى أثرها البارز على جميع الأصعدة الاجتماعية السياسية والثقافية، حيث أنّ مستقبل العلاقات بين الدول أضحى يخضع تأثيرا وتأثرا بمدى تطور العلاقات الاقتصادية الدولية التي قد تكون مظهرا من مظاهر الترابط والتعاون الذي قد يصل في بعض الأحيان إلى درجة التكامل والوحدة، وهو ما حدث مع عديد التكتلات الاقتصادية الإقليمية، ومما لاشك فيه أنّ الدول التي لا تتفاعل مع هذا الميكانيزم الجديد ستظلّ معزولة سياسيا واقتصاديا عن بقية المجتمع الدولي وتفقد تدريجيا مكانتها المعهودة، وهو ما يفسر أن أضحت العقوبات الاقتصادية من أهم العقوبات التي تطبق على الدول. إنّ التطرق إلى الجانب الإيتمولوجي للعلاقات الاقتصادية الدولية يجعلنا نؤكد في أول الأمر على أنّ هذا المفهوم يتمتع بطبيعة خاصة ومتميزة، ومردّد ذلك يكمن في عدّة مظاهر أهمها تمتع الدول باستقلالية مطلقة في تعاملاتها بحيث أنّ لكل دولة الصلاحيات الكاملة في إنشاء علاقات اقتصادية بما يخدم مصالحها، أهدافها، وسياساتها، ما يجعل العلاقات الاقتصادية انعكاسا لمصالح وتوجهات كل دولة، واعتبارا من أنّ الجزائر دولة لا تشدّ عن هذا الطرح فقد سعت إلى إبرام عدّة علاقات اقتصادية مع دول وتكتلات إقليمية ومنها الإتحاد الأوروبي.

خلال هذا الفصل نحاول المرور من العام إلى الخاص، من خلال التطرق أولا إلى الجانب المفاهيمي للعلاقات الاقتصادية الدولية، وكذا عوامل تطورها والمؤسسات التي تقوم عليها هاته العلاقات، ثم سنعرض إلى المقاربات النظرية التي تطرقت الى تحليل طبيعة العلاقات الاقتصادية بين الدول مع اختيار ما يتناسب منها مع طبيعة موضوع الدراسة، ثم من خلال المبحث الثالث سوف نتطرق إلى التطور التاريخي للعلاقات الجزائرية مع الإتحاد الأوروبي.

## المبحث الأول: مدخل إيتيمولوجي للعلاقات الاقتصادية الدولية

بدأت تحث دراسة العلاقات الاقتصادية الدولية أهمية بالغة بين فروع الإقتصاد، ويرجع ذلك إلى ما يثيره هذا الموضوع من مشكلات اقتصادية، ناتجة عن دخول مفاهيم جديدة، كالعولمة والتدويل والتكتلات الاقتصادية وغيرها من المفاهيم، وهو ما جعل الحدود الإقليمية بين الدول مجرد حدود سياسية تفصل الدول عن بعضها البعض، فلا محلّ لهذه الحدود في الإقتصاد الدولي. تنطرق خلال هذا المبحث إلى التطور التاريخي لمفهوم العلاقات الاقتصادية الدولية، وكذا إلى الاختلافات بينها وبين المفاهيم المرتبطة بها، وأهميتها في حقل العلاقات الدولية.

### المطلب الأول: العلاقات الاقتصادية الدولية والمفاهيم المشابهة بها

تأخذ العلاقات الاقتصادية الدولية عادة شكل سلع مادية تنتقل عبر الحدود السياسية، إمّا داخلة إليها وتسمى بالواردات، وإمّا خارجة منها وتسمى بالصادرات، كما تأخذ أيضا شكل خدمات تؤدى من رعايا دولة إلى رعايا دولة أخرى، فتسمى إمّا الخدمات التي تؤدى للغير بالصادرات غير المنظورة *Invisible Exports*، وتسمى كذلك بالخدمات التي يتمّ تلقّيها من الغير بالواردات الغير منظورة *Invisible Imports*، ولا تقتصر العلاقات الاقتصادية بين الدول على مجرد تبادل السلع والخدمات ولكنها تتعدى ذلك إلى بعض عوامل الإنتاج وأهمها رأس المال، الذي ينتقل إما عن طريق استثمار مباشر يقوم به الأفراد أو تقوم به المؤسسات، وإما ينتقل على شكل قروض تمنح من دولة إلى أخرى، سواء من أجل استثمار جديد أو لتسوية مدفوعات ناشئة عن التبادل التجاري، كما يمكن أن تأخذ العلاقات الاقتصادية الدولية شكل تدفق العملات المحليّة في عكس اتجاه الواردات، وتدفق للعملات الأجنبيّة في عكس اتجاه الصادرات وينشأ عن ذلك مجموعة من المعاملات بين الدول أو مايسمى بسوق الصّرف الأجنبي<sup>1</sup>.

يعرف "فرانسوا بيرو" (François perroux) العلاقات الاقتصادية على أنها "شبكة من التبادل الإقتصادي ما بين الدول، يتم من خلالها توجيه الإقتصاد من طرف السّلطة لتحقيق المكاسب والمصالح"، كما أنّ هناك من يرى العلاقات الاقتصادية الدولية بأنها "مجموعة التأثيرات والتأثرات الاقتصادية بين الدول"<sup>2</sup>.

تحمل العلاقات الاقتصادية الدولية معنى الإنفتاح العالمي على التجارة الدولية، من خلال البحث على أسواق تجارية في دول أخرى، وهذا النمط يقاوم سياسة الإنغلاق الإقتصادي على الذات، كما يدعو ويشجّع الترابط والتكامل بين الدول، بالإضافة إلى أنه يُنعش الحركة الاقتصادية الدولية، كما تفتح

<sup>1</sup> أحمد عادل حشيش ومحمود مجدي شهاب ، العلاقات الاقتصادية الدولية: مدخل لدراسة المبادئ الأساسية الحاكمة للإقتصاد الدولي بمراعاة التطورات المستجدة الناتجة عن تنامي مظاهر العولمة في نطاقه، دار الجامعة الجديدة، مصر، سنة 2005م، ص ص 21-22.

<sup>2</sup> Diaz Pablo, *Relations économiques Internationales*, Guide étudiant de sciences politiques, France, 2013, p1.

العلاقات الاقتصادية الدولية آفاقا واسعة للرواج الاقتصادي، ما يؤثر على دواليب التنمية الاقتصادية للدولة، ويعمل على ترقية القطاعات الاقتصادية، ويرفع من مستوى تنافسية السلع والمنتجات في الاسواق الدولية.

ولإزالة اللبس عن هذا المفهوم، ضروري التّطرق إلى المفاهيم المرتبطة به أو المشابهة له سواء بتعريفها أو بإيجاد الفرق بينها وبين مفهوم العلاقات الاقتصادية الدولية.

أ- العلاقات الاقتصادية المحليّة: على الرغم من أنّ تبادل السلع والخدمات بين مختلف الاقتصاديات القومية إنّما يشابه مع تبادلها في داخل الاقتصاد الوطني الواحد، إلا أنّ هناك عدة عوامل من شأنها تمييز العلاقات الاقتصادية الدولية عن الاقتصاد الوطني المحلي، من حيث أنّها<sup>1</sup>:

1- تخضع العلاقات الاقتصادية المحلية لقانون واحد، في حين أنّ التجارة الدولية مثلا تقوم بين أفراد ووحدة من دول مختلفة، لكل منها قوانينها ونظمها الاقتصادية.

2- تحرص الدول على إعطاء عوامل الرّبح والخسارة أهمية كبيرة في التعاملات الاقتصادية الخارجية أكثر من حرصها على التعاملات الداخلية، لأن اضطراب الأولى يؤدي إلى التأثير عن الثروة الوطنية، بينما الثانية لا تمثل سوى تحويلات تصيب المراكز النسبية للأفراد داخل المجتمع.

3- إنّ النّظم التّقديّة والمصرفية في التّعاملات الاقتصادية المحلية تتم عمليتين إما عن طريق البيع أو الشراء، بينما العلاقات الاقتصادية الخارجية فهي تنقسم إلى ثلاث عمليات:

✓ العملية الأولى: تبادل السلع بالنقود الأجنبية

✓ العملية الثانية: تبادل النقود الأجنبية بالنقود الوطنية

✓ العملية الثالثة: تبادل النقود الوطنية بالسلع

ب- الإقتصاد السياسي : هناك اضطراب في إيجاد تعريف محدّد لهذا المصطلح فقد استخدمه الكلاسيكي أدام سميث (Adam Smith) للدلالة على ما يدعى اليوم "علم الإقتصاد"<sup>2</sup>، أما غاري بيكر (Garry Becker)، أنتوني دوانز (Anthony Dwons)، و برومو فري (Brumo Frey) فقد عرفوا الإقتصاد السياسي على أنّه "تطبيق أسلوب الإقتصاد المنهجي أو ما يدعى بنموذج الفاعل المنطقي"<sup>3</sup>، أما روبرت غيلبين (Robert Gilpen) فيعرّفه بأنّه " العلاقات المتبادلة بين السّعي وراء الثروة والسّعي وراء القوة"<sup>4</sup>. حيث أنّ الدول في إطار سياساتها الاقتصادية تهدف إلى كسب الأسواق والسيطرة عليها.

<sup>1</sup> مجدي محمود شهاب وناشر عدلي سوزي ، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، سنة 2010م، ص ص 13-14.

<sup>2</sup> روبرت غيلبين، الإقتصاد السياسي للعلاقات الدولية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، ط1، سنة 2004م، ص 17.

<sup>3</sup> روبرت غيلبين، نفس المرجع، ص17.

<sup>4</sup> Gilpen Robert, GLOBAL POLITICAL ECONOMY : UNTERSTANDING THE INTERNATIONAL ECONOMIC ORDER, Princeton University Press, Britagne, 2001 , p 42.

ت- العلاقات الدولية: إصطلاحاً يقصد بالعلاقات الدولية عند كتبها باللغة الأجنبية بحرفين كبيرين في أول الكلمتين "International Relations" أنها "دراسة العلاقات بين الدول"، كما يطلق عليها "العلاقات المتخطية للحدود الوطنية"، من منطلق العلاقات الدبلوماسية أو العسكرية أو الإستراتيجية<sup>1</sup>، حالياً أمست العلاقات الدولية حقلاً واسع وشامل يقصد به كافة تفاعلات الدولة وتعاملاتها الخارجية، سواء في الجانب السياسي، الأمني، الإقتصادي، العلمي...إلخ، كما أصبح هناك ترابط وثيق بين كل هاته الميادين، فحرّي بالدول حالياً أن لا تهمل أي متغير في علاقاتها بالدول الأخرى، أو في إطار انخراطها في مختلف المنظمات الإقليمية والدولية.

ث- الدبلوماسية الاقتصادية: هي "استخدام الإمكانيات الاقتصادية المتاحة للدولة بهدف التأثير على الدول الأخرى على نحو يتفق مع تحقيق الأهداف الخارجية للدولة وحماية مصالحها الوطنية"<sup>2</sup>. وتزور أن تكون الدبلوماسية الاقتصادية أحد أشكال الدبلوماسية الحديثة، وهي تنصرف بشكل كلي إلى العلاقات الاقتصادية التي تبرمها حكومات الدول فيما بينها والتي تكون في إطار التوسع في خلق مشاريع استثمارية في الدول الأجنبية، جلب استثمارات أجنبية نحو الداخل، إبرام صفقات التجارة الدولية...إلخ.

### المطلب الثاني: التطور التاريخي للعلاقات الاقتصادية الدولية

إحتلت العلاقات الاقتصادية الدولية مكاناً بارزاً في الفكر الاقتصادي منذ بداية تكوّن علم الإقتصاد على يد المذهب التجاري في القرن السابع عشر، فقد كان مفكرو هذا المذهب يرون في الإقتصاد رمزاً لقوة الدولة، حيث أنّ الثروة لديهم كانت في كميّة المعادن النفيسة التي تمتلكها الدولة، وبما أنّ كميّة المعادن كانت ثابتة نسبياً خلال تلك الفترة، فقد حوّل ذلك المجال للدول التي تمتلكها من غزو واستعمار الدول الأخرى، ومن بعد هذا درج الكُتّاب الاقتصاديون التقليديون الإنجليز في أواخر القرن الثامن إلى غاية أواسط القرن التاسع عشر ميلادي أمثال آدم سميث (Adam Smith)، دافيد ريكاردو (Deivid Recardo)، و"جون ستيوارت ميل" (Jhon Stewart Mel) على أفراد أبواب خاصة في مؤلفاتهم لمعالجة موضوع التجارة الخارجية<sup>3</sup>.

يؤكد مشهد العلاقات الدولية أهمية وخصوصية موضوع العلاقات الاقتصادية الدولية، فالإقتصادات الوطنية أضحت نفسها جزءاً من وحدة اقتصادية أوسع مدى هي الإقتصاد الدولي، الذي أصبح حقيقة واضحة بامتلاكه هيكلًا خاصاً به قابلاً للتغيير من وقت لآخر، بتغيّر الأوضاع والظروف التي تمرّ بها العناصر المكونة له. لقد تمثّل الوعي و الرغبة في إيجاد علاقات اقتصادية مُحكّمة بعد ما حدث أثناء أزمة الكساد الكبير سنة 1929م وأوائل الثلاثينات، حين انصرفت كل دولة إلى مكافحة

<sup>1</sup> كريس براون ، فهم العلاقات الدولية، ترجمة:مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة،مركز الخليج للأبحاث، طبعة2، سنة 2004، صص2-9.

<sup>2</sup> محمود هشام الإنداحي، العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2009 م، ص12.

<sup>3</sup> مجدي محمود شهاب و ناشر عدلي سوزي، مرجع سابق، ص5.

البطالة داخل حدودها وإقامة الحواجز الجمركية المختلفة من أجل الإحتفاظ بالسوق الوطنية حكرا على منتوجاتها عزل الإقتصاد الوطني عن الخارج بواسطة مختلف أساليب السياسة النقدية والتجارية. كذلك تسببت الحرب العالمية الثانية بتزايد وعي الدول الحلفاء بأهمية الرخاء الإقتصادي، وتنمية التجارة الدولية لعالم ما بعد الحرب العالمية، وهكذا تمّ تنظيم العلاقات الإقتصادية الدولية، سواء تعلّق الأمر بتبادل السلع والخدمات، تسهيل إجراءات المدفوعات الناتجة عن هذه الإجراءات، تنمية الاستثمارات الدولية، أو بإنشاء مجموعات اقتصادية لإقتصادات متجانسة، أو الإهتمام بمشكلات النّمو والتّخلف والإستقرار الإقتصادي للبلدان<sup>1</sup>.

عملت بعدها حكومات الدّول خلال وبعد الحرب العالمية الثانية على تطوير مجموعة من القوانين ووضعها موضع التنفيذ بهدف تنظيم السمّات الأساسية للعلاقات الإقتصادية الدولية، بحيث شهد العالم ظهور متتابع للمنظمات ذات الطابع الإقتصادي والمالي، والتي عرفها العالم بعد توقيع اتفاقية بروتون وودز "بروتون وودز Brutton Woodz".

أدّت التغيرات السياسية والإقتصادية والتكنولوجية التي عرفها العالم منذ منتصف ثمانينات القرن العشرين إلى تغيير في بنية وطريقة عمل الإقتصاد الدّولي، فحسب الفكر البيئوي أنّ من عواقب هاته التغيرات أنّه سيكون من الصعب العودة إلى تسجيل معدلات نموّ مرتفعة بالنسبة للدول مقارنة بما كانت عليه من قبل، إضافة إلى بدأ الترابط الإقتصادي العالمي في التّلاشي، الأمر الذي يحثّ على ضرورة إيجاد ترتيبات جديدة لإدارة العلاقات الإقتصادية الدولية.

### ❖ العلاقات الإقتصادية الدولية في النّظام الدولي المعاصر:

إنّ أهم ما يميّز العلاقات الإقتصادية الراهنة هي التطور الهائل في التكنولوجيا والتي يمكن تقسيمها إلى قسمين التكنولوجيا التصنيعية فائقة الدّقة، وتكنولوجيات وسائل الإعلام والإتصال.

لعبت الدول دورا رئيسيا في دعم الصناعة ونموها المستمر وتوفير الخدمات الأساسية لتطورها الصّناعي ، حيث عملت الدولة المعاصرة على ربط النشاط الإقتصادي بصفة أساسية بنطاق الإقليم الذي تمارس فيه الدولة سيادتها، وبالتالي حققت الدولة المعاصرة الإندماج الإقتصادي داخل حدودها. كما أدى المجتمع الصّناعي إلى التوسّع في فتح الأسواق البعيدة، ومن ثمّ ازدهرت التجارة الدولية بأكثر مما عرفته في أي وقت مضى، بل أصبحت التجارة الخارجية هي الدافع الرئيسي للنّمو في الدّول الصّناعية، كما يعيش العالم حاليا تغييرا نوعيا في الصّناعة والتكنولوجيا المستخدمة وهي فترة تتميز بازدياد أهمية المعلومات والإتصالات أو ما سمّي بثورة المعلومات، فالآلة الحديثة لم تعد تحلّ محلّ جهد الإنسان وقوته كما كانت عليه بعد الحرب العالمية الثانية، بل تعدت ذلك وأصبحت تقوم بدور عقله

<sup>1</sup> مجدي محمود شهاب و ناشر عدلي سوزي ، مرجع سابق، ص ص 10-11.

وذكاءه كأداة مُعيّنة للعقل البشري، ولعلّ الإختلاف بين المراحل المختلفة التي مرّ بها الإقتصاد الدولي هي أنّ العلاقات الإقتصادية الدولية أصبحت تتبني على أهمية المعلومة حيث أنّه عادة ما كان الوصول إلى المعلومة يساوي أو يفوق في بعض الأحيان الوصول إلى مصادر الطاقة<sup>1</sup>. فالدول إضافة إلى تركيزها على امتلاك التكنولوجيا التصنيعية فهي تهدف إلى استخدام قدراتها الإستعلاماتية والدبلوماسية والإقتصادية، للوصول إلى جلب المعلومة اللاّزمة عن مكان تواجد الأسواق الواعدة وجدوتها، إضافة إلى المؤشرات والإحصاءات حول مدى حجم المنافسة التي قد تجدها من طرف دول أخرى، وهذا ما نجده كثيرا في تعاونات الدول المتقدّمة مع شركاتها العملاقة العابرة للأوطان، حيث تسعى الدول إلى وضع شركاتها في الصّورة الحقيقية المساعدة على كسب عديد المشاريع الكبرى في الدول الأخرى، والتواجد الجيّد في الأسواق الدولية، والذي وصل إلى حد التجسّس عن العروض المقدمة من طرف الشركات المنافسة في إطار كسب المشاريع الكبرى، من أجل تقديم شركات الدولة لأحسن العروض واحتكار الإستثمارات.

### المطلب الثالث: مؤسسات وفواعل الإقتصاد الدّولي

لقد حاول نظام بروتون وودز أن يثبت فعاليته من خلال وضع الرّقابة على العلاقات الإقتصادية وخدمة الأهداف المشتركة لواضعيه<sup>2</sup>.

#### أ- مؤسسات الإقتصاد الدولي:

سنحاول مواكبة التطور التاريخي للأنظمة والمنظمات الدّولية التي كان لها الفضل فيما وصلت إليه العلاقات الدولية المعاصرة من أهمية:

#### أ- إتفاقيات "Brutton Woodz":

إجتمع ممثلو 44 دولة بمدينة بروتون وودز، في مدينة "هامباير الجديدة" بالولايات المتحدة الأمريكية سنة 1944م، من أجل الإمضاء على الإتفاقيات التي تؤسّس لصندوق النقد الدّولي، حيث حاول الحلفاء خلال هذه الإتفاقية أخذ بعين الإعتبار الكوارث الإقتصادية التي مرّت بها الحربين العالميتين، بحيث طمحوا إلى وضع نظام نقدي دولي قادر على تعزيز التّشغيل الكامل واستقرار الأسعار، وهو ما يسمح للدول من تحقيق التوازن في تجارتها الخارجية دون قيود عليها.

عملت إتفاقيات بروتون وودز على وضع نظام تبادل ثابت، وإيجاد عملات للصّرف إضافة إلى الدولار الأمريكي والذي حدّد حينها بـ 35 دولار للأوقية من الذهب<sup>3</sup>. حيث وبعد عدّة اقتراحات للخبراء

<sup>1</sup> البيلاوي حازم، مرجع سابق، ص 128.

<sup>2</sup> جون إيدلمان سبيرو، سياسات العلاقات الإقتصادية الدولية، ترجمة: خالد قاسم، مركز مؤسسة الكتاب الأردني، سنة 1987، ص 5.

<sup>3</sup> Krugman Paul et Obstfeld Maurice, *Economie internationale*, traduction: blancard cappelle et crozet Matthieu, Pearson Education, France, année 2009, p p 536-537.

الإقتصاديين أبرزهم هاري دي وايت "Harry D.White" من البعثة الأمريكية و جون مينارد كينز "John Maynard Keynes" الذي قاد البعثة البريطانية، تقرّر إنشاء صندوق النقد الدولي.

### ب- صندوق النقد الدولي "International Monetary Fund":

أنشئ صندوق النقد الدولي لتجنّب الأوضاع الصّعبة التي مرّ بها العالم خلال الحرب العالمية الأولى والتي يمرّ بها خلال الحرب العالمية الثانية، حيث تمّ العمل على اقتراح نظام أكثر انضباطاً ومرونة في سياسته النقدية، فمن المبادئ الرّئيسية لهذا النّظام هو ثبات أسعار الصّرف بين العملات الأجنبية وسعر الدولار، من خلال إيجاد سياسة توسّعية للحفاظ على سعر صرف ثابت، حيث أنّ مهندسي فكرة صندوق النقد الدولي رأوا أنّ عدم ثبات أسعار الصّرف خلال الحربين العالميتين كان السّبب في إلحاق الضّرر بالتجارة الدوليّة.

إنّ أهداف صندوق النقد الدولي تمثّلت في<sup>1</sup>:

- محاولة جعل السياسات النقدية للدول أكثر مرونة لتحقيق التوازن الخارجي بطريقة مبدئية، من دون التضحية بالأهداف الداخلية أو سعر الصرف الثابت، وذلك من خلال ميزتين:
  - إيجاد مجمع للموارد المالية لوضع مشترك لأموال و مخزون الذهب للدول الأعضاء، والذي يكون متاحاً للدول التي هي بحاجة إلى قروض.
  - تعديل اختلالات سعر الصرف والعملات بالتنسيق مع صندوق النقد الدولي إذا أثر على توازن الإقتصاد الدولي.

لقد تمّ تجديد طريقة عمل صندوق النقد الدولي تسع مرات في اتفاقات عامة منذ إنشائه إلى غاية سنة 1997م، مع الإتفاقية الجديدة للإقتراض، الصندوق سهل إجراءات الحصول على القروض كما أوجد طرقاً وكيفيات أخرى للحصول على القروض، كما رفع سقف الأموال الممكن اقتراضها بالنسبة لكل الدول الأعضاء، وهو خاضع لشروط مختلفة<sup>2</sup>.

### ت- البنك الدولي للتعمير والتنمية:

#### "International Bank for Construction And Development"

إنبثق هذا البنك عن اتفاقية برووتون وودز 1944م، وبدأ نشاطه سنة 1946م، والهدف الأساسي من إنشائه هو تعمير وتنمية اقتصاديات الدول التي مرّقتها الحرب، وتمويل مشروعات التنمية الإقتصادية في الدول النامية، إضافة إلى تشجيع الإستثمارات الخاصة، والمساعدة في تنمية التجارة الدوليّة، يهدف

<sup>1</sup> Krugman Paul et Obstfeld Maurice, Op cit, p 538.

<sup>2</sup> Salvatore Dominick, *Economie internationale*, traduction :Hannequart Achile et Leloup Fabienne, édition De Boeck Université, Belgique, année 2008, p 792.

كذلك هذا البنك إلى تقديم وتشجيع وتنظيم الائتمان طويل الأجل، أي تمويل تحركات رأس المال، وفي سبيل ذلك يقوم البنك الدولي للتعيمير والتنمية بالإقراض الغير المباشر عن طريق لجوءه إلى الإقتراض من الأسواق المالية، ثم استخدام حصيلة قروضه في إقراض الأعضاء. لقد ساهم هذا البنك بالفعل في البنك بناء اقتصاديات بعض الدول غير أنّ القوة التصويتية للدول الكبرى فيه جعلته يبحاز في تقديم القروض والإئتمانات<sup>1</sup>.

### ث- الإتفاقية العامة للتعريفات والتجارة "GATT":

كانت الفكرة السائدة قبيل انتهاء الحرب العالمية الثانية هي أنّ النّظام الإقتصادي الدولي الجديد المقترح لما بعد الحرب قائم على ثلاثة ركائز هي:

- أولاً: استقرار سعر الصّرف وحرية تحويل العملات
- ثانياً: حرية انتقال رؤوس الأموال وتوفير مناخ مناسب للإستثمار العالمي
- ثالثاً: ضمان حرية التجارة الدولية

أما فيما يخصّ الرّكيزة الثالثة فقد عقد من أجلها مؤتمر في هافانا 1948م، صدر عنه ما يُعرف بميثاق هافانا "Havana Charter"، لتأكيد مبدأ حرية التّجارة وإنشاء منظمة التجارة الدولية "International Trade Organization"، لكن عدم مصادقة الولايات المتحدة الأمريكية على هذا الميثاق عندما سحب الرئيس الأمريكي ترومان (Harry Troman) مشروع التصديق من أمام الكونغرس في بداية الحرب الكورية 1950م، أجهض إنشاء هذه المنظمة الدولية<sup>2</sup>.

رغم فشل إتفاقية هافانا في مسعى إيجاد منظمة للتجارة الدولية، لم ينقص من الوعي بضرورة إيجاد نظام دولي للتجارة الدولية، والذي تجسد في الإتفاقية العامة للتعريفات والتجارة "GATT"، التي أقيمت سنة 1948م لإقامة المبادئ الأساسية لمباحثات التعريفات والتي تمّ عقدها فيما بعد بجنيف، وكان يقصد منها أن تكون إتفاقية مؤقتة إلى غاية تطبيق اتفاق هافانا، ولكن بما أنّ هذا الأخير قد قُضي عليه في مهده، فإنّ إتفاقية الـ "GATT" أصبحت تعبّر عن الإتجاه الدولي للتجارة، من جهتها سعت هاته الإتفاقية إلى مساعدة الدول على تحقيق النّمو الإقتصادي والشعور السياسي أنّ نظاماً قائم على التجارة الحرة لن يؤدي فقط إلى الرّخاء بل سيحقق السّلام العالمي، وذلك بناء على مبدأ عدم التمييز في تطبيق التجارة الحرة، بالإضافة إلى مجموعة من القوانين التي عبّدت الطريق الرّئيسية في إدارة التجارة الدولية، وأبرزها كان "قانون التبادلية" والذي ينصّ على أنّ الرّافعات الضّريبية يجب أن تكون ذو فائدة مشتركة<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> مجدي محمود شهاب و ناشر عدلي سوزي ، مرجع سابق، ص ص 166-167.

<sup>2</sup> مجدي محمود شهاب و عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص 339.

<sup>3</sup> جون إيدلمان سبيرو، مرجع سابق، ص ص 79-180.

إنّ الإتفاقيّة العامّة للتعريفات الجمركية والتجارة (الجات) تضمّنت عدّة جولات من المفاوضات لتنمية وتحرير التجارة الدولية، ومن أهمّ هاته الجولات كانت جولة أوروغواي سنة 1986م، بموجب الإعلان الذي أصدره وزراء التجارة للدول الأعضاء، والمعروف بإعلان "بونتادول إيست"، والذي إضافة إلى كونه سعى إلى:

- 1- تحرير التجارة الدولية
- 2- التفاوض في المواضيع الجديدة كالخدمات والإستثمار
- 3- إعلان مبادئ عامة متفق عليها تحكم المفاوضات المقبلة

إنّ هاته الإتفاقيّة عرفت نشوء منظمة دولية جديدة للإشراف على تنفيذ هاته الإتفاقيات.

### ج- المنظمة العالمية للتجارة "Trade International Organisation":

أمام تطور العلاقات الإقتصادية الدولية ظهرت الحاجة مرّة أخرى إلى ضرورة إنشاء المنظمة العالمية للتجارة، لتحلّ مكان الإتفاقيّة العامّة للتعريفات والتجارة إعتباراً من الفاتح جانفي 1995م، وذلك لاقتصار جهود صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي في سعيهما لتحقيق التنمية بالبلدان النامية على السياسات النقدية والمالية فقط حيث ظهر الحاجة لهذه المنظمة لسدّ النقص الحاصل في مؤسسات الإقتصاد العالمي، إضافة إلى أنّ الإتفاقيّة الدولية للتعريفات والتجارة لم تكن منظمة دولية بمعنى الكلمة، حيث كانت تفنقر لأجهزة تمكّنها من أداء عملها على أكمل وجه خاصة الهيكل التشريعي والتنفيذي<sup>1</sup>.

أسست جولة أوروغواي المنظمة العالمية للتجارة، لتكون الإطار التنظيمي والمؤسسي لتطبيق هاته الإتفاقيات حيث تتولى المهام التالية<sup>2</sup>:

- 1- الإشراف على تنفيذ الإتفاقيات المتعددة الأطراف التي تنظّم العلاقات التجارية بين الدول.
- 2- تنظيم المفاوضات المستقبلية بين الدول الأعضاء حول موضوعات قواعد السلوك التجاري الدولي التي تمّ الإتفاق عليها في جولة أوروغواي وكذا المفاوضات الأخرى.
- 3- تسوية المنازعات التي قد تنشأ بين الدول الأعضاء وفق الآلية المتفق عليها بما يضمن تلاءم هاته السياسات مع القواعد والأسس الواردة في نصوص الإتفاقيات.
- 4- التعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، بهدف ضمان المزيد من الإتساق في عملية صنع السياسات الاقتصادية على المستوى الدولي.

<sup>1</sup> مجدي محمود شهاب و ناشر عدلي سوزي، مرجع سابق، ص273.

<sup>2</sup> البيلابوي حازم، النظام الإقتصادي الدولي المعاصر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ماي2000م، صص181-182.

بالإضافة إلى هاته المؤسسات الاقتصادية والمالية التي عرفها حقل العلاقات الاقتصادية الدولية فقد شهد هو الآخر متغيرا آخر أثر في توجّهات الإقتصاد العالمي وهو ما عرف بالشركات المتعددة الجنسيات.

## II - الشركات المتعددة الجنسيات كفاعل جديد في الإقتصاد الدولي:

عرفت العلاقات الإقتصادية المعاصرة بروز وتعاضم دور الشركات المتعددة الجنسيات "Multi National Corporations"، أو ما يصطلح عليه بالشركات العابرة للأوطان أو الشركات العالمية النشّاطة، والتي أضحت إحدى السمات الأساسية للإقتصاد العالمي، حيث أنّ هاته الشركات ذات إمكانات تمويلية ضخمة تلعب دور القائد في امتلاك واحتكار الإنتاج والأساليب الإنتاجية، والتي تهدف من خلال سياساتها الإنتاجية إلى تعميق الإتجاه إلى العالمية أو عالمية الإقتصاد<sup>1</sup>.

تميل الشركات المتعددة الجنسيات إلى أن تكون احتكارية من حيث الملكية، الإدارة، الإنتاج وأنشطة المبيعات، فواقعا عادة ما تكون سلطتها فوق نطاق سلطة عدّة كيانات وطنية. ولقد بدت هيمنة الشركات المتعددة الجنسيات مؤكدة منذ ستينات وسبعينات القرن العشرين، خاصة بعد حادثة عام 1973م، فالحظر على النفط الذي قامت به منظمة الدول المصدرة للبترول "الأوبك" (OPEC)، وما تلى ذلك من ارتفاع في أسعار النفط ، حيث عملت هاته الشركات خلال هاته الفترة على تأميم الكثير من شركاتها التابعة الأجنبية وأصبحت خائفة لدول كانت تعتبر سابقا عاجزة ومستسلمة.

إنّ الموارد البشرية والمادية وكذا الإمكانيات الهائلة التي تتوفر عليها، تمكن الشركات المتعددة الجنسيات من أن تقوم بإدارة مشاريعها العملاقة باستراتيجية علمية منسّقة، حيث تحاول دائما توسعة وإدامة مراكزها في السوق وذلك بالتوحيد والتكامل العمودي وبمركزية اتخاذ القرارات في الشركة. من أمثلة هات الشركات نجد British Petroleum، General Motorz، IBM، Exxon، Mitsui .

ركّزت الشركات المتعددة الجنسيات في الربع الأخير من هذا القرن على الإستثمارات التصنيعية "Manufacturing Investments" في الإقتصادات المتطورة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي "OECD"، واستثمارات الصناعات الإستخراجية وخاصة استخراج البترول في العالم الأقل تطورا أو العالم الثالث. حاليا الإستثمار الأجنبي المباشر لمثل هاته الشركات يعدّ جزءا متكاملًا من الإستراتيجية العالمية للشركات العاملة في الأسواق الإحتكارية الذي عادة ما تحدده استراتيجيات النمو والتنافس بين الشركات الإحتكارية والذي قد يكون في القطاع العمومي للدول أو في القطاع الخاص، في

<sup>1</sup> محمود مجدي شهاب و عدلي ناشر سوزي ، مرجع سابق، ص40.

حين أنّ الإستثمار التقليدي في السّندات والأوراق المالية تحفّزه أسعار العائدات التفاضلية بين الإقتصادات الوطنية<sup>1</sup>.

تؤثّر الشّركات المتعددة الجنسيات كثيرا في إقتصاديات الدول وفي السّياسات الإقتصادية للدول، خاصة في الدول الغير المتطورة حيث تؤثّر بطرق مباشرة أو غير مباشرة في توجيه السّياسات العمومية للدولة وتوجّهاتها الإستثمارية بما يخدم مصالح وأهداف هاته الشّركات التي في مجملها تابعة للدول الرأسمالية الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، اليابان، وفرنسا.

### المبحث الثاني: المقاربات النظرية المفسرة للعلاقات الإقتصادية الدولية

تطرقت عديد المدارس النظرية إلى موضوع العلاقات الإقتصادية الدولية، حيث حاولت من خلال أفكار روادها تحليل طبيعة هاته العلاقات بين الدّول وإيجاد تفسير حول العوامل التي تؤثّر في سلوك الدولة وتعاملاتها الإقتصادية. وبما أنّ موضوع الدراسة يضم طرفا من العالم المتقدم وآخر من العالم الثالث، فقد حاولنا خلال هذا المبحث التطرق إلى المقاربات النظرية التي رأينا أنها قد تخدم مثل هذا النوع من العلاقات الإقتصادية الدولية، ونخصّ بالذكر هنا نظرية التبعية كأحد نظريات المدرسة الماركسية، وكذا النظرية الليبرالية في مقاربتها الإعتماد المتبادل المركب.

#### المطلب الأول: نظرية التبعية

تنسب نظرية التبعية إلى النّظريات البنيوية التي ظهرت أول مرّة في خمسينيات وستينيات القرن العشرين، وهي امتداد للفكر الماركسي نسبة إلى "كارل ماركس" (Karl Marx ;1883-1818)، وبدرجة أقل "فريدريك أنجلز" (Frederic Angels ;1895-1820)، حيث أنّه وخلافا لتراجع هذا الفكر في حقل العلاقات الدولية مقارنة بما حقّقه كل من الفكرين الواقعي والليبرالي، فلقد ازدهرت المدرسة الماركسية في مجال الإقتصاد السّياسي، وذلك بإحداث ثورة ضد أفكار الإقتصاد الكلاسيكي، حيث عمل كارل ماركس على الدّمج بين علاقات الإنتاج والعلاقات السّياسية، حيث كان يرى أنّ علاقات الإنتاج باعتبارها تمثل البنية التّحتية هي أساس إيجاد البنية الفوقية أي العلاقات السّياسية.

تعود ظروف صعود هذا الفكر إلى بداية الصّراع بين الكتلتين الشرقية والغربية، موازاة مع النّوثة الإجماعية الكوبية، وكذا الحساسيات التي بدأت تنتاب المنظرين آنذاك تجاه الفكر الواقعي. حيث بدأ ينظر إلى العلاقات الإقتصادية بمزيد من الأهمية، والذي كان له دور فعّال في بروز الفكر الماركسي من

<sup>1</sup> روبرت غيلبين، مرجع سابق، ص ص 286-287.

جديد، بتحليله القائم على العامل الإقتصادي، حيث أنه خلال الثنائية القطبية كان لزاماً على الدول أن تتوفر لديها الإرادة لاستكمال السيادة السياسية بتحقيق التنمية الإقتصادية<sup>1</sup>.

#### أ- مدرسة التبعية ضمن التيارات الماركسية التقليدية:

يُعدّ الإقتصادي "راول برييش" (Raoul Prebesh)، من الرواد التقليديين لنظرية التبعية حيث أن إعادة بناء توجه النظرية الماركسية، كان لتوجيه الإهتمام بدول العالم الثالث، كما ساهم برييش في توجيه عمل اللجنة الإقتصادية لهيئة الأمم المتحدة والتي كان موجهة من الإقتصادي "راول برييش"، بأفكاره ضمن "نظرية التبعية" (Dependency Theory)، والتي سعت بموجبها إلى تفسير الوضع الإستغلالي الذي تعيشه دول العالم الثالث من قبل الدول الرأسمالية<sup>2</sup>.

لقد بدى "برييش" متأثراً بالأفكار الماركسية اللينينية في الإقتصاد السياسي، لكنه بدا رافضاً للفكر الشيوعي القائل، بأنّ التأثير الإمبريالي سيؤدي إلى إحلال التصنيع بدول العالم الثالث.

يمثل هذا التيار إضافة إلى "راول برييش" كل من "بول باران" (Paul Barane)، و"بول سوزي" (Paul Souizy)، حيث يركزون في تحليلاتهم على وجود علاقة تبعية إقتصادية دول العالم الثالث تجاه الدول الرأسمالية، وقد حاول هؤلاء إبراز الخسائر التي تتكبدها دول العالم الثالث جراء العلاقات التجارية التي تبرمها مع الدول الرأسمالية وهو ما أطلق عليه بمقاربة (دول المركز ودول المحيط)، لقد أيد "برييش" فكرة "باران" في كتابه "الإقتصاد السياسي للنمو" "The Political Economy of Growth" بأن الرأسمالية في أواسط القرن العشرين لم تعد تقوم بدور تقدّمي، وبدلاً من ذلك فإن التصنيع في بقية العالم تمت إعاقته في سبيل المحافظة على الأرباح الإحتكارية في المراكز الرأسمالية. وكان الجديد في أفكار "برييش" هو معرفة الآلية التي تمكّنت من خلالها الدول الرأسمالية من صدّ دول المحيط، والذي كان وفق رأيه حسب نموذج التخصّص، حيث أنّ -التجارة الحرّة- والتي أسماها بالإقتصاد العالمي فرضت على دول الجنوب إنتاج المواد الأولية، التي تتم مقايضتها بالسلع الأساسية التي تنتج في الشمال، ولكن لماذا هذا النموذج غير مرغوب فيه<sup>3</sup>.

لأنه حسب "برييش" أنّ الإقتصاد العالمي يتوجّه نحو مرحلة تصبح فيها السلع الأساسية، أكثر طلباً من المواد الأولية، وبالتالي تتضاعف قيمة السلع المنتجة في الشمال من المواد الأولية المنتجة في دول المحيط إلى أضعاف.

<sup>1</sup> Dario Battistella, *Théories des relations internationales*, presses de sciences politiques, France, 3eme édition, p259.

<sup>2</sup> Jean Jacques Roche, *Théories des Relations Internationales*, Edition entièrement refondue, Montchrestien 4eme édition, 2001, P169.

<sup>3</sup> براون كريس، فهم العلاقات الدولية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، 2004، ص 217.

منه أتى "بريش" بسياسة تصنيع إحلال الواردات التي تهدف إلى حماية وتطوير الصناعات المحلية لكي يسمح للمنتجين بتأمين الطلبات المحلية، مع استيراد مواد التصنيع والتكنولوجيا وأقل كمية ممكنة من المنتجات المصنعة.

#### ب- مدرسة التبعية ضمن مقاربات التيار التجديدي:

إن فشل التيار الكلاسيكي في إحداث الأثر التنموي في اقتصاديات دول العالم الثالث تمخض عنه بروز تيار جديدة للفكر الماركسي أو ما يعرف بـ"البنويين الجدد" Neo Structuralism، التي تبنت أفكار التبعية وفق منظورها الخاص، ومن جملة هؤلاء المفكرين نجد "أندري قاندر فرانك" ( André Gander Frank)، و "آرغيري إيمانويل" (Arghery Emanuel)، "سمير أمين" (Samir Amin)، "نيسونيو دو سانتوس" (Thestonio Dosantos)، و"فرناندو كاردوزو" (Fernando Cardozo). حيث سعوا إلى تحليل تبعية العالم الثالث وبالخصوص دول أمريكا اللاتينية للعالم الرأسمالي.

تهتم التيارات البنوية الجديدة ضمن مدرسة التبعية بالإصلاح، لأن سياسات تصنيع إحلال الواردات تم تصميمها لتحسين موقع دول الجنوب ضمن اقتصاد العالم الرأسمالي، وعلى كونهم (البنويين التقليديين) يطمحون إلى القضاء على النظام الرأسمالي العالمي، فقد جادلوا بأن هذا الأمر لا يمكن حدوثه إلا بعد تطوير قوى الإنتاج في الأطراف بشكل كاف. أما بالنسبة للبنويين الجدد فكانت جميع أجزاء الاقتصاد العالمي قد أصبحت رأسمالية بسبب إنتاجها للسوق الرأسمالية، وعليه فقد قاوموا الشيوعية الرسمية وقدموا بدلا من ذلك ولاءهم لحركات العصابات الريفية المتمردة، وكان الهدف هو قطع سلسلة الاستغلال التي ربطت سوية كلا من الميتروبولات في المركز والأطراف التابعة في النظام الرأسمالي العالمي، وهم يعتقدون أن نظام التجارة العالمي يعمل على نقل الموارد من الفقراء في الأطراف إلى الأغنياء من المركز وليست هناك إمكانية لإصلاح هذا النظام لفائدة دول الأطراف<sup>1</sup>.

#### المطلب الثاني: النظرية الليبرالية

طوّرت أفكار النزعة الليبرالية من قبل الفابيين "fabians"، والراديكاليين عبر أمثال إتحاد المراقبة الديمقراطية "Union For Democratic Control"، ورغم أنّ الأفكار الدبلوماسية لالتي سادت آنذاك لم تجنب العالم خراب الحرب العالمية الأولى سنة 1914م، فإنّ الفكر الليبرالي بدأ يجد معالمه من خلال الخطاب الشهير للرئيس الأمريكي "وودرو ويلسن" في جانفي 1918م الذي تبني فيه المبادئ الأربعة عشرة للنظام الدولي الجديد، حيث قدمت النزعة الليبرالية من خلاله تشخيصا للحرب التي مست العالم، محاولة تجنيب العالم كوارث مماثلة في المستقبل، لقد انتقدت النزعة الدولية الليبرالية الهياكل المؤسسية الدولية التي وجدت قبل 1914م، حيث اعتبرت أنّ نظام العلاقات الدولية قبل هذا التاريخ قد قوّض

<sup>1</sup> براون كريس ، مرجع سابق، ص ص 218-219.

احتمالات السّلام، اعتباراً من الدبلوماسية السّرية التي شهدتها تلك الفترة أدت إلى نظام تحالف ألزم الأمم بانتهاج نظام تحالف ألزم على انتهاج سلوك لم تكن البرلمانات والجمعيات قد أقرّته، كما لم تكن سنة 1914م آية تمنع الحرب بين الدول سوى ميزان القوى<sup>1</sup>.

نشأت الأفكار الليبرالية الأولى ما بين 1920م و1930م التي قامت على تحاليل إمبريقية سعت من خلالها إلى:

- 1- التركيز على توفير شروط تحقيق التعاون المتبادل بين الدول تحقيقاً للمصالح والأهداف المشتركة.
- 2- وجود تنظيم دولي يحكم علاقات الدول وكذا التسوية السلمية للنزاعات بين الدول وفق أطر قانونية دولية متفق عليها .

سادت بعدها النظرية الليبرالية خلال الحرب الباردة كنموذج وبديل مثالي عن الواقعية، بحيث تعدّ الليبرالية ثاني النظريات العامة الرّئيسية في العلاقات الدّولية، فمؤسسي الفكر الليبرالي يعتبرون الأوائل الذين تحدثوا عن:<sup>2</sup>

- 1- البعد الدولي أو النطاق العالمي للنظرية
- 2- افتراض الفرد عاقل وضرورة المساواة بين الأفراد
- 3- الفواعل و الهياكل الداخلية للدولة تؤثر على هويات ومصالح الدولة وسلوكها الخارجي.

#### ❖ النّظرية النيوليبرالية:

طوّر بحّثة أمثال "روبرت كيوهان" (Robert O.Keohane) و"روبرت إكسلورد" (Robert Exlord) نماذج وأفكار نظرية تشترك في كثير من الأمور مع الواقعية الجديدة، فقد تبنا منطلقي الفوضوية الدولية، والأنانية العقلانية للدول. وكان تحليلهما يهدف إلى بيان للدول أن تتعاون حتى ضمن نظام فوضوي، على أنه من الممكن إرساء قواعد وأنظمة دولية يمكن ضمنها تبادل المعلومات وإسباغ الصّفة الرسمية على الإلتزامات، فإن من شأن احتمالات التعاون أن تتعزز. فالليبراليون الجدد يفترضون أنّ الدول تهتم بشكل أساسي بالمكاسب المطلقة التي تُجنى من التعاون، وما دامت الدول راضية عن وضعها فإنها لن تقلق كثيراً عن أوضاع الدول الأخرى، فهي لن تجد صعوبة في تحديد مشاكلهم المشتركة وكذا سبب التعاون بين الدول لأنّ المصلحة المشتركة والمطلقة تقتضي ذلك، وهذا ما من شأنه أن يمكّن الدول من تحديد مصلحتها الحقيقية والطويلة المدى وتفضيلها على إجراءات المكاسب القصيرة الأجل<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> براون كريس ، مرجع سابق ، ص ص 24-25.

<sup>2</sup> Dario Battistella, Op cit,pp 172-173.

<sup>3</sup> براون كريس ، نفس المرجع ، ص57.

إنبنى فكر الليبرالية الجديدة على إيجاد مؤسسات للتعاون الدولي، والتي حسبها ستمكّن من الحصول على نتائج جماعية دولية، كما ترى أن الدول في إتخاذها للقرارات تستند لمجموعة من الأولويات الخاضعة لتحليل استراتيجي من حيث الخيارات الممكنة، التكاليف، الفوائد، وردود الأفعال، فحسب مفكري هاته النظرية فإنّ حدود الدولة أصبحت قابلة للاختراق بشكل متزايد، كما أنه لم يعد من الممكن أن نفهم العلاقات الدولية ببساطة عن طريق دراسة التفاعلات بين الحكومات و فقط، فالنيولبراليون يُؤلّون أهمية للفواعل الغير حكومية، في هذا الصدد يرى كيوهان أنّ الشغل الشاغل للليبرالية الجديدة يتلخص في كيفية تحقيق التعاون بين الدولة وغيرها من الجهات الفاعلة في النظم الدولية.<sup>1</sup>

#### ❖ مقارنة الإعتاد المتبادل المركب:

يعدّ كل من "جوزيف ناي" (Joseph Ney)، و"روبرت كيوهان" (Robert Keohane)، أوّل من نظّر لهاته المقاربة في كتابهما المشترك سنة 1977 بعنوان "القوة والإعتاد المتبادل" (Power and Interdependence)، التي اهتمت بالعلاقات المتخطية للحدود الوطنية والتي قامت على ثلاثة فروض:

أ- الإعتاد المتبادل يفترض وجود قنوات اتصال متعدّدة بين المجتمعات، بما في ذلك وجود فروع مختلفة لجهاز الدولة فضلاً عن فاعلين من غير الدول، وذلك بعكس إفتراض الدولة الأحادية للنظرية الواقعية.

ب- إفتراض أنّ القوّة سيكون لها دور بسيط في العلاقات الدولية، أي أنّها ليست المتغير الأهم في علاقات الدول.

ت- عدم وجود هرمية للقضايا الدولية في إطار الإعتاد المتبادل ، فأى مجال للقضايا (issue-area)، قد يكون على رأس الأجنّدة الدولية في أي وقت من الأوقات، فوجود دور المتغير البسيط في العلاقات الدولية هو الذي يحول دون وجود هرمية في العلاقات الدولية.<sup>2</sup>

في تحليلهما القائم على العلاقات العبر وطنية يرى أصحاب هاته المقاربة أنّ الدول منفردة في إطار سياساتها المختلفة الأحادية الجانب غير قادرة على تحقيق أهدافها ومصالحها أو السيطرة على نتائج سياساتها، فالإعتاد المتبادل بين الدول قد يكون كذلك من أجل تحقيق المصالح المشتركة والقضاء على المشاكل التي تتطلب تكاتف جهود الدول كانتشار الفيروسات القاتلة، التغيرات المناخية، التلوث البيئي، الأسلحة النووية، وحماية التجارة الدولية.

<sup>1</sup> Steve Smith and others , International Relation Theories: Discipline and Diversity , University Press Oxford, Britagne, 3rd edition, 2013, P 115.

<sup>2</sup> براون كريس، مرجع سابق، ص ص 57-59.

حسب روبرت كيوهان وجوزيف ناي في كتابهما المشترك القوة والإعتماد المتبادل (Power and Interdependence) ، يرون أنّ الإعتماد المتبادل يحمل ثلاثة خصائص<sup>1</sup>:

1- وجود قنوات متعددة تربط المجتمعات ببعضها البعض، سواء بين السلطات الرسمية للدول، أو العلاقات الغير رسمية بين النخب الغير حكومية، أو عن طريق المنظمات المتعدّية للأوطان، من خلال كافة أنواع الإتصالات المتاحة، حيث يفترض الإعتماد المتبادل أن الدول تمثل مجموعة وحدات متماسكة ومتناسقة فيما بينها.

2- إنّ جدول القضايا الدولية الأفقي، أنهى هيمنة مواضيع مثل القوة العسكرية على جدول أعمال علاقات الدول، فعدد القضايا التي كان ينظر إليها أنها تتطوي ضمن السياسة الداخلية للدول أضحت قضايا دولية، وحتّمت على الحكومات ضرورة التنسيق والتعاون فيما بينها من أجل إيجاد حلول لمثل هاته المعضلات.

3- إن استخدام القوة العسكرية فيما بين الدول قد يكون في غير محلّه، كما قد يؤدي إلى تأزم العلاقات الإقتصادية ما بين الدول و الإضرار بمصالحهما المشتركة، خاصة إن كان أطراف الصراع ينتمون إلى حلف أو كتل واحد.

حسب هاته المقاربة فإنّ وجود مثل هاته المصالح المشتركة لا يؤدي تلقائيا إلى إيجاد الترابط بين الدول، وذلك لأن كل دولة تخشى من الأفضلية الحقيقية لكل دول من هذا الترابط أو أن تستفيد دولاً أخرى عن ترتيب تعاوني يفضي إلى منحها مزايا أكثر. لكن حسب النيولبراليون فإنّ على الدول إدراك أنّ الإعتماد والتعاون ما بين الدول سيكون أقل تكلفة من التغريد خارج السرب وأكثر تحقيقاً للأهداف والمصالح، كما أنّ عنصر عدم وجود المعلومات الكافية عن تكاليف مثل هاته المعاملات ومعالجة عديد القضايا يكون مفيدا للدولة لعدم المخاطرة بجهودها وإمكاناتها كاملة خاصة مع خاصية القضايا الراهنة العابرة للأوطان<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> Joseph S.Nye & Robert O.Keohane, Power And Interdependence, Library of Congress Cataloging in Publication Data, 3rd Edition, 2001, pp 22-23.

<sup>2</sup> Steve Smith and others , opcit, p117.

## المبحث الثالث: مسار العلاقات الجزائرية مع الإتحاد الأوروبي: من التعاون إلى الشراكة.

تميّزت العلاقات الأوروبية الجزائرية دوماً بالإرتباط، وهذا نظراً لوجود عوامل ساعدت على ذلك أهمها العامل الجغرافي المتمثل في القرب بين الجزائر وأوروبا، والعوامل التاريخية والإنسانية من حيث أن الجزائر مستعمرة فرنسية سابقة، ووجود جالية جزائرية كبيرة بعدة بلدان أوروبية. إضافة إلى العامل الاقتصادي، حيث يعتبر الإتحاد الأوروبي<sup>1</sup> أول شريك اقتصادي للجزائر، خاصة وأن الإقتصاد الجزائري كان يملك خصوصية تمثلت أساساً في وراثة المرحلة الاستعمارية، التي وضعت الإقتصاد الجزائري في ارتباط مباشر مع حركة المجموعة الاقتصادية الأوروبية. وهي وراثة أخذت طابعاً رسمياً عن طريق اتفاقيات إيفيان 19 مارس 1962م، المتعلقة باستقلال الجزائر في إطار الإرتباط الإقتصادي إزاء فرنسا وبالتالي إزاء أوروبا. لقد مرّت العلاقات بين الإتحاد الأوروبي والجزائر بعدة مراحل وفي إطار سياسات مختلفة سواء كانت ثنائية أو متعددة الأطراف، لذا سنحاول التركيز خلال هذا المبحث على أبرز وأهم المشاريع والسياسات التي جمعت الطرفين والتي ركزت في محتواها على البعد الإقتصادي كمحور أساسي.

### المطلب الأول: اتفاق التعاون الجزائري-الأوروبي :

قرّرت بعض الدول الأوروبية العضوة في المجموعة الأوروبية وخاصة إيطاليا بداية الستينات، بشكل فردي، رفض متابعة منح تفضيلات للمواد الزراعية الجزائرية، وهذا ما جعل الجزائر تقرّر انطلاقة من 1972، فتح مفاوضات مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية قصد الوصول إلى اتفاق في إطار السياسة المتوسطة الشاملة، التي تبنتها المجموعة كما أشرنا إلى ذلك سابقاً.

هذه الاتفاقية تمّ إبرامها بعد المفاوضات التي قامت بها الأجهزة الإدارية للطرفين، دون إثارة نقاش داخل الرأي العام، تساهم فيه كل فعاليات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، أما فيما يخص

---

<sup>1</sup> هو كتكتل إقليمي جغرافي، مقرّه بروكسل، يضم حالياً 28 دولة بدأ اقتصادياً ثم شمل بعد ذلك كافة المجالات والميادين الأخرى، حيث نُظِر لهذا التكتل منذ القرن الخامس عشر من قبل مفكرين أوروبيين وزعماء أمثال "جون جاك روسو"، "سان سيمون"، "ريمون آرون"، ليعدّ بعدها أول مؤتمر في فيينا لإنشاء الإتحاد الأوروبي شاركت فيه 24 دولة أوروبية، ووافق المؤتمر على وضع الخطوط العريضة لإيجاد تنظيم فدرالي لأوروبا، ليعود المشروع ويكمل مسيرته بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث عُقد في "مونتيرو" أوت 1947م، وضم حركات محافظة وديمقراطية ومسيحية واشتراكية، دعا فيها المؤتمرون إلى إقامة "ولايات متحدة أمريكية"، ليمهد مؤتمر "مونرو" لعقد مؤتمر آخر بـ"لاهاي" في ماي 1948م، شارك في المؤتمر 19 دولة أوروبية، حيث يعود الفضل إلى المؤتمر الذي ساهم في إنشاء المجلس الأوروبي سنة 1949م، والذي ساعد على إنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب (Benelux) عام 1950م، ضمّ دول بلجيكا، هولندا، ولوكسمبورغ، والذي مهد لتشكيل الإتحاد الأوروبي بدأ من إتفاقية روما 1957/02/25م، المنشأة للإتحاد الإقتصادي الأوروبي والإتحاد الأوروبي للطاقة الذرية، أصبح يطلق عليها فيما بعد المجموعة الاقتصادية الأوروبية، وتوسعت العضوية فيما بعد لتنضمّ دول بريطانيا 1972م، الدانمارك، إيرلندا والنرويج 1972م، اليونان 1981م، إسبانيا والبرتغال 1986م، السويد، النمسا وفرنندا 1995م. ليقرّر بعدها الإتحاد الأوروبي سنة 1989م تأسيس بنك مركزي أوروبي والبدأ بعملية إصدار وحدة نقدية أوروبية موحدة، لينتم توقيع بعدها معاهدة ماستريخت سنة 1992م، التي أطلق عليها إتفاقية الإتحاد الأوروبي، والتي دخلت حيز التنفيذ في السنة المالية، ليعرف بعدها الإتحاد تزايد عدد أعضائه من الدول الأوروبية تباعاً ومنها: سلوفاكيا، التشيك، بولندا، المجر، هنغاريا، سلوفينيا، إستونيا، ليتوانيا، قبرص، ومالطا، حتى وصل بذلك إلى العدد الذي هو عليه حالياً وهو 28 دولة.

مضمون الاتفاقية، فهي تشمل إضافة إلى المبادلات التجارية، جوانب أخرى متعلقة بالتعاون الاقتصادي، التّقني والمالي<sup>1</sup>.

وقعت الجزائر في أبريل 1976 اتفاقية تعاون مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية<sup>2</sup>، حيث هدفت المفاوضات إلى تنظيم العلاقات التجارية بين الطرفين، لكنّ إبرام اتفاق التعاون تلاه انضمام دول جنوب أوروبا وبالضبط إسبانيا، البرتغال، واليونان إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية، وهو ما أدى إلى تغيير في معادلة العلاقات التجارية بين الجزائر والمجموعة الاقتصادية الأوروبية، وبالخصوص مزاحمة صادرات هاته البلدان لصادرات الجزائر سواء من من حيث المنتوجات أو من حيث اليد العاملة.

دُعّم اتفاق التعاون مع الإتحاد الأوروبي ببروتوكولات مالية تتجدد بصورة دورية كل 05 سنوات، كان الهدف من وراء هذا الإتفاق ترقية المبادلات بين الجزائر والسوق الأوروبية ورفع حجم نُمو التجارة الخارجية، وكذا تحسين شروط دخول السلع الجزائرية إلى السوق الأوروبية، وقد استفادت الجزائر في إطار الأربع بروتوكولات (1978م-1996م) من مساعدة مالية قدرت بـ784 مليون إيكو، و640 مليون إيكو من البنك الأوروبي للإستثمار في شكل قروض ميسرة، هذا الإتفاق كان يتّسم بمنح تفضيلات تجارية في اتجاه واحد، أي بدون المعاملة بالمثل، وهو ما لم يعد معمولاً به في إطار السياسات الأوروبية المتجددة.

### المطلب الثاني: مؤتمر برشلونة والشراكة الأورو-المتوسطية

يعتبر مؤتمر برشلونة أحد المحاور الأساسية التي تتبني عليها العلاقات الأورو-متوسطية، والذي أتت بفكرة الشراكة الثنائية بين الإتحاد الأوروبي ودول جنوب وشرق المتوسط.

### الفرع الأول: دوافع الشراكة الأورو-متوسطية

هناك عوامل دفعت دول الإتحاد الأوروبي إلى اعتماد سياسة اقتصادية متوسطية والتي يمكن ذكرها كالاتي<sup>3</sup>:

1- انطلاق عملية السلام في الشرق الأوسط خاصة بعد العملية السلمية التي بدأت في أكتوبر 1991م، والذي عبرت منه دول الإتحاد الأوروبي باتجاه الدعوة إلى إقامة إطار للتعاون المتوسطي.

<sup>1</sup> Mahilaine Djebaili, *l'Union du Maghreb Arabe et le Projet de Méditerranée Occidentale*, fondation des études de défense nationale, France, 1992, PP 178-179.

<sup>2</sup> EL MIQYAS, *Revue Algérienne de Normalisation*, N° 15, Décembre 2005, édition; l'institut Algérien de normalisation, 2005, p14.

<sup>3</sup> الحاج علي ، سياسات دول الإتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ط1، سنة 2006م، ص ص 196-197.

- 2- خشية الدّول الأوروبية من تطور الأحداث التي شهدتها الجزائر إبّان عشرينتها السوداء، حيث باتت دول الإتحاد الأوروبي تشارك فرنسا مخاوفها من قيام نظام متطرّف في الجزائر قد ينتهج سياسات معادية لأوروبا ويهدد مصالحها الإقتصادية الضّخمة في الشّمال الإفريقي.
- 3- إزدياد حدّة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية ونتائجها على الأمن والإستقرار في جنوب وشرق المتوسط، إضافة إلى انعكاس ذلك على أوروبا في شكل مباشر عبر الهجرة الغير مشروعة، ما دفع بالمجموعة الأوروبية إلى محاولة تشخيص المشكلات السياسية والإقتصادية والإجتماعية، والتي يعتقد أنّ سببها يعود إلى التّخلف والضعف في البنية الإقتصادية.
- 4- حاجة دول الإتحاد الأوروبي فتح أسواق تجارية جديدة تستطيع من خلالها زيادة قدراتها التنافسية مع الدول الكبرى، خاصّة وأنّ جنوب المتوسط يمثل سوقا أساسية للصادرات الأوروبية من حيث مستوى التّعامل التجاري الذي يسجل فائضا مهما بالنسبة لدول الإتحاد الأوروبي.
- 5- سعي دول الإتحاد الأوروبي إلى ربط دول جنوب وشرق المتوسط بها، وذلك حفاظا على مصالحها الإستراتيجية، في ظل ما يفرضه النظام الإقتصادي العالمي، وخشية كذلك من سيطرة قوى اقتصادية أخرى على المنطقة.

### الفرع الثاني: مؤتمر برشلونة

بعد السّياسة المتوسطة الشاملة (1972م-1992م)، والسّياسة المتوسطة الجديدة (1992م-1995م)، تأطّرت علاقات أوروبا بالمتوسط منذ عام 1995م، عبر عملية برشلونة، حيث تحديدا في نوفمبر 1995، تمّ تنظيم المؤتمر الأورو-المتوسطي الكبير، وتمّ تبني إعلان الشراكة التي وقعت عليها خمسة عشرة دولة من الإتحاد الأوروبي، وإثنى عشرة دولة من فضاء شرق المتوسط، إضافة إلى سبعة دول عربية وكذا السلطة الفلسطينية.

يحدد الإعلان المحاور الرّئيسية للشراكة، يقترح الأولويات، ويحدد وسائل التعاون، كما يطرح آليات تفعيل قدرة على جعل منطقة المتوسط "منطقة سلام واستقرار واكتفاء، من خلال دعم التبادل الإقتصادي وكذا الإعتدال على نوعين من الأدوات المالية تمّ اقتراحهما من طرف الإتحاد الأوروبي، وهما موارد الموازنة وقروض المصرف الأوروبي للإستثمار<sup>1</sup>.

### أ- رهان مؤتمر برشلونة:

قام مؤتمر برشلونة على سيناريو متفاعل، وهو أنّ الشراكة الأورومتوسطية سوف تطلق ديناميكية جديدة وفعالة، وذلك لأنّ تفكيك الحماية الجمركية وفتح الأسواق سوف يعرّض منطقة المتوسط لمنافسة دولية، تجبرها على اتخاذ إجراءات مصاحبة تتمثل في الإصلاحات المؤسساتية، وضبط الإدارة،

<sup>1</sup> بشارة خضر، أوروبا من أجل المتوسط: من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس (1995م-2008م)، ترجمة: سليمان الرّياشي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، سنة 2010م، ص19.

الخصخصة، وتنشيط الجهاز الإنتاجي المحلي، تشجيع التعاون الإقليمي، والتقليل من تدخل الدولة في الشأن الاقتصادي.

راهن مؤتمر برشلونة كذلك على التنظير للإستقرار عبر الإقتصاد، وهو تكرير للنظرية التي تقول أنّ التنمية الإقتصادية تتأسس عبر فتح الأسواق وتعرضها للمنافسة الدولية، ما يساهم في جذب الإستثمارات الأجنبية، وبالتالي خلق فرص العمل المأجور، وهو ما من شأنه توسيع قاعدة الطبقة الوسطى الحاملة للتحوّلات، كما يساعد هذا المناخ من رسم النهاية للإقتصادات الرّيعية وجعلها أكثر تنوعاً<sup>1</sup>.

### ب- البعد الإقتصادي لمؤتمر برشلونة:

بدأ التنظير بداية التسعينيات من طرف دول الإتحاد الأوروبي إلى إبرام علاقات مع دول الضفة الجنوبية للبحر المتوسط ، والتي اتصفت باعتمادها نهج شاملا لمختلف المجالات التي مسّت الأبعاد التالية:

- 1- التعاون الإقتصادي والمالي.
- 2- التعاون السّياسي والأمني.
- 3- التعاون الإجتماعي والشؤون الإنسانية.

تهدف الشراكة الإقتصادية والمالية إلى إقامة منطقة للتجارة الحرّة والتبادل السلعي، وذلك عبر الإزالة التدريجية للرسوم الجمركية والرسوم الداخلية ذات الأثر المماثل، والقيود الإدارية والكمية والنقدية عليها، إضافة إلى مجالات التعاون الأخرى المتاحة أمام هاته الشراكة، كما تسعى هاته الشراكة إلى تحقيق الإزدهار الإقتصادي لبلدان المنطقة العربية والمتوسطية ومن ضمنها الجزائر، من خلال<sup>2</sup>:

- ❖ إندماجها مع أهم قوة اقتصادية في المنطقة (الإتحاد الأوروبي).
- ❖ التأقلم مع المنافسة العالمية.
- ❖ الدخول إلى منظمة التجارة الدولية كمجموعة ترتبط بمنطقة تجارية موحّدة، تجعلها قادرة على التأثير في مجريات التبادل التجاري الدولي.
- ❖ الإنتفاع من الدعم الأوروبي للقيام بالإصلاحات الإقتصادية الضرورية.

### الفرع الثالث: الجزائر ومسار برشلونة

قررت الجزائر التوقيع على الشراكة الأورومتوسطية أو ما عرف بمسار برشلونة، في زمن جد حرج كانت تعاني الجزائر من أزمته الأمنية الداخلية، جعلت الجزائر مثقلة بالديون وتعيش عزلة حقيقية، كما

<sup>1</sup> بشارة خضر ، مرجع سابق، ص21.

<sup>2</sup> الحاج علي ، مرجع سابق، ص 208.

كانت اتفاقية برشلونة فرصة للجزائر قصد تسهيل تلقيها للدعم، تخفيف عبء ديونها، وبناء علاقات تجارية مع دول شمال المتوسط، و قد وقعت الجزائر على الإتفاقية سنة 1999م، حيث أنّ الإنضمام كان لتأكيد سياسة الإنفتاح التي انتهجتها الجزائر<sup>1</sup>.

تعالج الشراكة ثلاث مجالات هي: المجال السياسي والأمني، المجال الاقتصادي والمالي، والمجال الاجتماعي والثقافي. ومع قيام مبدأ التبادلية، خرجت العلاقات الأورومتوسطية من إطار المساعدات والتعاون إلى مجال الشراكة، من هنا دخلت العلاقات الأوروبية الجزائرية مرحلة جديدة، حيث سعت الجزائر بعد انعقاد مؤتمر برشلونة، للدخول في الديناميكية الجديدة للشراكة الأورومتوسطية من خلال صيغتها الثنائية على وجه الخصوص والمتمثلة في عقد اتفاقيات شراكة بين الاتحاد الأوروبي من جهة وشركائه المتوسطيين كل على حدى من جهة أخرى.

### ❖ حصص الجزائر في إطار المشاريع المالية للشراكة الأورومتوسطية:

هي حصص مساعدات مالية تقدّم بها الإتحاد الأوروبي تجاه دول المتوسط قصد مساعدة دول المنطقة النامية في تحريك دواليب التنمية، وكانت على فترات.

#### أ- مشروع ميديا 1 (MEDA 1):

يشكل هذا البرنامج الأداة الرئيسية للمساعدات المالية، بحيث كان هدف هذا البرنامج هو تسهيل وتمهيد جعل اقتصاديات دول جنوب المتوسط ومنها الجزائر تنافسية ومكاملة، فكان الإلتزام في هذا البرنامج هو تقديم الإتحاد الأوروبي لبرنامج مساعداتي مالي قدر بـ 4.2 مليار وحدة نقدية أوروبية، في الفترة ما بين 1995م إلى 2000م. ولكن نسبة المدفوعات الحقيقية كانت أقل بنسبة 29.2 بالمائة. وعلى الرغم من أنّ هاته الإلتزامات والدفعات أقل بكثير من احتياجات بلدان جنوب المتوسط إلا أنّ برنامج ميديا MEDA، اعتبر وسيلة داعمة لدول جنوب المتوسط لتعزيز قدراتها في جذب تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر وذلك للتغلب على المعوقات الرئيسية التي يواجهونها في تنفيذ المرحلة الإنتقالية<sup>2</sup>.

#### حصّة الجزائر من ميديا 1 (MEDA 1):

تلقت الجزائر مساعدات مالية كغيرها من الشركاء المتوسطيين، وقد تمّ تخصيص ما مجموعه 164 مليون أورو كحصّة للجزائر، لكنها استفادت من 30.2 مليون أورو فقط ما بين سنة 1995م إلى سنة 2005م، حيث تلقت 18.4 بالمائة من الحصّة الحقيقية المخصصة لها، و 5 بالمائة من المساعدات المقدمة في إطار المشروع ككل، تركّزت هاته المساعدات على تطوير القطاع الإجتماعي

<sup>1</sup> Michele Comelli and others , The European Neighbourhood Policy and The Southern Mediterranean and Middle East, Technical University Press, Britagne, année 2009 , p 101.

<sup>2</sup> Fulvio Attinà & Rosa Rossi, European Neighbourhood Policy: Political, Economic And Social Issues, Publication of the Project The European Neighbourhood Policy of the faculty of political sciences of the University of Catania by the European Commission , Italia, 2004, p 68.

والإقتصادي وكذا تطوير القطاع الخاص، كما عرف برنامج ميديا 01 ضعف كبير في تسليم حصّة الجزائر من المعونات التي كانت منخفضة جرّاء الوضع الأمني المتردّي آنذاك، وكذا التأخر الإداري في القيام بإصلاحات إقتصادية، حيث يمثّل الجدول التالي نسب إستفادة الجزائر من برنامج ميديا 01<sup>1</sup>.

### جدول رقم 01: جدول توضيحي لحصّة الجزائر من برنامج ميديا 01

ميديا 01 (1995-1999)			
السنة	الإلتزامات المالية (مليون أورو)	المدفوعات المالية (مليون أورو)	النسب المئوية للمدفوعات
1995	-	-	-
1996	-	-	-
1997	41	-	-
1998	95	30	31.6
1999	28	0.2	0.7
<b>المجموع</b>	<b>164</b>	<b>30.2</b>	<b>18.4</b>

المصدر: وثيقة الشراكة والجوار الأوروبي بتصرف

نلاحظ من خلال هذا الجدول أنّ الإتحاد الأوروبي لم يلتزم بدفع حصّة الجزائر من الإلتزامات المالية المنصوص عليها من برنامج ميديا 01 كاملة، حيث من سنة 1995م إلى 1999م قدرت قيمة المدفوعات المالية الأوروبية بـ 30.2 مليون أورو وهو ما يعادل 18.4 بالمائة فقط من حصّة الجزائر المقدرة إجمالاً بـ 164 على مدار الخمس سنوات.

### ب- مشروع ميديا 2 (MEDA 2):

استمرت دول الإتحاد الأوروبي بعد سنة 2000م في تفعيل سياساتها الإقتصادية من خلال زيادة قيمة المساعدات المالية المخصصة للفترة بين عامي 2000م إلى 2006م، وذلك بهدف مساعدة الدول الأكثر فقراً في جنوب وشرق حوض الأبييض المتوسط على تحديث اقتصاداتها، وزيادة مستوى التعاون الإقليمي فيما بينها، كما خصّص البنك الأوروبي للإستثمار قروضا مالية جديدة لدول المنطقة بقيمة 7.4 مليار أورو للفترة نفسها<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> European Union, European Neighbourhood And Partnership Instrument, Strategy Paper 2007-2013 & National Indicative Programme 2007-2010, année 2006, p12.

<sup>2</sup> الحاج علي، مرجع سابق، ص 225.

## حصّة الجزائر من مشروع ميذا 02:

توازي برنامج ميذا 02 مع الإستعدادات التي أبان عليها كل من الجزائر والإتحاد الأوروبي في توقيع اتفاق الشراكة وشملت المساعدات هاته المرّة طرق وآليات إدارة الإقتصاد، الحكم الراشد، إصلاح العدالة، تطوير وترقية دور وسائل الإعلام، وكذا دعم المنظمات الغير حكومية، كما عرف البرنامج تحسنا في تسليم المساعدات بشكل مستمر مابين سنوات (2000م-2006م). وهو ما يوضّحه الجدول التالي<sup>1</sup>.

### جدول رقم 02: جدول توضيحي لحصّة الجزائر من برنامج ميذا 02

ميذا 02 (2006-2000)			
النسب المئوية للمدفوعات	المدفوعات المالية (مليون أورو)	الإلتزامات المالية (مليون أورو)	السنة
1.3	0.4	30	2000
9	5.5	60	2001
22	11	50	2002
38	15.8	41.6	2003
0.7	0.2	28	2004
82.4	42	51	2005
23.18	15.3	66	2006
<b>26.62</b>	<b>90.2</b>	<b>338.8</b>	<b>المجموع</b>

المصدر: وثيقة الشراكة والجوار الأوروبية بتصريف

يستنتج من هذا الجدول عدم تغيّر سياسة الإتحاد الأوروبي من التزماته المالية تجاه الجزائر، التي رغم أنها عرفت تحسنا طفيفا إلا قدرت إجمالا بـ 90.2 مليون أورو أي ما يعادل 26.92 بالمائة، إلا أنها تبقى ضئيلة بالنظر إلى حصته الإجمالية خلال فترة مابين 2001م - 2006م المقدّرة بـ 338.8 مليون أورو.

<sup>1</sup> European Union, Op cit, pp13-14.

## المطلب الثالث: الجزائر والإتحاد الأوروبي: من اتفاق الشراكة إلى المبادرة الفرنسية

شهدت بداية الألفية الثالثة تطورات هامة في مسار العلاقات الإقتصادية بين الجزائر والإتحاد الأوروبي سنحاول التطرق لها من خلال هذا المطلب.

### الفرع الأول: توقيع اتفاق الشراكة الأوروجزائري

تماشيا مع هاته المعطيات بادرت الجزائر إلى بدء مفاوضاتها مع الإتحاد الأوروبي في جوان 1996م، من أجل إبرام اتفاق الشراكة<sup>1</sup>، وقد عرفت المفاوضات نوعا من التأخير بسبب إصرار الجزائر على تمسكها بمراعاة خصوصيات اقتصادها الذي كان محل إعادة هيكلة وإصلاح في الجهاز الإنتاجي. فمنذ سنة 1997م عرفت المفاوضات مسيرة طويلة تضمنت إثني عشرة جولة كاملة، حيث عرفت هاته المفاوضات التطرق إلى كافة القطاعات، أما في جانبها الإقتصادي فتطرقت إلى:

- 1- الحقوق الجمركية.
- 2- حركة رؤوس الأموال والمنافسة.
- 3- توسيع إطار التعاون الإقتصادي ليشمل جانب الإنتاج وليس فقط التبادل.
- 4- إجراءات رفع الحماية على الصناعة.

انتهت المفاوضات سنة 2001م بالمصادقة على اتفاق الشراكة في 13 ديسمبر 2001م ببروكسل، ثم الوصول إلى إتفاق نهائي في 22 أبريل 2002م، ليدخل حيز التنفيذ في سبتمبر 2005م<sup>2</sup>.

### الفرع الثاني: سياسة الجوار الأوروبية

موازة مع التغيرات الكبرى الإقتصادية الإستراتيجية والعسكرية التي قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2003م، في كل من الشرق الأوسط والمغرب العربي، وكذا ترويج الأمريكيين إلى إنشاء منطقة تبادل حرّ في الشرق الأوسط، بالإضافة إلى توقيعهم اتفاقيات تبادل مع كل من الأردن 2002م، المغرب والبحرين 2004م، وعمان 2006م. حاول الأوروبيون مجازاة التغيرات الكبرى التي شهدتها منطقة المتوسط، فأقرّو في سنة 2000م ما سمي بـ "الإستراتيجية المشتركة الكبرى"

<sup>1</sup> يعرفها الأستاذ "حسن إبراهيم" أنها: "التفّع المتبادل والمتضامن والمتكامل المبني على التكافؤ والإعتماد المتبادل والمصير الحضاري المشترك"، أما الأستاذ "Jean Touscouz" فيرى أنّ الشراكة اصطلاحا تعني "تنظيم أو اتفاق بين بلدين أو أكثر في مجال معين أو مجالات متعددة من أجل بلوغ أهداف محدّدة وليس بالضرورة مشتركة، كما تعتبر وسيلة لتقريب سياسات الأطراف من أجل تحقيق التكامل، كونها وسيلة للإستغلال الأمثل للإمكانات وتحقيق المصالح المتبادلة.

<sup>2</sup> سمينة عزيزة ، الشراكة الأورو جزائرية بين متطلبات الإنفتاح الإقتصادي والتنمية المستقلة، مجلة الباحث، عدد 09، سنة 2011، ص 152.

ثم قرروا إطلاق "سياسة الجوار الأوروبي" في مارس 2003م، والتي تمّ اعتمادها كألية للحلول مكان الشراكة الأوروبيةمتوسطة<sup>1</sup>.

أطلق الاتحاد الأوروبي في عام 2004 "سياسة الجوار الأوروبية"، والتي تدعو الدّول المجاورة للإتحاد الأوروبي إلى إنشاء معا منطقة سلام واستقرار وازدهار، تهدف سياسة الجوار الأوروبية لمنع ظهور أي فجوة جديدة بين الاتحاد الأوروبي وجيرانه من خلال اقتراح حلول مشتركة للمسائل الإقتصادية، المجالات الأمنية، السياسية، والثّقافية، فبلدان الجوار للإتحاد الأوروبي ستكون من خلال هاته السياسة الجديدة قادرة على المشاركة في بعض البرامج ولها مصلحة مباشرة في السّوق الداخلية، وأنها سوف تكون معتمدة في جهودها الإصلاحية الإقتصادية والسياسية، حسب هاته السياسة فإنّ نجاح هذه العملية يتوقف على إرادة وقدرة كل بلد شريك للمشاركة في هذا البرنامج الواسع<sup>2</sup>.

### الفرع الثالث: الإتحاد من أجل المتوسط

عرفت العلاقات الجزائرية مع الإتحاد الأوروبي بعدا آخر بعد إطلاق سياسة جديدة أطلق عليها "الإتحاد من أجل المتوسط" والتي أتى بها الرّئيس الفرنسي "نيكولا ساركوزي" سنة 2007م، حيث وبعد فوزه بالانتخابات الفرنسية، عقد لقاء في روما جمع كل من الرّئيس الفرنسي، ورئيس الوزراء الإسباني "ثاباتيرو"، ورئيس الوزراء الإيطالي "رومانو برودي"، والذي خصّص لبحث الخطوط العامّة لمشروع الإتحاد من أجل المتوسط والذي اعتبر كمحطة بارزة في مسار هذا المشروع فيما عرف بـ "نداء روما للإتحاد من أجل المتوسط" والذي تضمّن الأفكار التالية<sup>3</sup>:

- ❖ السّعي إلى إعادة منطقة المتوسط إلى سابق عهدها كمطقة سلام وازدهار وتسامح، كونها منشأ الثّقافة والحضارة.
- ❖ التأسيس لشراكة متوازنة قائمة على المساواة بين الدّول الشريكة لتصبح محركا للتعاون المتوسطي، دون أن يؤدي ذلك إلى الإندماج الكلي.
- ❖ الحرص على تقديم مشروع الإتحاد من أجل المتوسط كمكمل لآليات التعاون الأوروبي، لاسيّما مسار برشلونة وسياسة الجوار الأوروبية، دون الحلول مكانها أو إعاقة عملها، حيث تكمن القيمة المضافة للمشروع في توفير زخم سياسي للتعاون من خلال إشراك المجتمعات المدنية، الشركات، الهيئات المحلية، الجمعيات والمنظمات.

<sup>1</sup> هاني الشميطلي، أوروبا والمتوسط: تاريخ العلاقات ومشروع الإتحاد من أجل المتوسط، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 19، سنة 2008، ص 152.

<sup>2</sup> EUROPEAN UNION, EUROPEAN NEIGHBOURHOOD AND PARTNERSHIP INSTRUMENT, STRATEGY PAPER 2007-2013 & NATIONAL INDICATIVE PROGRAMME 2007-2010 , année 2006, p2.

<sup>3</sup> هاني الشميطلي، نفس المرجع، ص ص 153-154.

## خلاصة الفصل :

أضحت العلاقات الإقتصادية الدولية أهمية كبرى في حقل العلاقات الدولية، فغالبا ما نجدها تؤثر في مجمل التفاعلات الخارجية للدولة وتحدد مسار تعاملاتها. لقد شهدت العلاقات الإقتصادية الدولية عصر التنظيم المؤسسي بعد إتفاقية بروتون وودز 1944م، فظهرت المنظمات والإتفاقيات التي نظمت التجارة الدولية، المالية...إلخ، ليشهد العالم بعدها عصر التكتلات والشراكات الإقتصادية التي تهدف إلى حماية إقتصاديات الدول الأعضاء، وتحقيق أكبر قدر من الاهداف والمصالح المشتركة. لقد تميّزت العلاقات الجزائرية مع الإتحاد الأوروبي بشموليتها لكافة الأبعاد الإقتصادية، الأمنية، السياسية...إلخ، كما أنها تنوّعت ما بين الثنائية والمتعددة الأطراف. سنحاول أن نركز خلال الفصل الثاني مختلف تفاعلات ابعاد التي تربط الطرفين ثمّ التّطرق إلى أبرز المشاريع والبرامج الإقتصادية التي تضمنتها علاقات الجزائر والإتحاد الأوروبي في مختلف السياسات المتوسطة إلى حد الآن، وكذا التعاملات الإقتصادية خاصة في قطاعات الطاقة، الإستثمار الأجنبي، والتجارة الدولية، باعتبارها القطاعات المحورية في العلاقات الإقتصادية الدولية.

## الفصل الثاني:

العلاقات الإقتصادية الأورو-جزائرية ضمن

سياق السياسات الأورو-متوسطية

## الفصل الثاني: العلاقات الإقتصادية الأورو-جزائرية ضمن سياق السياسات الأورو-المتوسطية

تنطوي العلاقات الإقتصادية الدولية الراهنة على توسّعها العمودي ليشمل مجموعة من الدول والأفقي الذي يشمل كافة الأبعاد والتفاعلات، ومن ضمنها تنطوي العلاقات التي تجمع الجزائر مع الدول الثماني والعشرين المكونة للإتحاد الأوروبي، والتي حاولت خلال العشرية الأولى من دخول اتفاق الشراكة حيّز التنفيذ وضع مشاريع تساهم في ترقية قطاعات واحتياجات كل طرف، وخدمة المصالح المشتركة، فمسار التعاملات الإقتصادية عرف توجهات معيّنة تبرز حاجة الإتحاد الأوروبي من الموارد الخام الجزائرية كمصدر هام لصناعته، وطموح الجزائر في الإستفادة من هاته الشراكة لتنويع اقتصادها وجلب الإستثمار الأجنبي، في هذا الإطار نحاول من خلال هذا الفصل التطرق خلال المبحث الأول إلى أثر الخلفيات ومختلف الأبعاد في بلورة تعامل إقتصادي معيّن بين الأطراف، ثمّ وضع إسقاطين على هاته التعاملات الأول يظهر في المبحث الثاني ويهتم بالمشاريع والبرامج التي تمّت بين الجزائر والإتحاد الأوروبي، والثاني يبرز في المبحث الثالث والذي يدرس الواقع الملموس لطبيعة هاته العلاقات الإقتصادية وأهم محاورها.

## المبحث الأول: تفاعلات الأبعاد في العلاقات الاقتصادية الجزائرية مع الإتحاد الأوروبي

إنّ العلاقات التي تجمع الجزائر والإتحاد الأوروبي لا تختلف عن تلك التي تجمع معظم دول البحر المتوسط من خلال أنها متشعبة ومتداخلة المواضيع بحيث أنه يمكن لأي متغير أن يؤثر في جوهر سياسات واستراتيجيات كل طرف، منه سنلقي الضوء خلال هذا المبحث على أهم الأبعاد التي تتفاعل والنظرة الاقتصادية في علاقات الطرفين.

### المطلب الأول: البعد السياسي والأمني

تتضح السياسة المتوسطة للإتحاد الأوروبي في هذا الصدد على مبادئ رئيسة قبل مباشرة العلاقات بين الفضاء المتوسطي، فبفعل أنّ إستراتيجية الإتحاد الأوروبي تأسست على مقاربة شاملة، تعمل على احتواء التهديدات الأمنية من خلال مقاربة تسعى لإدماج مجمل دول جنوب الضفة ودفعها لإدراك هذه التهديدات لتتخرط فعليا في دعم السياسات العامة الأمنية التي يسعى الإتحاد الأوروبي لتصميمها سيما فيما يتعلق بالتعاطي مع:

أ- قضايا الإرهاب، الجريمة المنظمة، والهجرة غير الشرعية.

ب- الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات العامة كمرجعية سياسية للسياسة المتوسطة.

تشكل المبادئ الأوروبية التي تتضمن احترام المبادئ الأساسية لدولة القانون والديمقراطية في النظام السياسي الأوروبي، وتعميق أسس الديمقراطية وزيادة فرص المشاركة بين المواطنين واحترام الحريات العامة وقواعد القانون والمساواة بين المواطنين واحترام حقوق الإنسان وحرية التعبير وحماية استقلالية القضاء، إضافة إلى احترام مبدأ السيادة والحقوق المترتبة عليها وترجمة تلك المبادئ في العدالة والشؤون الداخلية لتلك الدول، ولا يفوتنا دون أن نؤكد كذلك أن الإيديولوجية الليبرالية مثلت الوعاء والمرجعية الكبرى لهذه السياسة الأمنية. وتقوم هذه المرجعية على احترام الحريات العامة ابتداء من مبدأ " دعه يعمل اتركه يمر " وصولا إلى تطبيق مبادئ الليبرالية السياسية تماما وفق الأطروحات التي دافع عليها كل "فرانسيس فوكوياما" و"صامويل هنتغتون" خلال العقود الأخيرة<sup>1</sup>.

وفي هذا الصدد تعقد للإتحاد الأوروبي سنويا لقاءات مع الطرف الجزائري لتتناول مختلف المواضيع السياسية، آخرها كان يوم 10 فيفري 2015م والذي تمحور حول حقوق المرأة، إمكانية إلغاء حكم الإعدام في الجزائر، وحق التظاهر.

عكس مشروع الشراكة الأوروبية عموما ومع الجزائر على وجه الخصوص ثوابت وامتغيات السياسة الخارجية الأوروبية في إطار التطورات الدولية التي يشهدها العالم بعد انتهاء الحرب الباردة، فالمشروع الأوروبي يحتوي على المبادئ نفسها التي أتت بها الأيديولوجية الليبرالية، فيشكل البعد السياسي والأمني

<sup>1</sup> زياني صالح، مقاصد السياسة المتوسطة الأمنية ومضامين الصالح العام في المتوسط، جامعة باتنة، الجزائر، ص7.

للعلاقات الجزائرية مع الإتحاد الأوروبي امتدادا للبعد الإقتصادي، حيث لا يمكن فصل أحدهما على الآخر، فالإهتمامات السياسية لدول الإتحاد الأوروبي في المنطقة العربية واسعة النطاق، وتتفاوت هذه القضايا السياسية من مسائل تتعلق بحقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون إلى قضايا أخرى أمنية تتعلق بمكافحة الإرهاب، نزع السلاح، الجريمة المنظمة، ومكافحة المخدرات، خاصة وأنّ الجزائر تعتبر حزام أمن بالنسبة للدول الجنوبية للإتحاد الأوروبي، فهذه المسائل تشكل هدفا سياسيا واقتصاديا للسياسات الأوروبية تجاه المنطقة، نظرا لترابطها مع بعضها البعض.

إنّ التفاعل بين المصالح الأمنية والسياسية مع البعد الإقتصادي يظهر كذلك من خلال<sup>1</sup>:

- 1- خشية الدول الأوروبية من مظاهر الهجرات الغير شرعية في شمال إفريقيا وامتداده إلى أوروبا، حيث أصبحت الجاليات الإفريقية تشكل مجتمعات خاصة بها، فلقد احتلت ظاهرة الهجرة الغير شرعية أولوية في في السياسات الأوروبية، وهو مادفع الإتحاد الأوروبي إلى القيام بعدة إجراءات تشريعية، أمنية، واقتصادية بغية الحدّ منها، ولكن مع تزايد نسبة الهجرة الغير شرعية من الشّمال الإفريقي فإن الإتحاد الأوروبي حاول كيف ينسّق مع الجزائر وكافة الدّول التي تنتشر عبرها هاته الظاهرة من أجل تحقيق مقاربات أمنية واقتصادية تهدف إلى تحقيق التنمية وتحسين الوضع الإجتماعي، وذلك ما يمكن أن يساهم في تقليص نسب النزوح نحو أوروبا
- 2- التّخوف الأوروبي من التّوسّع الدّيني المتطرف وامتداده إلى الدول الأوروبية والذي ارتفع بعد مع تزايد الحركات العنصرية العرقية في أوروبا، وتعاظم نموّها ونفوذها، حيث عملت على تغذية الشعور ضد المهاجرين الشّرعيين والغير الشّرعيين، ودعت إلى طردهم من البلاد الأمر الذي دفع بسياسات الإتحاد الأوروبي إلى السّعي للحد من هذا التّطرف، وذلك لتجنّب حصول صدمات فكرية وإيديولوجية داخل المجتمعات الأوروبية (بين المسلمين والأوروبيين)، حيث دعت الديمقراطية وهدفت إلى المساعدة على بناء اقتصاديات الشّمال الإفريقي، للتخلّص من العوامل المشجعة للتطرف ووضع حل لمشكلة الهجرة.
- 3- تفعيل الإستقلال السّياسي الأوروبي في مواجهة المشروع الأمريكي (الشرق أوسطي)، والذي يمسّ في تصوره دول المغرب العربي ومنها الجزائر، والحدّ من نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية في التسويات البراغمانية للصراعات بإفريقيا.
- 4- الرّغبة الأوروبية في لعب دور مؤثر في السّياسات العالمية، وتفعيل الإتحاد على الصعيدين الإقليمي والدولي.
- 5- إن التوترات الأمنية التي شهدتها بعض الدول العربية بداية من سنة 2011م على غرار كل من مصر، ليبيا، تونس، واليمن، قد هدّدت مصالح الإتحاد الأوروبي في المنطقة العربية، بل

<sup>1</sup> الحاج علي ، مرجع سابق، ص ص 245-246.

وطُرحت عدّة استفهامات حول معايير الإستقرار والأمن التي أتى بها الإتحاد<sup>1</sup>، والتي جعلت من الإتحاد الأوروبي يحاول رسم سياسات اجتماعية، اقتصادية جديدة بالمنطقة والحرص على عدم انتشار الوضع بباقي الدّول العربية ومنها الجزائر لما يحوزه من مصالح حيوية بها.

يمكن القول أنّ العلاقات الجزائرية مع الإتحاد الأوروبي المتعددة الأطراف أي في إطار سياسة الجوار الأوروبية أو الإتحاد من أجل المتوسط تعرف بعض الشدّ السياسي نظرا لحساسية الطرف الجزائري تجاه التواجد الإسرائيلي في مثل هذا النوع من السياسات، نظرا للموقف الثابت للجزائر تجاه القضية الفلسطينية، حيث أنّ الجزائر كانت قد صرحت قبل انضمامها للمشروع الأوروبي المتمثل في سياسة الجوار الأوروبية أنّ انضمامها لا يعني بأي حال من الأحوال قبولها للتطبيع أو ابرام أية علاقات مع الطرف الإسرائيلي<sup>2</sup>.

### المطلب الثاني: البعد الجيو اقتصادي

سعى الإتحاد الأوروبي إلى تكوين قطب اقتصادي عالمي يواكب التطورات والتغيّرات العالمية التي أفرزت بروز العديد من الأقطاب الإقتصادية التي تهدف إلى التكتل والتعاون الإقتصادي على غرار "إنفاقية التجارة الحرّة لدول أمريكا" (NAFTA)، ورابطة دول أمريكا الجنوبية (MERCOSUR)، والتعاون الإقتصادي لدول الباسفيك (APEC)، وتجمع دول شرق آسيا (ASEAN). إنّ هذا التغيّر في الإقتصاد العالمي جعل من أوروبا تغيّر من سياستها تجاه البحر الأبيض المتوسط خاصة جنوب المتوسط وشرقه، حيث أصبحت تنظر إلى دول المنطقة على أنّها دول شريكة بدل من الإكتفاء على التعاون معها، أمّا من الجانب الجزائري فتكمن أهدافه الإقتصادية كونه ذو قرب جغرافي بدول الإتحاد، في الرغبة من الإستفادة من هاته الميزة من أجل الحصول على المساعدات المالية والقروض لتمويل المشاريع وتحديث القطاعات الإقتصادية، كما تسعى جاهدة لضمان تدفق رؤوس الأموال من البنوك الأوروبية على غرار البنك الأوروبي للإستثمار (BEI)، بالإضافة إلى حاجة الجزائر للإستفادة من الخبرة والتجربة الأوروبية اللّازمة من أجل تحقيق الإنعاش الإقتصادي، يضاف إلى هذا الفراغ على المستوى الإقليمي الذي نتج عن فشل المشاريع التكاملية المغاربية، وحلول الشراكة كمنتفس من أجل مسايرة العولمة والدخول في الإقتصاد العالمي<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> Khalifa sally isaac, Europe And The Arab Revolution: From a weak to Proactive Response to a Changing Neighbourhood, KFG Working Paper Series, n°38, 2012, p 5.

<sup>2</sup> مقابلة مع السيّد "يسعد مراد" المدير الفرعي للشراكة الجزائرية مع الإتحاد الأوروبي، يوم 08 فيفري 2015، الساعة 15:30 مساءً.  
<sup>3</sup> العرابوي نصير، مستقبل الشراكة الأورومتوسطية، مجلة العلوم الإجتماعية، العدد الصادر بتاريخ 17 سبتمبر 2013م، جامعة سطيف، الجزائر، ص ص 295-296.

## ❖ المتغير الجيو طاقوي في العلاقات الجزائرية مع الإتحاد الأوروبي:

تكتسي الطاقة أهمية وحضور متميز في الحوض المتوسطي كونها جزء من المكونات الجيوسياسية التي تؤثر في توجيه التنافس الطاقوي والسعي من أجل ضمان الإمدادات، ومن ثمة تثير مخاوف تزايد التنافس الدولي حولها. ترتبت عن هذه الوضعية شبكة ربط ومصالح طاقوية نتج عنها مفهوم الأمن الطاقوي في المتوسط، ومن ثمة كان التعاون الطاقوي من العناصر التي تبناها إعلان برشلونة وأولته سياسة الجوار الأوروبية مكانة استراتيجية، وعمل اتفاق الشراكة على الإستثمار في هذا القطاع بالخصوص في الشروع في تشييد أنابيب نقل الغاز لربط الجزائر بالبلدان الأوروبية المتوسطة باعتبار الجزائر إحدى دول المجال الغربي للمتوسط الممّون للطاقة في الرؤية الإستراتيجية الأوروبية، كما يرى الجانب الجزائري هذا المتغير من زاوية أخرى تتمثل في الوضعية الجيوطاقوية لمنافسيه على الأسواق الأوروبية للبترول والغاز ومنها روسيا وإيران الأقرب كذلك إلى القارة الأوروبية<sup>1</sup>.

تجلى بروز البعد الاقتصادي اليوم كمؤثر حاسم في العلاقات الدولية ومحرك رئيسي لها، إلى اهتمام ضفتي المتوسط بالتركيز عليه في إعادة بناء العلاقات فيما بينها، ورغم أنّ العلاقات بين الضفتين هي علاقات تبعية شديدة لاقتصاديات الدول الأوروبية الاستعمارية، إلا أن الإتحاد الأوروبي طرح فكرة جديدة لتسيير علاقاته مع الدول المتوسطية بحكم الضغوطات التي أخذت تمارسها الضفة الجنوبية على شمال الضفة، وترتكز الفكرة الجديدة للإتحاد على قيم جديدة، ونظرة أكثر شمولية تحمل في طياتها خلق ديناميكية اقتصادية جديدة، يعززها مفهوم العولمة كما يشير إلى ذلك "ركي العايدي" بقوله "عبارة عن حركة كونية تعيد فيها المجتمعات النقاش حول علاقتها من حيث الزمان والمكان، وهذا بالنظر للارتباطات التي خلقت علاقات جوار كوكبية الجغرافيا، ورمزية الانتماء لنفس العالم ومؤقتية التسارع". وفي هذا الصدد، يعتمد الإتحاد الأوروبي في إطار محاولته بلورة سياسات جديدة في المتوسط في التركيز كثيرا على المتغير الجيو-اقتصادي، كمصطلح يشير إلى سياسة اقتصادية تهدف بالإعتماد على الإقليمية الاقتصادية إلى إنشاء علاقات قوة وتطوير أفضلية تنافسية في الأسواق، وتعود أصول هذه الإقليمية الإستراتيجية إلى الفلسفة الليبرالية التي ظلت أوروبا والغرب ككل يتعاطى معها على أنها مكسب فريد من نوعه. لقد كرّست الليبرالية أفكار السوق والتجارة الحرة وهيمنة بناء المؤسسات. فلا تزال هذه القيم مهيمنة على سلوكيات الدول حتى في ظل بروز العولمة بتحدياتها المختلفة.

<sup>1</sup> مصلوح كريم، التعاون والتنافس في المتوسط، مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان، سنة 2013، ط1، ص ص 203-

## المطلب الثالث: البعد السوسيوثقافي

يُعدّ البعد الإجتماعي، الثقافي والحضاري للعلاقات العربية الأوروبية بصفة عامة أعمّ وأشمل من البعدين السياسي والإقتصادي، فضلا على أنه يتّسم بالحركة والتنوّع والإستمرار، وهو يهدف إل تنمية العلاقات بين الشعوب، لتكون مساندة للعلاقات بين الحكومات ومسهلة لها، وقد أعطت الحضارة العربية الإسلامية التي تنتمي إليها الجزائر على مدى المراحل التاريخية كثيرا للحضارة الأوروبية الحديثة، حيث مازالت الآثار العربية المادية والمعنوية واضحة وبارزة في الثقافة الغربية المعاصرة، وفي مختلف البلدان الغربية وبخاصة في الأندلس وصقلية وجنوب إيطاليا<sup>1</sup>، فالحضارة أخذ وعطاء وإيجاد صيغ التفاهم والوفاق يساهم في تعزيز العلاقات بين الدول والثقافات، وفي هذا المنظور تبرز أهمية العامل الثقافي في علاقات الجزائر مع الإتحاد الأوروبي، حيث عبّر عن ذلك "ريمون أوفرو" أحد أعضاء البرلمان الأوروبي، وهو أبرز رفقاء الجنرال ديغول: "إنّ رئيسي كان يحدثني دائما على الحضارة الإنسانية التي نحاول أن نخلقها تتطلب تعاون العالم الاوروبي والعالم العربي، إنّ أوروبا والعالم العربي مرشّحان لاحتلال مكانة القوة الثالثة في العالم وحفظ التوازن الدولي"<sup>2</sup>.

تتقسم التركيبة السكانية للمتوسط بصفة عامة إلى شمال مسيحي وجنوب وشرق مسلم، وهذا ناتج عن تحولين، أحدهما ناتج عن مؤثرات الدولة العثمانية التي نقلت الإسلام إلى أوروبا عبر البلقان مطلع القرن السادس عشر، والثاني يمكن اعتباره تحول معاصر أو قيد التشكيل وهو ناتج عن كون دول الإتحاد الأوروبي مركز جذب عالمي، وباعتباره محاذية للعالم الإسلامي عموما والجزائر خصوصا فمن شأن ذلك إحداث أثر ديمغرافي مسلم في أوروبا، وهو مقياس يضع في الحسبان التوازنات والتقاربات الجيوتقافية بين الجزائر والإتحاد الأوروبي، والتي بدورها تضع خطوطا على مسار علاقات الطرفين، حيث يقع في قلب هذه الضغوط حول كيفية التوفيق بين الحفاظ على التوازنات الجيوسكانية، وذلك بتسهيل حركة وتنقل الأفراد.

يساعد هذا التقارب بين الجزائر والدول الأوروبية في نشر العناصر الثقافية، والفنية، واللغوية لكل طرف تجاه نظيره، خاصة من الطّرف الأوروبي حيث تتميز فرنسا بحضور مؤثر في عموم المتوسط والشمال الإفريقي نظرا لتاريخها الإستعماري بالمنطقة واحتلالها للجزائر طيلة 132 سنة كاملة، أمّا إسبانيا فهي تسعى للظهور على أنقاض علاقاتها التاريخية بالإسلام والمسلمين نتيجة التواجد الحضاري الإسلامي في الأندلس.

إنّ الهجرة الجزائرية نحو أوروبا يمكن أن ينظر إليها من جانبها السوسيو-اقتصادي الذي ارتبط بادئ الأمر (بعد الإستقلال) بجلب اليد العاملة، ثم تحول إلى استقطاب الكفاءات<sup>3</sup>، والذي تعلق أساسا

<sup>1</sup> الحاج علي، مرجع سابق، ص 158.

<sup>2</sup> الحاج علي، نفس المرجع، ص 159.

<sup>3</sup> مصلوح كريم، مرجع سابق، ص 50.

باختلالات وتباينات واقع البحث العلمي بين الجزائر والإتحاد الأوروبي، فكانت في الهجرات الأولى تحت مطالب اقتصادية ثم أضحت مهددا لتوازن الكفاءات والقدرات من المنظور الإستراتيجي، حيث تشير إحصائيات لسنة 2013م عن تواجد 6000 ألف طبيب و 2000 مهندس جزائري بأوروبا.

كما أنّ التّباين في أنماط المعيشة والظروف الإجتماعية بين الجزائر والدول الأوروبية، شجّع على تنامي الهجرة الغير شرعية نحو أوروبا، وهو ما يجعل الإتحاد الأوروبي مضطر للتعاون مع دول جنوب المتوسط التي تعرف هاته الظاهرة من أجل وضع تشريعات جديدة، وكذا سياسات أمنية وأخرى تنموية للحد من الظاهرة.

يبدو أنّ العناصر الإجتماعية والثقافية هي جزءاً ضمن عناصر أخرى لتوتّر العلاقات الأورومتوسطية أو تقاربها، وبالتالي فإنّ إعطاء هذا الجانب أهميته باعتبار المتوسط نقطة التقاء الثقافات يُمكن من تجنب العلاقات الجزائرية الأوروبية عديد النزاعات، لذا سعت الشراكة في هذا الجانب إلى إقامة حوار متّزن يقوم على أساس احترام الثقافات والأديان، واحترام الحقوق الإجتماعية الأساسية القائمة والمؤسّسة على القوانين المدنية والإنسانية، بالإضافة إلى تركيز الحوار واحترام التعدد الفكري والسياسي، وإطلاق الحريّات لتشمل مختلف قوى وفئات المجتمع، زيادة عن التعاون من أجل مكافحة التّعصب ضد الأجنبي، ومحاربة الآفات الإجتماعية التي تفتك بأمن واستقرار المجتمع المدني<sup>1</sup>.

---

<sup>1</sup> الحاج علي، مرجع سابق، ص 211.

## المبحث الثاني: التعاون الإقتصادي بين الجزائر والإتحاد الأوروبي: دراسة في المشاريع والبرامج

تنقسم المشاريع الإقتصادية للجزائر في إطار علاقاتها مع الإتحاد الأوروبي إلى مستويين، الأول ثنائي وهو الذي ينعكس في إطار "اتفاق الشراكة" وكذا "سياسة الجوار الأوروبية"، أما الثاني فهو الإطار الجهوي الذي نجده يتمثل في البرامج التي تدرج تحت مظلة مشروع "الإتحاد من أجل المتوسط".

### المطلب الأول: مستوى التعاون الثنائي

هي البرامج التي تتم بين الجزائر والإتحاد الأوروبي فقط دون أن يكون طرف ثالث في المشروع، كانت هناك جملة من هذا النوع من التعاون في مجالات معينة نذكرها كالآتي:

#### أ- برامج الدعم:

هي برامج أتى بها الإتحاد الأوروبي للتهوض بقطاعات معينة، سيما تلك التي نصّ اتفاق الشراكة على إيجاد إصلاحات هيكلية ومؤسسية على مستواها.

#### أ- برنامج الدعم "P3A":

دعم الإتحاد الأوروبي سنة 2007م برنامج ثنائي صمّم خصيصا لدعم الإدارة والمؤسسات الجزائرية التي تساهم في تطبيق اتفاق الشراكة، حيث خصّص لهذا البرنامج الذي يمتدّ على ثلاثة مراحل، مبلغ إجمالي قدر بـ 76 مليون أورو، كانت حصة مساهمة الإتحاد الأوروبي 74 مليون أورو، بينما حصة مساهمة الجزائر 2 مليون أورو فقط. وقد قسم هذا البرنامج على ثلاثة مراحل تمتد في مجملها من 2008م إلى 2017م، حيث سنحاول التطرّق إلى الأثر الإقتصادي لهذا المشروع في كل مرحلة من مراحلها.

#### ❖ برنامج الدعم "P3A 1":

خصّص هذا البرنامج من أجل وضع خمسة مشاريع توأمة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي في قطاعات التنافس الإقتصادي، التأهيل الصناعي، وطرق التمويل، الفلاحة والصيد البحري.

#### ❖ برنامج الدعم "P3A 2":

خلال هذا البرنامج تمّ معالجة القضايا التي تمّ تمديد آجالها في من البرنامج الأول، كما تمّ طرح برامج أخرى جديدة، كان للجانب الإقتصادي حصة معتبرة منها من خلال بعض المشاريع التي خصّصت التجارة، الفلاحة، والنقل باعتباره عصب الإقتصاد، كما ركّزت هاته المرحلة على جعل نظام المحاسبة في الجزائر يسير وفق ما هو متعامل به دوليا.

## ❖ برنامج الدعم "P3A 3" :

تمتدّ هاته المرحلة لثلاث سنوات من سنة 2014م إلى سنة 2017، كما سمحت بإطلاق مشاريع توأمة جديدة في قطاعات مختلفة، منها تكنولوجيات الإعلام والاتصال، الطاقة، السياحة، هاته المشاريع أغلبها في طور التجسيد.

## ❖ الأهداف المرجوة من برنامج الدعم "P3A" :

هدَفَ هذا البرنامج إلى إنجاح إتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في كافة القطاعات، كما يشدو في مضمونه إلى توفير المساعدة المادية والتقنية الأوروبية لتجسيد أهداف الشراكة واحترام الإلتزامات الناشئة عنها، وكذا إيجاد نظام محاسبي ومالي فعّال.

نتائج المشروع على الطرف الجزائري بعض النتائج الإيجابية التي انعكست على الإقتصاد الجزائري نذكر منها<sup>1</sup>:

كان لبرنامج الدعم "P3A" نذكر منها:

- ✓ نقل الخبرة الأوروبية من خلال تقديم تربيّصات للإطارات الجزائرية في مجال المحاسبة، مجالات البحث، المخابر، والهندسة.
- ✓ توافق المعايير بين الطرفين في مجالات البناء والآلات وكذا أنظمة الإعلام الآلي، وفق المعايير الأوروبية.
- ✓ التقارب بين المؤسسات الإقتصادية والمالية للطرفين.

## ب- برنامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و التحديث التكنولوجي:

نظرا لأهمية المؤسسات الصّغيرة والمتوسطة في التّتمية الإقتصادية، خلق الديناميكية اللاّزمة، توفير مناصب الشّغل، وكذا الإبتتاح الإقتصادي. وضعت الجزائر برنامجا من أجل إصلاح قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والنّهوض به، وباعتبار الإتحاد الأوروبي شريكا بالنسبة للإتحاد الأوروبي فقد ساهم في تمويل مشروع لدعم المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة، بحصّة تمويل قدرت ب 57 مليون أورو سنة 2007م، حيث هدف المشروع إلى تنمية وعصرنة المؤسسات الوطنية، التّحكم في التكنولوجيا والتحديث، تشجيع القدرة على المبادرة في ولوج مجالات جديدة ومطلوبة، مع تحسين نوعية المنتج المحلي.

<sup>1</sup> Délégation de l'union européenne en Algérie, Rapport sur la cooperation Union Européenne - Algérie, édition 2014, pp 18-19.

## II - التنوع الإقتصادي:

عمدَ هذا النوع من البرامج إلى التقليل من التّبعية والأحادية للاقتصاد الجزائري تجاه المحروقات واستغلال الموارد والإمكانات الأخرى التي تحوزها الجزائر من أجل خلق موارد دخل جديدة.

### أ- برنامج التنوع الإقتصادي الخاص بالفلاحة، الزراعة الغذائية، السياحة "DIVECO":

يعتبر التّويع الإقتصادي من الأولويات الرئيسة للاقتصاد الجزائري، خاصة وأنّ التبعية للعائدات الرّيعية يمثّل تهديدا على الإقتصاد الجزائري، فقطاع المحروقات يمثّل ما نسبته أكثر من 50 بالمائة من النّاتج المحلّي الإجمالي للجزائر خلال السنوات السّت الأخيرة، كما أنّ التجارة الخارجية للجزائر تشهد عدم توازن جزاء أنّ عائدات الغاز والبتروال تمثّل ما قيمته 97 بالمائة من صادرات الجزائر.

عمل الإتحاد الأوروبي في إطار إتفاق الشراكة مع الجزائر على محاولة مساعدة الجزائر على خفض التدرّجي لتبعيتها للنفط واستغلال الإمكانات التي تتوافر عليها القطاعات الأخرى، من خلال مشروع ثنائي بقيمة 20 مليون أورو، أطلق عليه إسم "DIVECO" والذي يمتد من سنة 2005م إلى غاية 2015م، هذا البرنامج ركّز على إيجاد استراتيجيّة لتطوير قطاعات الفلاحة، الصناعات الغذائية، والسياحة، وهو ما من شأنه أن يُلقّي بأثره على معدلات التّشغيل في المجتمع الجزائري، وكذا إنعكاساته المباشرة والغير المباشرة في دفع عجلة النّمو الإقتصادي.

### ❖ أهداف برنامج "DIVECO":

وُجّه هذا المشروع لتحسين النشاط الإقتصادي خاصّة من حيث المنافسة، خلق مناصب العمل، والتصدير في قطاعات الزراعة والصناعة الغذائية، بالإضافة إلى الترويج السياح عن طريق مساهمة أكبر من حيث النمو الإقتصادي لهذه القطاعات وإيجاد ما يمكن تصديره خارج المحروقات، حيث وُجّه هذا الدعم نحو الوزارات الوصيّة ومنها وزارة الفلاحة والتنمية الرّيفية وكذا وزارة السياحة والصناعات التقليدية، وكذلك نحو المعاهد والمخابر التّقنية المتخصّصة<sup>1</sup>.

### ب- برنامج التنوع الإقتصادي الخاص بقطاع الصّيد وتربية المائيات "DIVECO 2":

تكملة للبرنامج الأول هدف "DIVECO 2" إلى الرّفع من مساهمة قطاع الصّيد في التّويع الإقتصادي الجزائري عن طريق إصلاح القطاع من أجل تنمية مستدامة، هذا المشروع يسعى لتقديم

<sup>1</sup> بعثة الإتحاد الأوروبي في الجزائر، التعاون بين الجزائر والإتحاد الأوروبي، مجلة الإتحاد الأوروبي، سنة 2009، ص6.

الدعم من أجل إصلاح وتقوية كفاءات التأطير والتسيير الخاصة بهذا المجال، تطوير وتحسين إنتاجية الصّيد البحري، تقوية كفاءات المعاهد المتخصصة في تربية المائيات<sup>1</sup>.

### ت- التنمية المحلية والفلاحية:

تعدّ الفلاحة والتنمية الريّفية إحدى مفاتيح التنمية والتنويع الإقتصادي المستدام، في هذا الإطار تمّ تدعيم هذا القطاع بمشروع "MADR"، وهو برنامج ثنائي قدرّت ميزانيته بـ 20 مليون أورو لهيكله القطاع الفلاحي، وتحسين المردود، العائدات، والتشغيل في المحيط الريفي في بعض الولايات مثل: عين تموشنت، الأغواط، سطيف، تلمسان.

وقد تمّ تدعيم هذا البرنامج بجملة من الإجراءات أنت كالاتي:

- ✓ وضع إمدادات مالية في شكل قروض خاصة بمجال توضع في خدمة المستثمرين المهتمين بالفلاحة والتنمية الريفية.
- ✓ وضع خلايا بحث في المجال الفلاحي على مستوى الولايات المعنية.
- ✓ تنظيم تبادل الآراء بين الجهات الفاعلة والمروجين من المناطق الريّفية في البلاد، شمال وجنوب البحر الأبيض المتوسط حول الإستراتيجيات الفلاحية الجيدة والأنجع بالمنطقة، والعمل في شراكة بين الأراضي الوطنية والدول المجاورة.
- ✓ وضع برامج تدريبية والعمل على تحديث آليات الإنتاج.

### III- مشاريع التوأمة:

يقصد بها تلك البرامج التي تتميز بوجود تعاون بين مؤسسة جزائرية ونظيراتها الأوروبية في قطاع معيّن بهدف التعاون وتطوير هذا المجال.

#### 1- تعزيز قدرات الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية "ALGEX":

أطلقت الإتحاد الأوروبي يوم 30 أكتوبر 2013م برنامج توأمة بالتعاون مع الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، الوكالة الوطنية للتنمية الدولية للمؤسسات "UBIFRANCE"، الغرفة الإقتصادية الفدرالية للنمسا، والوكالة النمساوية "Austria Advantage"، خصّص لهذه التوأمة التي دخلت حيز التنفيذ في أبريل 2014م مبلغ 1,5 مليون أورو والتي هدفت إلى تطوير القدرات العملية للوكالة الجزائرية في قطاع التجارة الدولية، ومعالجة بعض القضايا مثل الذكاء الإقتصادي والرؤية الإستراتيجية للوكالة، إدارة وتسيير البيانات المعلومات والمؤشرات والأحداث، بالنسبة للمؤسسات الإقتصادية الوطنية، الإقتصاد الدولي وكذا مسار المفاوضات بشأن إنضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة.

<sup>1</sup> Délégation de l'union européenne en Algérie, Rapport sur la cooperation Union Européenne - Algérie, édition 2013 , p24.

## 2- تعزيز جهود الوكالة الجزائرية للإعتماد "ALGERAC":

في سياق مسعى الجزائر للإندماج إلى المنظمة العالمية للتجارة، تبرز أهمية الوكالة الجزائرية للإعتماد والتي تتخصص في اختبار معايير الجودة بالنسبة للمنتوج المحلي ومدى تجاوبه مع المقاييس الصحية والبيئية، منه أتى التعاون الثنائي بين الإتحاد الأوروبي ووزارة التجارة الجزائرية، من أجل العمل على تنظيم ووضع آليات وتقنيات جديدة لجعل المنتوج الجزائري المعتمد عبر هذه الوكالة يلقى سهولة في دخول الأسواق الدولية من حيث نوعيته وقدراته التنافسية، كما هدف الإتحاد الأوروبي من هذا البرنامج إلى استخدام الوكالة للمعايير الأوروبية، من أجل تحقيق إحدى أهداف اتفاق الشراكة وهو تسهيل التبادل التجاري بين الطرفين، وحماية المستهلك.

## 3- تعزيز قدرات المركز الوطني للبحث من أجل تنمية الصيد وتربية المائيات:

هو برنامج توأمة تمّ وضعه سنة 2012م ولمدة سنتين من أجل تحسين تسيير وإدارة المركز الوطني لتنمية الصيد وتربية المائيات، وجعله أكثر فعالية من الناحية العملية. مشروع التوأمة هذا وُضع من أجل أن التسيير المستدام لقطاع الصيد البحري وتنميته من خلال أبحاث وتجارب علمية ذات صلة بإمكانها تطويره<sup>1</sup>.

## المطلب الثاني: مستوى التعاون الجهوي

نعني به مختلف المشاريع التي تندرج في إطار التعاون بين دول المتوسط، فزيادة عن التواجد الجزائري والإتحاد الأوروبي في مثل هذه البرامج، يضمّ هذا النوع من العلاقات مجموعة واسعة من الدول سواء من الضفة الشمالية أو الجنوبية من المتوسط، في هذا الإطار كان أبرمت عدة مشاريع في مجالات مختلفة كانت كالتالي:

## أ- مشاريع التنويع الطاقوي:

سعت هاته المشاريع إلى التقليل من تبعية معظم دول جنوب وشرق المتوسط إلى عائدات المحروقات، من خلال محاولة استغلال إمكاناتها من أجل تحقيق تنويع في مصادر الطاقة

## أ- مشروع تعزيز وتنمية الطاقات المتجددة في مدن البحر الأبيض المتوسط "CES MED":

هو برنامج جهوي طرحه الإتحاد الأوروبي بداية من سنة 2013م يمتد إلى غاية 2016م، يضمّ هذا البرنامج كل من الإتحاد الأوروبي، الجزائر، ليبيا، المغرب، فلسطين، سوريا، تونس، وإسرائيل، بكلفة مادية قدرت بـ 4,4 مليون أورو. هدف هذا البرنامج إلى :

<sup>1</sup> Délégation de l'union européenne en Algérie, Op cit , pp 27-28.

- ✓ تعزيز قدرات الدول المتوسطة في تطوير قطاع الطاقات البديلة
- ✓ تطوير قدرات مواجهة التحديات البيئية المتمثلة في تلوث المياه، النفايات الصناعية، وانبعاثات الغازات السامة.
- ✓ العمل على وضع شبكة تواصل جهوية للتعاون في المجال.

#### ب- تقييم إنتاج واستغلال الطاقة في المتوسط، ومدى قابلية الدول للتحويل نحو الإعتماد على طاقات جديدة "JATRO MED":

هو برنامج تمّ طرحه من طرف الإتحاد الأوروبي بالشراكة مع الجزائر وبالضبط مركز تنمية الطاقات المتجددة "CDER"، إلى جانب كذلك كل من مصر والمغرب، قدرت قيمة المشروع بـ 800 مليون أورو، وتلخصت أهدافه فيما يلي:

- ❖ تطوير قدرات الدول العضوة في المشروع في مجال الفلاحة والزراعة.
- ❖ إختيار الأنماط الإنتاجية الأكثر احتراماً للمعايير البيئية.
- ❖ العمل على تقليص انبعاثات الغازات السامة والتلوث الصناعي.
- ❖ التبادل المعرفي والخبراتي في قطاع الإنتاج الفلاحي والفلاحي.

#### ت- مشروع التعاون في مجال الكهرباء المتجددة (REEL COOP):

برنامج أطلق في سبتمبر 2013م يمتد لمدة أربع سنوات أي إلى غاية سبتمبر 2017م، ضمّ كل من الجزائر، الإتحاد الأوروبي، المغرب، تونس، وتركيا. فاعتباراً من أنّ هناك أكثر من 17% من سكان العالم يعيشون بدون كهرباء، و أنّ 3/2 منهم يتواجدون بقارتي إفريقيا وآسيا، جاء هذا البرنامج الذي قدرت قيمته بـ 7,476,500 مليون أورو، كانت حصة مساهمة الإتحاد الأوروبي منها 5,270,500 مليون أورو، سعى من خلالها البرنامج إلى تحقيق ما يلي<sup>1</sup>:

- ✓ العمل على تطوير تقنيات إنتاج الكهرباء بالإعتماد على الطاقة الشمسية والحيوية.
- ✓ العمل على تناقل تكنولوجيات الطاقات البديلة بين الدول الأعضاء في المشروع، وتمويل مشاريع البحث في هاته الدول.
- تطوير نموذج أولي للجمع بين الطاقات التي تم الحصول عليها من الموارد المتجددة من الطاقات الشمسية والحيوية الأخرى.

<sup>1</sup> Délégation de l'union européenne en Algérie, Op cit, pp 37-39.

### ث- رابطة المنظمون المتوسطيون للطاقة والغاز "MEDREG":

أنشأت هذه الرابطة عام 2003م بدعم من الإتحاد الأوروبي، تضم 24 دولة منها 21 دولة متوسطة تهدف لأن يكون لديها موقف سياسي صريح في مجال تنظيم استغلال الطاقة، من خلال مجموعة من الأهداف:

✓ التنسيق التدريجي من أجل وضع إطار تنظيمي وتشريعي أوروبومتوسطي، يهدف إلى استقرار أسواق الطاقة، وكذا آليات الإستثمار في القطاع بالمنطقة، وتوفير احتياجات الدول من الإمدادات.

✓ إيجاد مسار تعاوني بين دول المتوسط فيما بينها أو على المستوى الدولي من أجل مواجهة تقلبات أسعار الطاقة.

✓ العمل على إنشاء منظمة متوسطة للطاقة ذات نظرة استراتيجية تقوم على توافق الآراء بين أعضاء المنظمة ومصالحهم.

### II - برامج دعم وحماية الإستثمار:

نظرا للأهمية التي تعود بها الإستثمارات على إحداث التنمية الإقتصادية بالدول، هدف هذا النوع من البرامج إلى تحسين التدفق الإستثماري منطقة المتوسط وتحسين مناخ الأعمال بها.

#### أ- برنامج دعم الشراكات في الشؤون الإستثمارية لجنوب المتوسط:

أطلق هذا البرنامج سنة 2014م يمتد لمدة سنتين بقيمة مالية قد قدرت بـ 5ملايين أورو، هدف هذا المشروع إلى تحفيز استثمار القطاع الخاص في المنطقة المتوسطية من أجل العمل على دفع عجلة التنمية الإقتصادية. أنشطة هذا البرنامج تهدف إلى تمكين شبكات الأعمال والإستثمارات المتوسطية من تنفيذ الإستراتيجيات الموجهة لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في قطاعات الزراعة، الطاقة، السياحة، الموارد المائية، والنقل. يضم هذا البرنامج مجموعة من الدول بالإضافة إلى كل من الإتحاد الأوروبي والجزائر وهي: مصر، لبنان، الأردن، المغرب، فلسطين، تونس، تركيا، واسرائيل.

#### ب- مشروع حماية الإستثمارات بالمتوسط:

في سياق أهمية البنية التحتية في توفير مناخ الإستثمارات وإدارة الأعمال، واعتبارا من النقص الكبير في توقّر البنى القاعدية الأساسية لأغلب دول جنوب المتوسط، عرفت هاته الدول إنخفاضا في مستويات الإستثمار، في وقت يشهد العالم تطوّرات اقتصادية سريعة، تلزم الدول المتوسطية من اللّحاق بركب الإقتصاد العالمي، منه جاءت فكرة إطلاق هذا المشروع الذي تعتبر الجزائر أحد الأعضاء المساهمة فيه والمستفيدة منه، حيث هدف إلى تشجيع الإستثمار الخاص بالبنى التحتية بدول جنوب المتوسط، وكذا تقديم الخدمات الإستشارية للحكومات من أجل تحسين الأطر القانونية والتنظيمية التي تعرقل جلب الإستثمار إلى هاته الدول، إضافة إلى القيام دراسات ميدانية من أجل تقييم مستوى التحفيزات

لتشجيع الإستثمار وحمايته، وكذا تحديد أوجه القصور والعراقيل الموجودة في هذا المجال، كما يسعى الإتحاد الأوروبي من خلال هذا المشروع إلى تقديم توصيات والمساعدة على رسم سياسات للدول التي تعرف ركودا في جلب الإستثمار.

### ت- مشروع الآلية المتوسطة لتسهيل التبادل التجاري والإستثمار "EUROMED TIFM":

هو برنامج تعاوني بين الإتحاد الأوروبي ومركز التجارة الدولي بجنيف، من أجل تسهيل الروابط الإقتصادية لدول المتوسط في سياق سياسة الجوار الأوروبية، وتعد الجزائر من الدول المستفيدة من هذا المشروع بالإضافة إلى كل من مصر، تونس، تركيا، الأردن، لبنان وإسرائيل.

هدف هذا المشروع إلى مواضيع الضرائب على المنتجات، الترتيبات التفضيلية، معايير جودة المنتج الموجه للتصدير، كذلك سعى المشروع إلى العمل على دراسة وتقييم نسب التجارة في المنطقة من حيث نسب الإستيراد والتصدير. وشاركت الجزائر في هذا المشروع ممثلة في الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية.

### III - برامج تشجيع البحث والدراسات:

حاول مشروع الإتحاد من أجل المتوسط أن يأتي بمشاريع تهتم بمجال التعليم العالي والبحث العلمي، نظرا لأهمية اقتصاديات المعرفة في وقتنا الحاضر واستغلالا للموارد البشرية التي يتميز بها جنوب المتوسط.

#### أ- برامج "ميداستات 2 و3" و"3 MEDASTAT 2 et 3" :

هو برنامج جهوي يضم إلى جانب الجزائر والإتحاد الأوروبي كل من مصر، المغرب، الأردن، لبنان، لبنان، المغرب، سوريا، فلسطين، تونس، و تركيا. برنامج "ميداستات 2" كان في الفترة ما بين (2003م إلى 2009م) أما برنامج "ميداستات 3" فكان ما بين (2010م و2013م)، كتكملة لمشروع "ميداستات 1" الذي تم العمل عليه ما بين (1996م-1999م)، قام المشروع على تطوير قدرات الشركاء المتوسطيين من وضع إحصاءات حديثة وذات مصداقية في مجالات: الطاقة، الفلاحة، الهجرة، النقل، التجارة، والإحصاءات الإجتماعية والبيئية. واقعا هذا البرنامج يهدف إلى إيجاد إحصاءات تستجيب للمعايير الأوروبية، وكذا توحيد عملية تبادل البيانات بين المنطقة الشمالية والجنوبية للمتوسط، إضافة إلى تحسين الأنظمة الوطنية للإحصاء للدول الأعضاء في المشروع<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> Délégation de l'Union Européenne en Algérie, Op cit, pp 28-29.

## المبحث الثالث: التعاملات الإقتصادية الجزائرية مع الإتحاد الأوروبي

إعتبارا من أنّ العلاقات الإقتصادية بين الدول تقسّم أغلبها إلى ثلاثة محاور رئيسية هي التجارة الخارجية، الإستثمارات والطاقة، حاولنا خلال هذا المبحث التّزام هذا التّصنيف من أجل النّظر في مدى عمق العلاقات الإستراتيجية بين الطرفين ومصالحهما الإقتصادية من حيث التعاون أو التضارب.

### المطلب الأول: قطاع التجارة الخارجية

تضمّن اتفاق الشراكة الجزائرية مع الإتحاد الأوروبي ثمانية محاور مسّت عديد الجوانب، حيث ركزت الجانب الثاني منها على حرية تنقل البضائع، وذلك بإقامة منطقة تبادل حرّ، تمّ تحديدها بـ في بادئ الأمر مطلع 2017م، أما في مجال تبادل المنتجات الفلاحية ومنتجات الصّيد البحري، تنصّ الإتفاقية على تحرير أوسع للمبادلات فيما بينها، وذلك بالتركيز على المبادئ التالية:

- ✓ عدم فرض قيود كمية جديدة على الواردات وإتخاذ إجراءات أخرى مماثلة على المبادلات ما بين الطرفين.
- ✓ إلغاء القيود الكمية والإجراءات ذات الأثر المماثل المطبقة على المبادلات.
- ✓ إمكانية إتخاذ إجراءات حمائية ووقائية في حالة ممارسة أحد الأطراف الإغراق في علاقاته مع الطرف الآخر، أو دخول منتجات عن طريق الإستيراد بكميات وشروط من شأنها أن تلحق الضّرر بالمنتجين الوطنيين.

يهتمّ اتفاق الشراكة بالمبادلات التجارية من خلال المحور الخامس منها الذي يتعلق بالتعاون الإقتصادي الذي يخدم المصلحة المشتركة، ويتعلق هذا التعاون أساسا بالقطاعات التي تعاني مشاكل داخلية أو التي تمّ الإتفاق بشأن تحرير مبادلاتها بين الجزائر والإتحاد الأوروبي، وكذا القطاعات التي تسمح بتسهيل التّقارب بين الإقتصاد الجزائري والإقتصاد الأوروبي، وقد نصّت الإتفاقية على مايلي<sup>1</sup>:

- ✓ دعم التعاون واندماج الإقتصاديين.
- ✓ التعاون في المجال الجمركي بهدف تنشيط الرقابة والإجراءات الجمركية.
- ✓ تشجيع عملية التحديث وإعادة الهيكلة الصناعية
- ✓ دعم وإعادة هيكلة القطاعات الإقتصادية

### أ- واقع المبادلات التجارية الجزائرية مع الإتحاد الأوروبي:

بلغ إجمالي المبادلات التجارية بين الجزائر والإتحاد الأوروبي حسب آخر الإحصائيات لسنة 2014م 70.72 مليار دولار، تمثل نسبة الصادرات الجزائرية منها ما قيمته 41.22 مليار دولار بينما واردات

<sup>1</sup> سميحة عزيزة، مرجع سابق، ص ص 152-153.

الجزائر من الإتحاد الأوروبي بلغت 29.50 مليار دولار<sup>1</sup>، وبهذا تعدّ الجزائر أكبر شريك تجاري للجزائر، حيث تهيمن دوله على أكثر من نصف التجارة الدولية الجزائرية بما قيمته 54.1% حسب إحصائيات سنة 2013م، وقد شهدت المعاملات التجارية بين الطرفين نسبة زيادة متوسطة قدرت بـ5% ما بين سنوات 2008م إلى 2012م، والتي تعود أساسا إلى زيادة الطلب الأوروبي على النفط الجزائري. إنّ النظر في إحصاءات الصادرات الجزائرية نحو الإتحاد الأوروبي يجعلنا نلاحظ أنها تتركز أساسا في قطاع المحروقات الذي يهيمن على ما نسبته 98.2% . لتصبح بذلك الجزائر ثالث مصدر للنفط نحو الإتحاد الأوروبي، بخلاف هذا الأخير الذي تنتوّع صادراته لتشمل عدة مجالات أهمها صادرات الآلات ومعدات النقل بـ 35.8%، المنتجات الزراعية 16.3%، المواد الكيميائية 13.1%، الحديد والصلب 10.5% من النسبة الإجمالية لصادرات الإتحاد الأوروبي نحو الجزائر<sup>2</sup>. ويمثل الرسم البياني بالدائرة النسبية أهم الشركاء الست للجزائر:

### شكل رقم 01: رسم بياني يمثل أهم شركاء الجزائر في الصادرات لسنة 2014م



المصدر: المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاء التابع للجمارك CNIS

نلاحظ من خلال هذه الدائرة النسبية الدول الست الأولى المستوردة من الجزائر حيث نلاحظ أن دول الإتحاد الأوروبي تحتلّ المراكز الخمس الأولى من أصل الستة التي تهيمن على صادرات الجزائر، حيث تأتي إسبانيا في المركز الأول بـ 9,713 مليار دولار، تليها إيطاليا بـ 8,369 مليار دولار، فرنسا

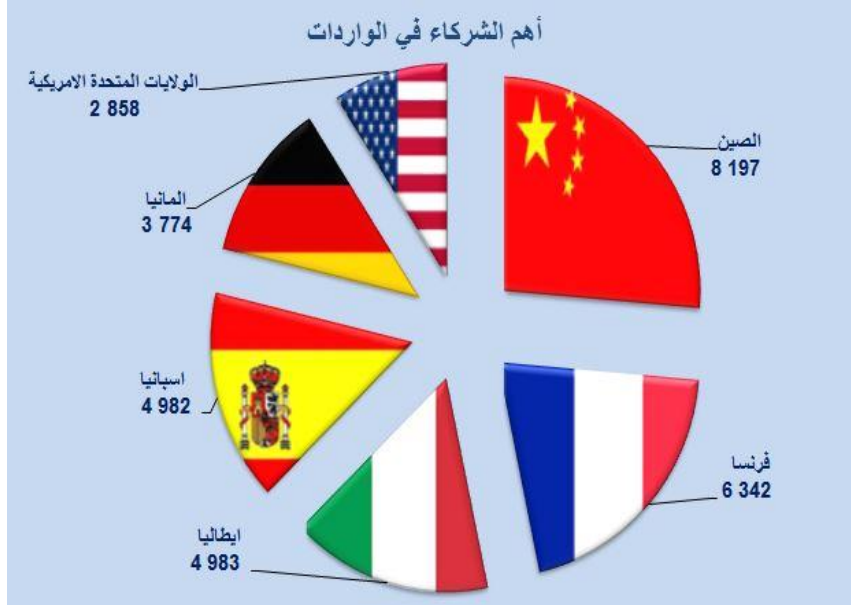
<sup>1</sup> مقابلة مع السيد يسعد مراد المدير الفرعي للشراكة الجزائرية مع الإتحاد الأوروبي بوزارة الخارجية الجزائرية، يوم فيفري 2015م.

<sup>2</sup> Le cite web:

Cbs.gov.il/http://ec.europa.eu/trade/policy/countries-and-regions/countries/algeria/index\_en.ht, consulté le 28/04/2015.

6,744 مليار دولار، بريطانيا 5,482 مليار دولار، ثم هولندا بـ 5,080 مليار دولار، وتمثل الدائرة النسبية الثانية فتمثل أهم شركاء الجزائر في الإستيراد:

### شكل رقم 02: رسم بياني يمثل أهم شركاء الجزائر في الإستيراد لسنة 2014م



المصدر: المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاء التابع للجمارك CNIS

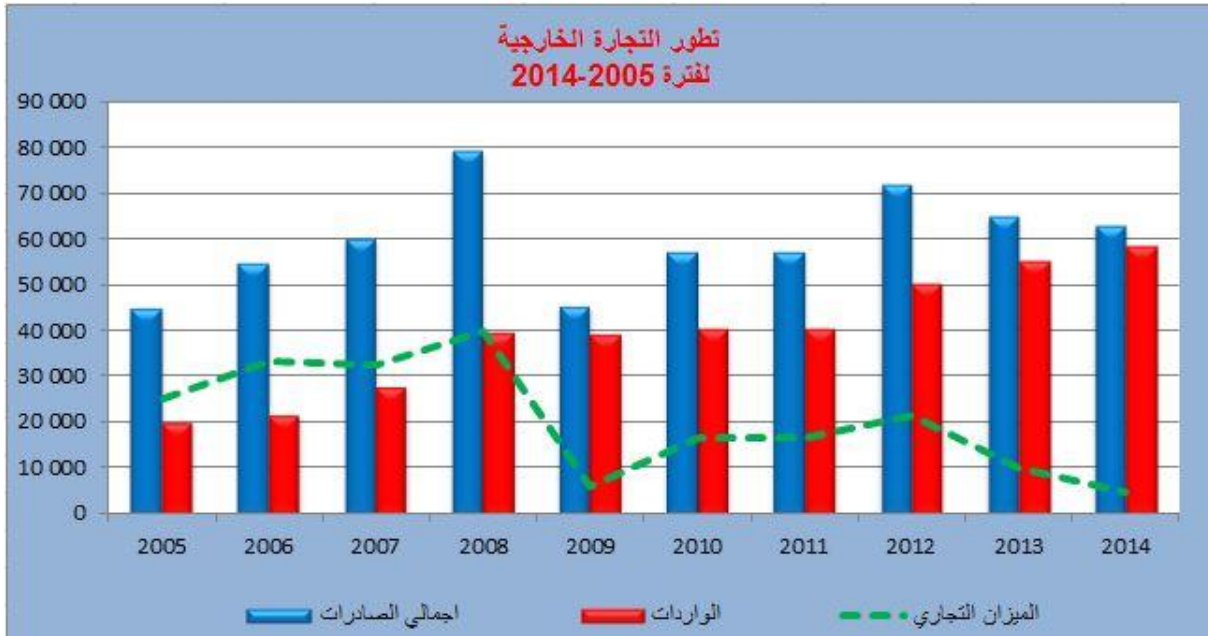
نلاحظ من خلال الدائرة النسبية لأهم الست دول التي تعتمد عليها الجزائر في وارداتها، نجد أنّ الدول الأوروبية تهيمن على ثلثي هذه الدول باحتلالها المراتب من الثانية إلى الخامسة على التوالي، حيث نجد فرنسا في المرتبة الثانية بـ 6,342 مليار دولار، تليها إيطاليا بـ 4,983 مليار دولار، إسبانيا بـ 4,982 مليار دولار، ثم ألمانيا بـ 3,774 مليار دولار.

هذا ما يجعلنا نلاحظ أنّ الجزائر تعد شريكا استراتيجيا للإتحاد الأوروبي في مجال الطاقة، وسوق واحدة لا بدّ من الحفاظ عليها وتعزيزها، لكن بالمقابل نلاحظ تبعية الجزائر للإتحاد الأوروبي من حيث الإستيراد خاصة وأن الإقتصاد الوطني لازال يعاني من الأحادية، ويسجّل نقصا معتبرا في باقي القطاعات الإنتاجية خارج المحروقات.

أما الرسم البياني الآتي يمثل التطور السنوي العام للتجارة الخارجية للجزائر ما بين سنة 2005م إلى سنة 2014م:

شكل رقم 03: رسم بياني بالأعمدة التكرارية يبيّن التطور السنوي للتجارة الخارجية للجزائر

من 2005م إلى 2014م



المصدر: الوكالة الوطنية لترقية الإستثمار ANDI

نلاحظ من خلال الأعمدة التكرارية أن هناك تباين في صادرات الجزائر خلال التسع سنوات الأخيرة حيث سجلت أعلى معدلاتها سنة 2008م حين قاربت إجمالي صادرات الجزائر 80 ألف مليون دولار، بينما أدنى معدل لها كان سنتي 2005م و2009م حين نزلت الواردات الجزائر إلى حوالي 45 ألف مليون دولار، بينما نلاحظ ارتفاع مستمر للواردات الجزائرية التي قاربت سنة 2014م أن تبلغ حجم صادرات الجزائر، والذي يمكن أن يحدث سنة 2015م خاصة مع انهيار أسعار البترول في الأسواق الدولية. في حين أنّ هاته المعطيات أثّرت في الميزان التجاري الجزائري الذي عرف أربع مراحل متباينة خلال هاته الفترة:

- ✓ المرحلة الأولى: من 2005م إلى 2008م: أين لوحظ ارتفاعا ملحوظا في الفائض وصل إلى نسبة 40 ألف مليون دولار.
- ✓ المرحلة الثانية: من 2008م إلى 2009م حيث عرف انخفاضا في الفائض وصل إلى أقل من 10 آلاف مليون دولار وهو أدنى حد له منذ 2005م.
- ✓ المرحلة الثالثة: من 2009م إلى 2012م عرف تحسنا نسبيا استقرّ عند 20 ألف مليار دولار.
- ✓ المرحلة الرابعة: من 2012م إلى 2014م أين انخفض فائض الميزان التجاري للجزائر محققا أدنى المستويات التي وصلت إلى حدود 5 آلاف مليون دولار.

## II - منطقة التبادل الحر وإسقاط التعريفات الجمركية:

يوضح الجدول الآتي قائمة السلع والمنتجات التي شملها التفكيك الجمركي لاتفاق الشراكة الجزائرية مع الإتحاد الأوروبي.

### جدول رقم 03: جدول لقوائم السلع والمنتجات المشمولة باتفاق التفكيك الجمركي

القائمة	وتيرة الإلغاء	نوع المنتج	نسبة الواردات الجزائرية من الإتحاد الأوروبي
01	إلغاء فوري	المواد الأولية	23%
02	سنتين بعد دخول الاتفاقية حيث التنفيذ لمدة 05 سنوات بنسبة 20 بالمائة سنويا	المنتجات النصف مصنعة والتجهيزات الصناعية	26%
03	يتم إلغاء هاته الرسوم على هاته المنتجات بعد سنتين من دخول الاتفاقية حيث التنفيذ وتمتد إلى 10 سنوات، بنسبة 10 بالمائة سنويا	المنتجات التامة الصنع أو النهائية	50%

المصدر: عزيمة سميعة، الشراكة الأوروبية الجزائرية بين الإنفتاح الإقتصادي والتنمية المستقلة، مجلة الباحث، بتصرف.

نلاحظ من خلال الجدول أنّ الإتحاد الأوروبي سوف يستفيد خاصة على المستوى المتوسط والبعيد من إلغاء التعريفات الجمركية لتنوّع صادراته تجاه الجزائر، التي على العكس من ذلك فإنّ ضعف تصديرها خارج المحروقات سوف يجعلها غير مستفيدة من هذه الإمتيازات على الأقلّ تحسّن وتيرة الإنتاج وتنافسية الإقتصاد الجزائري.

### ❖ تقويم اتفاق دخول منطقة التبادل الحرّ حيز التنفيذ:

نظرا للمعوقات التي يتخبّط فيها الإقتصادى الجزائري ، اضطرت الجزائر سنة 2008م إلى الدخول في مفاوضات مع الإتحاد الأوروبي سعت من خلالها إلى تأجيل إقامة منطقة التبادل الحرّ والوصول إلى الرفع النهائي والكلّي على التعريفات الجمركية، في واردات الطرفين، والتي كانت حسب اتفاق الشراكة من 2017م ، حيث تمّ تمديدتها إلى 2020م، نظرا لعدم جاهزية الطّرف الجزائري.

- عدم جاهزية الطرف الجزائري تتمثل في عاملين هما<sup>1</sup>:

أ- عدم وجود تنويع اقتصادي، وبالتالي عدم الإستفادة من إسقاط التعريف الجمركية على الواردات، لعدم جود تصدير جزائري خارج المحروقات.

ب- ضعف الأداء التنافسي للمؤسسات الإقتصادية الجزائرية، حيث أنّ المنتج الجزائري في غالب القطاعات، يشهد ضعفا كبيرا مقارنة بالمنتج الأوروبي من حيث التوعية، مع فارق طفيف في الأسعار (بعد إسقاط التعريف الجمركية). ما يؤدي بالمنتج الجزائري إلى خسارة السوق المحلية، ناهيك عن عدم مراعاته المقاييس الصحيّة، وغير الصحيّة، المتفق عليها دوليا، ما يعني عدم القدرة على تصديره في الأسواق الأوروبية.

## المطلب الثاني: قطاع الطاقة والموارد

تحتوي الجزائر على ثروات طبيعية هامة منها الغاز، البترول، الفوسفات، الزنك، الحديد، الذهب، اليورانيوم، الثغستن، الكاولين، السيليكون... إلخ. كما أنّ الأرقام في هذا المجال توضح الأهمية الإستراتيجية للجزائر في قطاع الطاقة خاصة بالنسبة للإتحاد الأوروبي الذي يعدّ أكبر مستورد طاقتي للجزائر، خاصة وأنها تحتل المركز الثامن عشر إنتاجا للبترول، والثاني عشر تصديرا في العالم، كما تحتل المركز الخامس عشر فيما يخص الإحتياجات البترولية العالمية المؤكدة، أما في مجال الغاز فهي خامس منتج للغاز في العالم وثالث مصدر له، في حين أنّ مواردها منه فتضعها في المرتبة السابعة عالميا في مجال الموارد المؤكدة من الغاز، أمّا فيما يخص الموارد المستقبلية والتي قد تلجأ الجزائر لإستغلالها مستقبلا، نجد أنّ الدراسات التقنية حول الغاز الصخري للجزائر قدّرت بـ 19.800 مليار م<sup>3</sup> حسب قسم الطاقة الأمريكي لسنة 2013م، وهذا ما يجعل الجزائر تحتل المرتبة الثالثة من احتياطي الغاز الصخري في العالم، بعد كل من الصين بـ 31.220 مليار م<sup>3</sup>، والأرجنتين بـ 22.500 م<sup>3</sup>.

تعدّ الجزائر كذلك من الدّول ذات المقومات الجيدة في مجال الطاقات المتجددة، خاصة منها الطاقة الشمسية حيث أنّ الحجم الساعي المتاح للإستغلال من الأشعة الشمسية سنويا، قصد تحويلها إلى طاقة كهربائية يقدر بـ 3000 آلاف ساعة سنويا<sup>2</sup>.

## أ- الإتفاق الإستراتيجي بين الجزائر والإتحاد الأوروبي حول الطاقة:

اعتبارا من أنّ الجزائر ثاني مصدر للغاز الطبيعي بالنسبة للإتحاد الأوروبي، فهي تعتبر شريكا إستراتيجيا له في مجال الطاقة، وهو ما جعل الحوار بين الجزائر والإتحاد الأوروبي في إطار الشراكة يأخذ بعدا جديدا له بداية من 07 جويلية 2013م، بعد زيارة رئيس اللّجنة الأوروبية السيّد "جوزي مانويل باروسو" (José Manuel Barroso) الجزائر للإمضاء على اتفاق من أجل تأسيس شراكة

<sup>1</sup> حوار مع السيّد "لاتلي حسين" نائب المدير العام لمديرية أوروبا بوزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، يوم 09 فيفري 2015م.  
<sup>2</sup> الموقع الإلكتروني: <http://www.andi.dz/index.php/ar/raisons-pour-investir>، تاريخ التصفح 2015/04/29م.

استراتيجية بين الطرفين في قطاع الطاقة، هذا الإتفاق سمح بوجود حوار حول المصالح المشتركة، من أجل تنمية الطاقة المتجددة، ودعم الجزائر في إطار تطوير البحث العلمي في هذا المجال. إنَّ الجزائر في هذا المجال لم تستفد من برامج تعاون ثنائية، واقتصرت بذلك على الإستفادة في إطار البرامج الجهوية التي طرحها الإتحاد الأوروبي في المنطقة<sup>1</sup>، ويهدف هذا الإتفاق إلى هيكلية العلاقات الجزائرية الأوروبية في مجال الطاقة، وتطوير الطاقات التقليدية، الجديدة والمتجددة، البتروكيمياوية، وكذا تحويل المحروقات عموماً، حيث من شأن هذا الإتفاق أن يساعد على تدفق الإستثمارات الأوروبية وتحويل التكنولوجيا التي طالما طالبت الجزائر بها وقد انتقد الطرف الجزائري خلال جولة المفاوضات ببروكسل تعليمة المفوضية الأوروبية التي تنصّ على منع تصدير الموارد الطاقوية مباشرة نحو السوق الأوروبية، من خلال طرح الإتحاد لفكرة تقسيم نشاطات إنتاج الطاقة نقلاً وتوزيعاً من أجل مكافحة أسواق الطاقة الجدد مكثفة، وهو ما أثار استياء الموزعين التقليديين لأوروبا على غرار الجزائر وروسيا<sup>2</sup>.

## II - التعاون والتضارب في السياسات الطاقوية:

تصدّر الجزائر حالياً أكثر من 50 مليار م<sup>3</sup> سنوياً تجاه الإتحاد الأوروبي، خاصة نحو دول إسبانيا، إيطاليا، البرتغال وفرنسا، ومع وضع أنابيب جديدة كأنبوب ميدغاز، سكيكدة، غاسي الطويل، وغالسي... إلخ، فإنّ هناك إمكانية أن تصبح الجزائر أكبر مورّد للإتحاد الأوروبي بما قيمته 80 مليار م<sup>3</sup> سنوياً، وهو ما سيسمح للجزائر بلعب دور محوري في العلاقات الإستراتيجية للدول الأوروبية، كما أنّه في نفس الوقت يعتبر الإتحاد الأوروبي شريكاً هاماً للجزائر كونه يستحوذ على ما يفوق 80% من صادرات الغاز الجزائرية، وهو ما تحسّب له الجزائر التي تعمل على تعزيز اكتشافاتها وإنتاجها من البترول والغاز، بحيث تهدف إلى زيادة صادراتها تجاه أوروبا إلى حوالي 85 مليار دولار، تعزيزاً لإكتساحها السوق الأوروبية في هذا المجال، خاصة وأنّ عائدات المحروقات تمثل 97% من عائدات التصدير نحو أوروبا، و60% من إيرادات المالية العامة، و40% من الناتج المحلي الإجمالي<sup>3</sup>.

لم يكن الإعتماد المتبادل بين الإتحاد الأوروبي والجزائر في مأمّن من ديناميكيات أسواق الطاقة وتغيّر مفاهيم الضّعف لدى كل طرف، حيث صاحب هذه العلاقات تخوفاً من أمن الإمدادات من جانب الطرف الأوروبي، وحول أمن الطّلب من جانب الطرف الجزائري، فالإتحاد الأوروبي مثلاً يرى أنّ سياسة تأمين الموارد من قبل الدول الشريكة يعني مؤشّر واضح عن عدم السماح من التدخل الأجنبي في موارد الدول على وجه العموم، كما أنّ تزايد الطّلب الطاقوي المحلي في الجزائر أقلق نوعاً ما الدول الأوروبية،

<sup>1</sup> Délégation de l'union européenne en Algérie, Op cit, p97.

<sup>2</sup> الموقع الإلكتروني: [http://www.vitamedz.com/Article/Articles\\_18300\\_888729\\_0\\_1.html](http://www.vitamedz.com/Article/Articles_18300_888729_0_1.html) تاريخ النسخ:

2015/04/30 م.

<sup>3</sup> Darbouche Hakim, *Energising EU-Algerian relations*, Oxford Institute for Energy Studies, The Maghreb Center Journal, Britagne, Issue1, 2010, pp 6-8.

خاصة وأنّ هذا ما يعني إمكانية تقلص الصادرات الجزائرية على المدى البعيد تلبية للإحتياجات المحلية<sup>1</sup>، خاصة بعد حالة الفئور التي تُميّز علاقات دول الإتحاد الأوروبي مع روسيا بعد أزمة القرم مطلع 2014م، والتي جعلت روسيا تهدّد بوقف إمداداتها من الغاز تجاه أوروبا. على عكس من ذلك فإنّ انخفاض أسعار صادرات البترول بداية من السّداسي الأخير وتبعية أسعار الغاز إليها سيؤدي إلى حصول الإتحاد الأوروبي على إمدادات بأسعار تنافسية تؤثر بالتالي على الناتج المحلي الوطني إذا ما استمرّ الوضع على حاله، وهو ما دفع الجزائر في إطار دبلوماسيتها الإقتصادية إلى المطالبة بإنشاء منظمة دولية خاصة بالدول المصدرة للغاز، كذلك التي هي مخصّصة للدول المصدرة للبترول (الأوبك)، وجعل بالتالي أسعار الغاز مستقلة عن أسعار النفط، إضافة إلى ذلك تواجه الجزائر في مجال إمدادات الغاز نحو أوروبا منافسة من الطّرفين الروسي والقطري اللذان يتفوّقان على الجزائر في كونهما يمتلكان احتياطات أكبر مقارنة بالجزائر ما يجعلهما في رواق أفضل لكسب برامج مستقبلية جديدة بالقارة الأوروبية في هذا الإطار.

## II - مشروع "ديزرتيك": الطّاقة البديلة في المخططات الأورو-جزائرية:

يقول "إرنست راونتش" ممثل شركة إتحاد مبادرة "ديزرتيك الصناعية" أنّه « لتوليد الكهرباء من مصادر الطّاقة المتجدّدة الخالية من الكربون، فإنّ الذّهاب إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا سيكون منطقيا من وجهة نظر اقتصادية<sup>2</sup> » .

يعدّ "ديزرتيك" مشروعا إقتصاديا طاقي ذو أهداف وتطلّعات مستقبلية أتت به المؤسسة الألمانية "Desert Foundation"، حيث يمتد هذا المشروع من المغرب إلى غاية المملكة العربية السعودية، كما تعدّ الجزائر إحدى الدّول التي أبرمت اتفاقا مع الطّرف الألماني يقضي باستثمار الأخير في توليد الكهرباء بالإعتماد على الطّاقة الشمسية قصد تحويلها إلى أوروبا<sup>3</sup>، حيث بدأت المفاوضات الجزائرية الألمانية سنة 2010م ودامت لمُدّة سنة كاملة نظرا لتردّد الطّرف الجزائري في بادئ الأمر، ليتمّ توقيع الإتفاقية سنة 2011م، يهدف هذا المشروع إلى تغطية الإحتياجات الأوروبية من الكهرباء، حيث يرتقب أن تصل التّغطية إلى ما يقارب 15 بالمائة من الطّلب الإجمالي للكهرباء بأوروبا مطلع سنة 2015م كهدف أولي. وقد عرف هذا البرنامج بعض التعطيلات ذلك أنّ الطّرف الجزائري لا يحبذ أن يكون طرفا فقط في توفير الحاجيات الأوروبية بل يريد أن يساهم المشروع في دفع عجلة التنمية الإقتصادية، من حيث تدفق رؤوس الأموال، واكتساب التّقنيات والتكنولوجيا اللّازمة في المجال، والعمل كذلك في الإستفادة من حجم الطّاقة المولّدة من هذا المشروع، خاصة وأنّ الجزائر لا زالت تشهد تذبذبات في استقرار وتوزيع الكهرباء في

<sup>1</sup> Darbouche Hakim, Ibid, p 9.

<sup>2</sup> ديفين بويل، مشروع الصّحراء للطّاقة البديلة يفقد بريقه، مجلة " في دائرة الضوء"، المملكة العربية السعودية، عدد ديسمبر 2012م، ص 23.

<sup>3</sup> Délégation de l'union européenne en algérie, L'UE soutien l'intégration des marchés de l'électricité du Maghreb, Union européenne, Algérie, n°14, 2010, p16.

مناطق عدّة من الوطن، إضافة إلى التكلفة الباهضة التي تكلف إنتاج المحلّي للكهرباء الذي يعتمد بنسبة كبيرة على النفط.

واقعيًا يعدّ هذا المشروع هدفًا صريحًا من أجل استغلال قدرات الطاقة المتجددة التي تتمتع بها الجزائر، حيث بنى على أطروحة بحثية كتبها "نادين ماي" سنة 2005م لجامعة "براونشفايغ" التقنية في ألمانيا، أنّ دول الشمال الإفريقي الخمس وهي الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا، ومصر تتربّع على مساحة قدرها 254 كم<sup>2</sup> كافية لتلبية الطلب الكلي للعالم من الكهرباء، كما أنّ مساحة 110 كم<sup>2</sup> منها كافية لإنتاج كمية الكهرباء التي تحتاجها أوروبا<sup>1</sup>، حاليًا مشروع "ديزرتيك" موقّف وذلك لعدم توافق النظرة الجزائرية الألمانية، وهو تقريبا نفس الشيء بالنسبة لمختلف الدول التي يمسّها هذا المشروع، كما أنّ هناك مباحثات في الأفق ومفاوضات حول إمكانية إعادة بعث المشروع أو ردمه في مهده.

### المطلب الثالث: قطاع الإستثمارات الأجنبية المباشرة

تطرّق اتفاق الشراكة إلى جانب الإستثمارات مركزا على الإستثمارات المباشرة<sup>2</sup> في محوريّه الرابع والخامس حيث نصّ على تحرير حزمة رؤوس الأموال المتعلقة بالإستثمارات المباشرة في الجزائر وكذلك ما تعلق بتصفية الشركات وإعادة توطين نواتجها وكل المصالح الناجمة عن ذلك، كما عمل الإتفاق على وضع إطار قانوني محفّز للإستثمار وكذا إقامة إجراءات مساعدة وتبسيط آليات الإستثمار المشترك لاسيما بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بغية إيجاد مناخ ملائم لتدفق الإستثمارات من خلال<sup>3</sup>:

- ✓ تدعيم طاقات البحث، والإستغلال الأفضل لسياسات الإبداع والتطوير التكنولوجي، من أجل تثمين القدرة الصناعية الجزائرية الكامنة.
- ✓ تثمين الموارد البشرية.
- ✓ ترقية الإستثمار في القطاع الصناعي.
- ✓ تشجيع وتهيأة مناخ ملائم للمبادرة الفردية، بغية تحسين وتنويع الإنتاج الموجّه للسوقين الوطني والدولي.
- ✓ مراقبة إعادة هيكلة القطاع الصناعي وبرامج إعادة التأهيل، بغية تحسين القدرة التنافسية للمنتجات الجزائرية.

<sup>1</sup> حموشان حمزة وميكامينيوجالويلو، الثورة في شمال إفريقيا: الكفاح من أجل العدالة المناخية، ترجمة: عباب مراد، مؤسسة عدالة بيئية شمال إفريقيا، الطبعة الأولى، سنة 2015، ص 81.

<sup>2</sup> يُعرّف الإستثمار الأجنبي المباشر أنّه قيام شركة أو منشأة ما بالإستثمار في مشروعات تقع خارج حدود الوطن الأم، وذلك بهدف ممارسة قدر من التأثير على عمليات تلك المشروعات، ويمكن أن يتخذ الإستثمار الأجنبي المباشر أشكالًا عديدة، كإنشاء مشروع جديد بالكامل أو تملك أصول منشأة قائمة، أو من خلال عمليات الدمج والتملك، كما يعرف صندوق النقد الدولي الإستثمار الأجنبي المباشر أنّه "حين يمتلك المستثمر 10 بالمائة أو أكثر من أسهم رأس مال إحدى مؤسسات الأعمال، على أن ترتبط هذه الملكية بالقدرة على التأثير في إدارة المؤسسة"، وبذلك يختلف عن الإستثمار في المحافظ والصناديق الإستثمارية التي تقوم بشراء أصول الشركات بهدف تحقيق عائد مالي دون التحكم في إدارتها.

<sup>3</sup> زعباط عبد الحميد، الشراكة الأوروبية متوسطة وتأثيرها على الإقتصاد الجزائري، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، بسكرة، العدد الأول، سنة 2005م، ص ص 59-60.

## أ- المناخ الإستثماري في الجزائر:

يرتبط مناخ الإستثمار بمجموعة من العوامل التي تخصّ موقعا محددًا، والتي تحدّد شكل الفرص والحوافز التي تمكّن الشركات من الإستثمار على نحو منتج، وخلق فرص عمل وتوسيع نطاق أعمالها، فمناخ الإستثمار يعتبر من المفاهيم المركّبة لأنه يتعلق بجوانب متعددة، وسعيا بالجزائر إلى تحسين أوضاعها الإقتصادية وكذا تحقيق التّمتية الإقتصادية، لذا فقد اتخذت قرارا بفتح الباب أما الشركات الأجنبية للإستثمار، مع تدعيمها حديثا بجملة من الإجراءات التنظيمية والتشريعية والإصلاحات الهيكلية المحفزة على جذب الإستثمار الأجنبي، الذي رغم ذلك يبقى يتحسن بوتيرة بطيئة مقارنة بغيرها من الدول المستقطبة للإستثمارات<sup>1</sup>.

تمكّنت الجزائر من تحقيق أرقام جيّدة خلال العشرية الأخيرة، تمكّنها أن تساهم في جلب مشاريع استثمارية أوروبية جديدة في مجالات عديدة، باعتبارها ثاني أكبر احتياطي للصرف عربيا بعد المملكة العربية السعودية بقيمة قاربت الـ 200 مليار دولار، وثالث أكبر احتياطي للذهب في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ورابع أكبر قوة إقتصادية في العالم العربي حسب إحصائيات المنظمة العربية لضمان الإستثمارات لسنة 2013م، والجدول التالي يوضح توزيع المشاريع الإستثمارية الأجنبية بالجزائر حسب القطاعات المستثمر فيها.

لكن ذلك يبقى غير كافيا خاصة إذا نظرنا إلى التصنيف الحديث لمؤتمر الأمم المتحدة لسنة 2014م الذي وضع الجزائر في المرتبة الثالثة عشر إفريقيا من أصل 54 دولة في استقطاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة بما قيمته 1.7 مليار دولار، مقارنة بسنة 2012م أين كان بنسبة 1.5 مليار دولار أي بزيادة قُدّرت بـ 13 بالمائة، على صعيد آخر وصفت شركة "آرنست أند يونغ" "Ernest and Young" البريطانية في تقريرها المفصّل عن تطوّر الإستثمار الأجنبي المباشر لسنة 2013م، أنّ مناخ الإستثمار في الجزائر غير جذاب، بحيث أنّها تطرقت إلى جهود الحكومة الجزائرية في هذا المجال منوّهة أنّها لا زالت تعدّ غير كافية وبعيدة أن تكون الوجهة المفضّلة للمستثمرين الأجانب، كما أضاف التقرير أنّ على الجزائر أن تنوّع مستثمريها، الذين يتكونون أساسا من الفرنسيين<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> رابيس حدّدة وكرامة مروّة، تقييم التجربة الجزائرية في مجال جذب الإستثمار الأجنبي في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية دراسة تحليلية، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر، سنة 2012، ص 71.

<sup>2</sup> الموقع الإلكتروني: <http://www.djazair.com/alfadjr/275439>، تاريخ التّصفّح 2015/05/16م.

## II - واقع الإستثمار الأوروبي المباشر في الجزائر:

يوضح الجدول الآتي التدفقات الإستثمارية الأجنبية المباشر بصفة عامة حسب القطاعات:

### جدول رقم 04: جدول توزيع المشاريع الإستثمارية الأجنبية بالجزائر لسنة 2012

النسبة المئوية لعدد المشاريع %	عدد المشاريع	قطاع النشاط
57%	23450	الصناعة
24%	10363	الخدمات
14%	6698	البناء، الأشغال العمومية والهيدروليك
1%	505	التنقل
2%	82	الزراعة
0%	737	الصحة
1%	1124	السياحة
100%	42959	المجموع

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار بتصرف.

نلاحظ من خلال هذا الجدول الإحصائي أنّ هناك تباين استثمارات بين القطاعات، حيث تتركز الإستثمارات الأجنبية في قطاع الصناعة بنسبة 57% نظرا لوجود إهتمام أجنبي في الإستثمار في قطاع المحروقات، يليه بعد ذلك قطاعي الخدمات والأشغال العمومية بـ 24% و 14% على التوالي وذلك نظرا لسعي الدولة الجزائرية إلى تطوير وتعزيز البنية التحتية وشبكات المواصلات، وكذا تلبية الطلب المحلي المتزايد من الخدمات الإجتماعية، كما نلاحظ أنّ القطاعات الثلاثة المذكورة تهيمن على ما نسبته 95% من الإستثمارات الأجنبية، التي شبه تنعدم في قطاعات الزراعة، الصحة والسياحة، والتي يمكن أن نستنتج منها عدم وجود إهتمام كافٍ من طرف الدولة الجزائرية كما هو الحال لقطاع الصناعة.

من جهة أخرى يعدّ الإتحاد الأوروبي أكبر وجهة للإستثمار الأجنبي المباشر في العالم ، ويهدف من خلال سياسته الإستثمارية مع الدول الشريكة إلى<sup>1</sup>:

<sup>1</sup> Le cite web: <http://ec.europa.eu/trade/policy/accessing-markets/investment/>, consulté le: 29/04/2015.

- ❖ التركيز على الإستثمارات طويلة الأمد
- ❖ تعزيز الشفافية من خلال توضيح الإطار التنظيمي للإستثمارات داخل الدول الشريكة
- ❖ ضرورة الحرص على المساواة بين المستثمر الأجنبي والمحلي
- ❖ تحرير تدفق المدفوعات وتنقل رؤوس الأموال ذات الصلة بالإستثمار، مع الحفاظ على إمكانية اتخاذ تدابير وقائية خاصة بالظروف الإستثنائية
- ❖ تسهيل حركة الأشخاص ذات الصلة بالإستثمار
- ❖ ضرورة مساهمة الإستثمارات الأجنبية في النمو الإقتصادي للدول المستقبلية، رفع معدلات التشغيل، وخفض نسب الفقر.

في خضم الجولة الرابعة من مراجعة رزمة التفكيك الجمركي سنة 2001م، اعترف المفوض الأوروبي المكلف بالتوسيع وسياسة الجوار "ستيفن فول" أن الجزائر والإتحاد الأوروبي غير راضيين عن مستوى الإستثمار الأوروبي في الجزائر رغم تضاعفه بخمس مرات منذ دخول اتفاق الشراكة بين الطرفين حيز التطبيق في سبتمبر 2005م، حيث قال المتحدث "لسنا جد مسرورين ولا تزال هذه المسائل المتعلقة بالأعمال تشكل محور المباحثات"، مشيراً أنه قد اتفق مع الوفد الجزائري على بعث مفاوضات أخرى لتصحيح تباينات وجهات النظر وترقية الإستثمار الأجنبي المباشر في أوروبا حيث استطرد بعدها متحدثاً "لقد شجعتني كثيراً تصريحات الطرف الجزائري فيما يخص الإصلاحات المتعلقة بمكافحة الرشوة وتعزيز النجاعة القضائية قصد توفير الشروط المواتية للإستثمار الأجنبي في الجزائر، وكذا التعاون في مجال تنقل الأشخاص، حيث سيتم تقديم تسهيلات لرجال الأعمال وممثلي المؤسسات الإقتصادية للدخول إلى أوروبا عبر أنواع محددة من التأشيرات قصيرة المدى"<sup>1</sup>.

نحاول من خلال الجدول الآتي التطرق إلى حجم الإستثمارات الأوروبية المباشرة خارج قطاع المحروقات ومقارنتها بنظيراتها من الأخرى.

<sup>1</sup> الموقع الإلكتروني: <http://www.djazair.com/alahrar/23051>، تاريخ التصفح 2015/04/30.

جدول رقم 05: التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة خارج قطاع المحروقات ما بين 2010م إلى 2014م.

المنطقة	عدد المشاريع	المبلغ (مليون دينار جزائري)
أوروبا	316	839 295
آسيا	53	115 219
أمريكا	10	63 171
الدول العربية	171	1 263 455
أستراليا	1	2 974
الشركات المتعددة الجنسيات	13	89 985
المجموع	564	2 354 099

المصدر: الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار

يظهر من خلال الجدول أنّ القارة الأوروبية تملك أكبر حصّة من الإستثمارات المباشرة خارج قطاع المحروقات، حيث تحتكر أكثر من 50 بالمائة من المشاريع الإستثمارية المصرّح بها لعام 2014م، لكن يلاحظ كذلك ضعف رؤوس الأموال المصاحبة لهاته المشاريع، حيث ناهزت الـ 840 مليون دينار جزائري، مقارنة بالإستثمارات العربية التي هي أقلّ بكثير من نظيرتها الأوروبية لكنّ كلفة الإجمالية لاستثمارتها فُدرّ بقرابة الـ 1300 مليون دينار جزائري ما يمثل حوالي نصف التدفقات المالية الناجمة عن الإستثمارات الأجنبية المباشرة بالجزائر خارج قطاع المحروقات، كما يجدر الإشارة أنّ أغلب الشركات المتعددة الجنسيات المستثمرة في الجزائر والتي قدّرت استثماراتها بـ 13 مشروعا هي أوروبية بالدرجة الأولى.

## خلاصة الفصل:

تتسم العلاقات الاقتصادية بين الجزائر والإتحاد الأوروبي بتفاعلها مع مختلف الأبعاد التاريخية الجغرافية، السياسية، الأمنية، والاجتماعية التي يصعب دراسة كل منها على حدة لتأثير كل بعد وتأثره ببعد غيره، وهذا ما جعل علاقات الأطراف تتسم بالشمولية، أما النظر في التعاملات الاقتصادية بين الجزائر والإتحاد الأوروبي فهي لا تبتعد في جوهرها عن الطرح الليبرالي السائد في العلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية المعاصرة القائمة على مفاهيم التعاون والإعتماد المتبادل بين الدول، لكن واقع المشاريع والبرامج التي أبرمها الإتحاد الأوروبي مع الجزائر سواء في إطار العلاقات الثنائية أو المتعددة الأطراف تؤكد الرغبة الأوروبية في إبراز نفوذها وتحكمها في طرح ما يخدمها من مشاريع ويتناسب مع مصالحها، واستدامة التبعية الجزائرية تجاه أوروبا إلى أقصى حد ممكن مساوماته من خلال المبادرات التي تقترب في مضمونها من مفهوم المساومات والتي تهدف إلى فرض معاييرها وشروطها على الطرف الجزائري، حتى إذا كانت مثل البرامج المالية غالباً لا تعكس قيمة وأهمية الجزائر في المنظور الأوروبي ولا تضاهي تطلعات الدولة الجزائرية. إن العلاقات الاقتصادية الأوروجزائرية تؤكد مسعى الإتحاد الأوروبي في الإبقاء على الجزائر كشريك استراتيجي في مجال الطاقة مقارنة باهتمامها بجلب الإستثمار الأوروبي نحو الجزائر تمويلاً كان أو تجسيدا على الواقع، أو تشجيع التصدير خارج المحروقات، كما أنّ الطرف الجزائري مدرك لأهمية السوق الأوروبية في ظل تبعيته الريعية وعدم قدرته على النهوض باقتصاده، ويشدو من خلال الأهمية التي تكتسبها وارداته الهيدروكربونية إلى جلب برامج مالية وتقنية تساهم في تشجيع وتيرة الإنتاج والتصدير خارج المحروقات.

نحاول خلال الفصل الثالث التطرق إلى الآثار التي انجرت وستنجر عن اتفاق الشراكة الجزائري مع الإتحاد الأوروبي وكذا مجمل التحديات التي على الجزائر تحقيقها في إطار السياسات المتوسطة التي تجمعها بالطرف الأوروبي، ثم محاولة وضع اتجاهات محتملة لآفاق العلاقات الأورو-جزائرية.

## الفصل الثالث:

واقع وآفاق العلاقات الإقتصادية الجزائرية مع

الإتحاد الأوروبي

### الفصل الثالث: واقع وآفاق العلاقات الاقتصادية الجزائرية مع الإتحاد الأوروبي

انضمام الجزائر إلى مختلف السياسات الأورومتوسطية جعل من البديهي أن تتفاعل وأثار هاته الشراكة باعتبارها أحد الأطراف في معادلة المتوسط، فالإنفتاح الإقتصادي الذي يُنظر له الإتحاد الاوروبي يقوم على ضرورة وجود اقتصاد متنوع وقادر على المنافسة يكون فيه المجال مفتوحا ومهياً أمام القطاع الخاص، وهي خصوصيات قد تنعدم عند تفحصنا لهيكله وتركيبه الإقتصاد الجزائري على الأقل في المدى القريب، لذا سنحاول خلال هذا الفصل التطرق إلى أثار الإيجابية والسلبية لهاته العلاقات ، ومحاولة وضع رؤية حول التحدّيات التي يمكن للجزائر أن تلعب على وترها في إطار علاقاتها الراهنة مع الإتحاد الأوروبي، كما نحاول خلال المبحث الأخير من هذا الفصل محاولة وضع نظرة استشرافية لآفاق العلاقات الإقتصادية بين الطرفين.

## المبحث الأول: آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الإقتصاد الجزائري

نحاول من خلال هذا المبحث تقييم آثار وانعكاسات ابرام اتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي على الإقتصاد الجزائري من حيث الإيجابيات التي قد يستفيد منها أو التهديدات التي من الممكن أن يتعرض لها .

### المطلب الأول: المزايا المنتظرة لاتفاق الشراكة الأورو-جزائري:

ينتظر من اتفاق الشراكة أن يأتي بنتائج إيجابية من شأنها تحسين وتطوير الإقتصاد الوطني في عدة أصعدة، فعلى الصّعيد السياسي والأمني يمكن القول أنّ اتفاق الشراكة قد ساعد على خروج الجزائر من العزلة التي كانت مفروضة عليها إبان العشرية السوداء، حيث أصبحت لها من خلال اتفاق الشراكة بعد وتأثير في منطقة المتوسط، كما استفادت الجزائر من جزاء هذه الشراكة في الحصول على الدعم اللازم لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.

اتفاق الشراكة هذا من شأنه أن يُغيّر نظرة العالم الخارجي تجاه لجزائر إذ سيعدّ ذلك بمثابة تأمين وضمان يقلّص من خطر الدولة ويشكّل ضمانا للإستقرار والأمن في الجزائر بالنسبة للمستثمرين الأجانب عموما والأوروبيين بشكل خاص، بما قد يشجّع في المديين المتوسط والبعيد على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الجزائر.

إنّ إكتشاف المؤسسات الإقتصادية والإنتاجية الجزائرية أمام المنافسة الأجنبية الشرسة وتعريفها من كلّ حماية من شأنه أن يحثّها على تحسين أدائها والإستفادة من الشراكة في مجالات تمويل الإستثمار والتسيير والتسويق والتحكّم في التكنولوجيا، كما أنّ المنافسة الإقتصادية التي ستتجرّ عن هذا الإتفاق ستعمل على توجيه الإهتمامات الإقتصادية المحليّة إلى تشجيع الإستثمار في البحث والتطوير، وكذا تجميع الموارد البشرية وجعلها العامل الحاسم في خلق المزايا التنافسية. وبالتالي يمكن القول أنّه يمكن استغلاله كألية مساعدة لإعادة هيكلة الإقتصاد الجزائري خاصة في المديين المتوسط والطويل من خلال:

- ❖ تأهيل المؤسسات التي لم يطلّها الإفلاس، ومساعدتها في الحصول على شهادة مطابقة للمواصفات الدولية "ISO"، وحثّها على تطبيق إدارة الجودة الشاملة.
- ❖ خصوصية القطاعات الأقلّ كفاءة بما في ذلك القطاع المصرفي، وتحديثه وإدخال عليه أساليب تسيير جديدة تتفق مع المعايير المعمول بها عالميا.
- ❖ خلق مناخ استثماري مناسب عبر القضاء على البيروقراطية، وإدخال المزيد من المرونة على القوانين الإستثمارية بما يشجّع الإستثمار الأجنبي المباشر. فكلّ ذلك من شأنه:<sup>1</sup>

<sup>1</sup> زعباط عبد الحكيم، مرجع سابق ص ص 64-65.

- ✓ خلق مناصب شغل جديدة وتحسين مستوى المعيشة، وكذا تفعيل مختلف القطاعات الاقتصادية لاسيما الإتصالات والمواصلات، السياحة.. الخ.
  - ✓ بعث مؤسسات صغيرة ومتوسطة بما يسمح بإعادة بناء النسيج الاقتصادي وتنويعه اعتبارا من أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعدّ عصب الإقتصاد لعديد الدول المتقدمة.
  - ✓ التّحكم في فنون التّسيير والتّسويق بما في ذلك النّفاذ إلى الأسواق الخارجية.
  - ✓ الوصول في نهاية المطاف إلى تحسين القدرة التنافسية للمنتجات المحليّة، ومنح فرص للمنتجات الجزائرية من أجل دخول السوق الأوروبية من خلال منطقة التبادل الحرّ، خاصة مع انفتاح الجزائر أمام سوق تضمّ حوالي 380 مليون نسمة مستوى دخل الفرد فيها مرتفع.
- الإستفادة من برامج مالية قصد إنعاش الإقتصاد الوطني، خاصة إذا كانت موجهة نحو تنويع الإقتصاد الجزائري.

واقعيّا إنّ عمليات الإصلاح الإقتصادي التي يطالب بها الإتحاد الأوروبي ضرورية لإزالة عقبات عمليات الإستثمار، الإنتاج والتصدير، وزيادة القدرة التنافسية للسلع المحليّة، غير أنّ الفائدة التجارية المتوقعة من الشراكة على المدى البعيد قد لا تكون كافية وكبيرة للحد من الخسائر المحتملة على المدى القصير وذلك للأسباب التالية:

- ❖ سيضع اتفاق الشراكة قيودا على دخول المنتجات الزراعية إلى الأسواق الأوروبية، وبالمقابل سوف ترتفع أسعار المنتجات الزراعية بحدود 1 إلى 4%، حسب نوع المنتج بسبب تحرير التجارة ورفع الدعم عنها، وفي هذه الحالة سوف تتأثر الجزائر لأنّ نسبة الواردات من المنتجات الزراعية المصنّعة بلغ حوالي 14% من إجمالي الواردات من الإتحاد الأوروبي.
- ❖ اعتبارا من أنّ الجزائر من الدول التي تعتمد على صادراتها من المحروقات، فلن تكون نسب فوائدها التجارية كبيرة بشكل يغطّي خسائرها على المدى القصير، وذلك لعدم شمولية اتفاق الشراكة لقطاع النفط<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> علاوي محمد لحسن، اتفاقيات الشراكة الأورو-عربية: شراكة اقتصادية حقيقية... أم شراكة واردات، مجلّة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، العدد 16، سنة 2012م، ص ص 147-148.

## المطلب الثاني: التهديدات المتوقعة على الإقتصاد الجزائري من جراء توقيع اتفاق الشراكة

يعرف اتفاق الشراكة المبرم بين الجزائر والإتحاد الأوروبي عدّة انعكاسات من شأنها أن تؤثر على البنية الكلية للإقتصاد الجزائري كما أنّ ضعف هذا الأخير قد يساهم تعميق الهوة وتباين مستويات التنمية الإقتصادية للطرفين.

### أ- أثر الاتفاقية على المالية العمومية:

إنّ التفكيك الجمركي الذي ينصّ عليه إتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي وكذا تحرير المبادلات سيؤدّي إلى حدوث اختلالات في المالية العمومية خاصة وأنّ العائدات الضريبية تعد ثاني مصادر الدخل للإقتصاد الوطني بعد المحروقات وهو ما يعني أنّ الناتج الإجمالي المحلي سيعرف تراجعاً، خاصة وأنّ واردات الإتحاد الأوروبي تمثّل 15.2% من إجمالي الواردات الجزائرية.

حدث ذلك سنة 2014 أين تراجعت عائدات الضريبة للجزائر بما يقارب 8 مليار دولار<sup>1</sup>، كما أنّه حسب تقديرات لوزارة المالية التي أعدتها سنة 2005م حول الآثار المرتقبة لإتفاقية الشراكة الأوروبية جزائرية ومنطقة التبادل الحرّ أنّ القيمة النهائية لموارد الدولة من الحقوق الجمركية والرّسم على القيمة المضافة على الواردات في غضون سنة 2018م ستكون حوالي 188.8 مليار دينار جزائري. فهذا الحجم من التأثير في الإيرادات العامة للدولة يعطي دلالة قوية حول الإختلالات التي تخلفها طبيعة العلاقات الإقتصادية بين الطرفين نتيجة التفكيك الجمركي على المالية العامة لدول جنوب المتوسط التي تتقاسم والجزائر نفس الوضع، لاسيما إن لم تتمكن الجزائر من تعويض هذه الخسارة في الموارد عن طريق تخفيض مقابل في النفقات العامة لأهمية الحاجة إلى بناء الهياكل القاعدية، والنفقات الإضافية لتمويل عملية التحوّل القطاعي الناتج عن مواجهة المنافسة الأوروبية.

### ب- آثار الإتفاقية على النسيج الصناعي:

ستواجه المؤسسات الجزائرية واقعا جديدا يطرح فرصا وتحديات معتبرة، وينشئ منافسة قوية من المؤسسات الإقتصادية الأوروبية، بفعل تفكيك أو إلغاء الرسوم الجمركية التي كانت تواجه السلع الأوروبية عند دخولها السوق الجزائرية، أما التّحديات التي ستواجهها المؤسسات الجزائرية فتتمثّل في رفع الإحتكار الذي ظلّت تعمل في إطاره وتحت طائلة الأرباح الغير طبيعية المتولّدة عن الحماية الإلزامية المفروضة من طرف الدّولة، ناهيك عن عدم مراعاتها للمواصفات والجودة طالما أنّ المستهلك ليس له اختيار إلا اقتناء السلع المتوفرة، وبالتالي فالمؤسسات الإنتاجية والإقتصادية الجزائرية ستفكر في عامل الجودة والمواصفات الصّحية، البيئية، رفع الكفاءة الإنتاجية، والتحكم في التكاليف، وهذا ليس فقط على مستوى استخدامها للمواد الأصلية في الإنتاج فقط، بل كذلك من حيث التغليف، التعليب، التعبئة. لاسيما أمام

<sup>1</sup> مقابلة مع السيّد "لاتلي حسين" نائب المدير العام لأوروبا على مستوى وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، يوم 24 فيفري 2015م، الساعة الرابعة مساءً.

اختفاء النظام التفضيلي القائم على التنازلات من طرف واحد وهو الإتحاد الأوروبي، وبروز علاقات إنفاقية من الجيل الجديد قائمة على مبدأ المعاملة بالمثل بين الطرفين.

### ت- أثر إنفاق الشراكة على التجارة الخارجية والميزان التجاري:

إنّ الشروط الهيكلية والتنظيمية الجديدة في التجارة الخارجية بين الطرفين أثّر كبير على الميزان التجاري للجزائر الذي حقق خلال السنوات الأخيرة فوائض، وهذا بسبب زيادة الواردات من السلع الصناعية القادمة من أوروبا بوتيرة أكبر من الصادرات في المدى القصير (خارج المحروقات). حيث ورغم أن اتفاق الشراكة ينصّ على تغيير الأوضاع على المستويين المتوسط والبعيد باتجاه زيادة صادرات دول جنوب المتوسط إلا أنّ عدم تمتع السوق الجزائرية بخاصية التنويع الإقتصادي وعدم قدرة المنتج المحلي من فرض نفسه في السوق الأوروبية سيجعل الجزائر غير قادرة على التصدير وبالتالي سينعكس ذلك على مساهمة التجارة الخارجية للجزائر في رفع معدلات الناتج المحلي الإجمالي. بالمقابل لن تستفيد الجزائر من أي مزايا تفضيلية على صادراتها تجاه السوق الأوروبية وذلك للأسباب التالية<sup>1</sup>:

❖ الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات في الدول الأوروبية متدنية، ليس لها تأثير في تقليص الواردات إلى أوروبا، بل أكثر من ذلك تعتمد دول الإتحاد الأوروبي على معايير أخرى للمنتجات الواردة إلى أسواقها منها المعايير الصحية، البيئية، المواصفات الفنية، الجودة...، والتي من شأنها كذلك أن تؤدي إلى الحدّ من دخول السلع الجزائرية إلى السوق الأوروبية في حالة عدم تطابقها مع هاته المعايير.

❖ إنّ دول الإتحاد الأوروبي منضمة إلى المنظمة العالمية للتجارة، وهو ما يجبرها على منح جميع الدول الأعضاء في المنظمة نفس المزايا التي تمنحها لأي دولة أخرى، وهذا استنادا لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية، إضافة لذلك فإنّ الإتحاد الأوروبي قام بإبرام إنفاقيات تحرير التجارة مع معظم الدول الأمريكية والآسيوية، وهذا ما يجعل الصادرات الجزائرية خاضعة لمنافسة شرسة من طرف صادرات دول جنوب وشرق آسيا، دول الكاريبي، المحيط الهادي، وأمريكا اللاتينية.

### ث- آثار الإنفاقية على الإدخار و الإستثمار:

يحتمل من اتفاق الشراكة أن يؤدي في البداية إلى امتصاص المدّخرات بفعل إلغاء القيود الكمية والرسوم الجمركية التي تؤدي إلى تشجيع الإستهلاك، من خلال توفير مختلف السلع والخدمات، كما تؤدي أيضا إلى تنامي حجم الإستثمارات بفعل دخول المزيد من التدفقات الرأسمالية إلى الداخل (الوطنية والأجنبية) قصد توسيع وتحسين طاقات الإنتاج، وهذا ما يتطلب ضرورة ضخ مشاريع كبيرة لتوفير البنى الأساسية التي تساعد على توسّع النشاط الإقتصادي، ومنه إلى جذب تدفقات أكبر من الإستثمار الأجنبي

<sup>1</sup> عزيزة سميحة، مرجع سابق، ص ص 155-156.

المباشر، لكن ينبغي التّنبه إلى أنّ حتى هاته المكاسب لن تتحقق إلا إذا تمّ مرافقة هذا التحرير بسياسة توجيهية، تحدد أسلوب توجيه الإستثمارات الأوروبية إلى القطاعات الإقتصادية المطلوب استغلالها وتنميتها. تجدر الإشارة أنّ تصحيح الإختلالات وتحقيق مستويات نمو إيجابية في الجزائر لا يقوم إلا على تشجيع الاستثمارات المنتجة، لما لهذه الأخيرة من أهمية في توفير فرص الشّغل الدائمة، ومنه خلق مداخيل تؤدي بدورها إلى زيادة الطلب الكلي. وعلى هذا الأساس تؤثر العلاقات الإقتصادية الجزائرية مع الإتحاد الأوروبي على ميزان المدفوعات من خلال مختلف العمليات الخاصة بالعمليات الجارية والعمليات الرأسمالية، وبالتالي فإنّ الأثر الأوّل الممكن تسجيله هو تدفق رؤوس الأموال الأجنبية وزيادة رأس المال المادي، كما يمكن أن ينعكس إيجابا على ميزان حساب رأس المال، وذلك بلجوء المؤسسات الأجنبية إلى بيع عملاتها من أجل الحصول على العملة الوطنية لتغطية وتمويل احتياجاتها المحليّة، وهو ما يؤدي كذلك إلى تحسين ميزان المدفوعات ككل، إذا ساهمت هذه المؤسسات في توسيع حجم الصادرات إلى دول العالم وإعادة التصدير إلى الدولة الأم.

### ج- آثار الإتفاقية على التشغيل:

من الآثار المترتبة على سوق العمل أنّ تحرير المبادلات التجارية سيؤدي إلى إعادة تخصيص العمل في بعض القطاعات، مما يؤدي إلى نشوء بطالة قائمة على تحويل العمل أو التسريح، فضلا على أنّ تفكيك الحواجز الجمركية والغير جمركية الذي قد يكون سببا لرفع حدّة المنافسة، وهي بدورها ستؤدي إلى اختفاء المؤسسات الأقل منافسة أو الغير قادرة على الصمود أمام الجودة الأوروبية، كما قد يؤدي إلى انخفاض الأجور في القطاعات ذات الوفرة في اليد العاملة، وبالتالي لابدّ من مواجهة هاته الآثار على المدى القصير، بخلق مناصب شغل في القطاعات القادرة على التصدير وكذا على مجمل سوق العمل بفعل وتيرة النمو المتزايد<sup>1</sup>.

عموما لقد اهتمّ الإتحاد الأوروبي من خلال علاقاته الإقتصادية مع الإتحاد الأوروبي بالتركيز على بعدين مهمين ولكن بتركيزين مختلفين:<sup>2</sup>

#### ❖ الإلغاء التدريجي لكلّ التعريفات الجمركية لواردات الطرفين: وهي النقطة التي تعتبر محور

اهتمامات الطّرف الأوروبي وذلك لتنوّع منتجاته والنسبة العالية من وارداته الموجهة نحو الجزائر، وكذا العمل على استغلال الطرف الأوروبي لضعف الإنتاج الجزائري من أجل احتكار السوق الجزائرية.

#### ❖ تقديم مساعدات مالية: وهي النقطة الثانية التي تحسب على الإتحاد الأوروبي أنّه لم يُوفي

من التزاماته المالية تجاه حصة الجزائر من مشاريع ميديا "MEDA"، رغم ذلك يحاول دائما التشهير لمشروع ميديا 3 "MEDA 3"، استمرارا لتمويل المشاريع المالية الأوروبية المتوسطة.

<sup>1</sup> سمينة عزيزة، مرجع سابق، ص 158.

<sup>2</sup> زعباط عبد الحميد، مرجع سابق، ص 62.

## المبحث الثاني: التحدّيات الإقتصادية الجزائرية الرّاهنة في ظلّ علاقاتها مع الإتحاد الأوروبي

تعرف علاقات الإتحاد الأوروبي تجاه الجزائر قصورا في بعض الأمور، خاصة تلك التي تدرك من خلالها الدول الأوروبية عدم الإستفادة في النّظر نحوها بعكس الجانب الجزائري الذي يراها ضرورة ملحة بالنسبة له كأحد أهداف ودوافع شراكتها، وهنا نخصّ بالذكر مسعى انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة ومدى أهميتها بالنسبة للحكومة الجزائرية. في حين أنّه قد تعرف نفس هاته العلاقات سياسات وبرامج جديدة لا بدّ من مواكبتها والإستفادة منها في إطار ما تفرضه تجلّيا للإقتصاد الدّولي.

### المطلب الأول : الإتحاد الأوروبي كمعقل لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة

لم تقرّر الجزائر نيّتها الإلتزام إلى المنظمة العالمية للتجارة إلا بعد أن تأكّدت أنّه لا جدوى من تفاديها والبقاء على هامشها، خاصة بعد أن شرعت في الإصلاحات الإقتصادية والإنتقال إلى اقتصاد السوق، الذي يتطلّب تحرير التجارة الخارجية، كأحد الشروط الأساسية التنبّ تنصّ عليها المنظمة، فالجزائر تسعى لتحقيق مجموعة من الأهداف بالإلتزام إلى المنظمة العالمية للتجارة وأهمها مايلي:

- ❖ **إنعاش الإقتصاد الوطني:** فانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة سيؤدي إلى رفع حجم وقيمة المبادلات التجارية، خاصة بعد تسقيف التعريفات الجمركية عند حدّ أقصى وحدّ أدنى، ممّا ينتج زيادة في واردات الدّول الأعضاء باحتكاك المنتجات المحلية بنظيرتها الأجنبية، وبالتالي الإستفادة من التكنولوجيا الحديثة والنّفنّيات المتطورة المستعملة في عملية الإنتاج، وكذا زيادة المنافسة التي يمكن أن تستغلّها الجزائر كأداة ضغط لإنعاش الإقتصاد الوطني، عن طريق تحسين الجودة، والكفاءة، والتسيير الجيد من أجل البقاء في السوق.
- ❖ **جلب الإستثمارات:** إنّ انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة يمنحها فرصة أكبر من أجل جلب الإستثمارات الأجنبية المباشرة وتحفيز الشركات المتعددة الجنسيات من التّوجه بمشاريع استثمارية نحو الداخل، بما تمثله من أهمية في تحسين مردودية الإنتاج، استغلال الهوامش الرّبحية، تبادل السّلع والخدمات.
- ❖ **الإستفادة من المزايا التي تمنح للدول النامية الأعضاء بالمنظمة:** إنّ المزايا التي تمنح للدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة تعتبر بمثابة دوافع ومحفزات جعلت الجزائر تسعى للإلتزام إليها، ومن أهم هاته المميزات هو حماية المنتج الوطني من المنافسة، خاصة في المدى القصير، وذلك بالسماح للدول النامية الإبقاء على تعريفات جمركية مرتفعة نوعا ما، بالإضافة إلى مجموعة من الإمتيازات تهدف إلى تسهيل التّزام هاته الدول بأحكام المنظمة في إطار تحرير التجارة الدولية، كما تساعد على هيكلة الإقتصادات الضّعيفة، وتعديل السياسات والتشريعات التجارية.

❖ **مسايرة التجارة الخارجية:** أحادية الإنتاج في الإقتصاد الجزائري تدفعه إلى اللجوء إلى الأسواق العالمية والجهوية من أجل الإستيراد، لكن الإستيراد خارج المنظمة العالمية للتجارة يجعل الجزائر لا تستفيد من المزايا التي تقدمها المنظمة في هذا الإطار خاصة في مجال استيراد المواد الغذائية، وبما أنّ التجارة الدولية تلعب دورا فعّالا في الإقتصاد الوطني، فلا يمكن للجزائر أن تكون بعيدة عن ساحة العلاقات الإقتصادية الدولية، إذا أرادت أن تسير التطورات الحديثة.

يؤكد اتفاق الشراكة على سعي دول الإتحاد الأوروبي إلى انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، وذلك بإعانتها على توفير كافة المعايير الدولية اللازمة التي تشترطها المنظمة على أعضائها، لكن واقعا دول الإتحاد الأوروبي هي أكبر معرقل لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة من خلال تعقيدات الأسئلة التي تتعرض لها الجزائر في مفاوضاتها مع دول الإتحاد الأوروبي وكذا طبيعة المواضيع المتناقش في حيثياتها، ويعود سبب ذلك إلى رغبة الدول الثماني والعشرين للإتحاد الأوروبي من الإبقاء على الإمتيازات التي يوفّرها اتفاق الشراكة حكرا عليها، وخشية تقاسم هاته الأفضلية مع سائر الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة.

يُشارُ إلى أنّ تعنت الجزائر في قبول السياسة الأوروبية للجوار أو مشروع الإتحاد من أجل المتوسط، يرجع إحدى عوامله إلى كون الجزائر قد تمضت من عدم حصولها على الدعم الكافي من طرف الإتحاد الأوروبي ومساعدته لها في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة<sup>1</sup>.

لذا فإنّ على الجزائر أن تنتظر بحزم إلى هاته القضية وأن تضغط من أجل أن يلتزم الإتحاد الأوروبي بوعده المرسّخة في اتفاق الشراكة، وللجزائر آليات من أجل ان تلعب على الوتر الحساس الذي يمكنها من تحقيق ما تصبو إليه، يمكن أن تكون إحداها تزايد الأهمية الإستراتيجية للجزائر في المنظور الأوروبي خاصة بعد التوتّر الروسي-الأوروبي وتهديد روسيا بوقف إمدادات الغاز الموجهة نحو دول الإتحاد، وهو ما يمكن أن يتم استغلاله من الطّرف الجزائري للعب دور المساوم في ضمان استقرار الحاجيات الأوروبية من الطاقة أو بمقابل التجسيد الفعلي والدعم الحقيقي للإتحاد الأوروبي في انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة.

### **المطلب الثاني: رهان الآلية الأوروبية للجوار**

يحاول الإتحاد الأوروبي البرهنة على أنّه شريك دائم لجيرانه السنة عشر في جنوب وشرق المتوسط، حيث حاول مجددا مواصلة التزاماته في بناء العلاقات من خلال آلية جديدة أطلق عليها "الآلية الأوروبية للجوار" تمتد من 2014م إلى غاية 2020م. التي تعدّ من الآليات الرئيسية التي يعوّل الإتحاد الأوروبي، والتي من شأنها أن توفر الجزء الأكبر من التمويل لبلدان الجوار الأوروبي ومنها الجزائر، تبلغ

<sup>1</sup> تمغارت إسمهان، مرجع سابق، ص327.

ميزانية هذا المشروع 15 مليار أورو، تحاول هاته الآلية وضع برامج تشجع على تطوير البحث العلمي وتسهيل تنقل الطلاب، وكذا الإهتمام بمختلف شرائح المجتمع المدني. تقوم هاته الآلية على مبدئين رئيسيين يوجّهان علاقاتها مع جوارها في السنوات المقبلة وهما:

✓ تقديم الحوافز وزيادة الدعم للبلدان الأفضل أداء.  
✓ مبدأ التمايز والإنسجام في احتياجات وطموح الدول مع مدى تقدّم مسار الإصلاحات في كل بلد.  
يرى الإتحاد الأوروبي أنّ هاته الآلية الأوروبية الجديدة ستجعل الدعم المالي الموجه نحو بقية شركائه أكثر إفادة من خلال أنّه سيكون:

✓ أسرع وأكثر مرونة مما يحدّ من تعقيدات وإسهاب عملية برمجة المساعدات.  
✓ منح الحوافز للبلدان صاحبة الأداء الأفضل من خلال مقارنة "المزيد للمزيد"، وهو ما يسمح للإتحاد الأوروبي بزيادة دعمه لأولئك الشركاء الذين ينفذون ما تمّ الإتفاق عليه بصورة مشتركة.  
✓ رفع الإتحاد الأوروبي لنسب المساعدات المالية التي يمكن أن تحمل أثرا إيجابيا على الدول الشريكة.  
✓ إيجاد المساءلة المتبادلة بحيث تضع هاته الآلية اعتبارا للحقوق الإنسان والديمقراطية والحكم الرأشد عندما يتعلّق الأمر بتخصيص المساعدات.  
✓ الدور الفعّال لمنظمات المجتمع المدني والسلطات المحلية للمشاركة بشكل أفضل في إعداد وتنفيذ ومراقبة دعم الإتحاد الأوروبي.

يتمّ تقديم الدّعم من خلال "الآلية الأوروبية للجوار" من خلال ثلاثة برامج من أنواع من البرامج:

- ❖ **البرامج الثنائية:** وهي تغطّي الدعم إلى بلد شريك واحد مثال: دعم الإتحاد الأوروبي للجزائر.
  - ❖ **البرامج المتعدّدة الأطراف:** التي تتناول تحديات مشتركة بين جُلّ أو معظم البلدان الشريكة، والتعاون الإقليمي ودون الإقليمي بين دولتين أو أكثر من الدول الشريكة.
  - ❖ **برامج التعاون عبر الحدود:** وهو التعاون بين الدول الشريكة التي تتقاسم حدودا مشتركة على مدى الحدود الخارجية للإتحاد.
- **مجالات التعاون بين الجزائر والإتحاد الأوروبي:**

تمّ اختيار مجالات الدعم التي سنتضمّننها الآلية الأوروبية للجوار في إطار التعاون الجزائري مع الإتحاد الأوروبي استنادا إلى الأولويات الأساسية للحكومة الجزائرية، والمناقشات مع الجهات المعنية في المجتمع المدني، وكذا خطة العمل بين الجزائر والإتحاد الأوروبي التي يجري التفاوض بشأنها، أنت هاته المجالات كالآتي<sup>1</sup>:

<sup>1</sup> بعثة الإتحاد الأوروبي، وثيقة الآلية الأوروبية للجوار 2014م-2020م، الجزائر، سنة 2014، ص1.

- ✓ إصلاح قطاع العدالة وتعزيز المشاركة المدنية.
- ✓ الرفع من طلبات سوق العمل والتوظيف.
- ✓ تقديم الدعم للإدارة وإيجاد التنوع الإقتصادي.

إنّ هاته الآلية تحمل في طياتها مكسبا حَرِيَّ بالجزائر الإستفادة منه فهذا البرنامج الجديد للإتحاد الأوروبي خاصة أنّ يعد الأضخم ماليا مقارنة بالبرامج السابقة للإتحاد الأوروبي، لذا فالجزائر مجبرة على محاولة العمل على الإستفادة من جميع الأطر ومستويات الحصص التنموية لهاته الآلية، أي التنوع بين الإستفادة من خلال البرامج الثنائية، البرامج المتعددة الأطراف، ولما لا التّسيق مع دول الجوار الحدودي من أجل جلب مشاريع تعاون خاصة بالدول الحدودية، فرغم أنّ الجزائر تمتلك احتياطي صرف لا بأس به ناهز سنة 2014م الـ 200 مليون دولار إلا أنّ تذبذبات استقرار أسعار الطّاقة في الأسواق المالية العالمية وإمكانية استمرار هذا الوضع، قد يُؤثر على تراجع الإحتياطيات المالية الجزائرية جرّاء ازدياد نسب الإستيراد بالإضافة إلى المشاريع الهيكلية والبنى التّحتية الضخمة التي شرعت فيها الجزائر، لذا فإنّه من الضّروري أن تحصل الجزائر على برامج تنموية ومالية من خلال هاته الآلية تخفف العبأ على الميزانية العامة، خاصة وأنّ الآلية الأوروبية للجوار اهتمت بالإصلاحات الإقتصادية والإجتماعية التي هي صلب اهتمام الدولة الجزائرية حاليا.

تعدّ الإستفادة الجزائرية من هاته الآلية رهان لا بدّ من الظّفر به خاصة أنّه لن يتأتّى في شكل مساعدات مباشرة من الإتحاد الأوروبي نحو جيرانه بل سيكون بالتّوازي مع جهود ومسار الإصلاحات التي تنتهجها وتحققها كل دولة متوسطة، لذا فالجزائر عليها أن تنافس دول جنوب وشرق المتوسط وأن تبرهن أن سياسة الإصلاح التي انتهجتها مطلع الألفية الثالثة جديرة بأن تجعلها إحدى الدول السبّاقة وأكثر الدول براغماتية من هذا المشروع، من خلال العمل على تحسين القدرات الإنتاجية وجعلها تتماشى مع المعايير الدولية المعمول بها، وكذا تحسين البنى القاعدة والمناخ المناسب على جلب مشاريع استثمارية وتنموية، وكذا إعطاء هامش لحراك المجتمع المدني وجعله معينا محوريا في جلب برامج ومساعدات نحو الداخل اعتبار من الأهمية التي أُعطيت له من قبل هاته الآلية في اختيار ما يُناسب فواعله وأشخاصه من مشاريع.

على النّقيض من ذلك فإنّ هاته الآلية قد تمثّل تهديدين رئيسيين وُجب الإحتياط منهما، يتعلّق الأول بمدى سياسوية هاته الآلية في استمرار إملأاتها تجاه جوارها لما تراه مناسبا من معايير وملائمات للأوضاع التي تريد الإبقاء عليها استمرارا لديمومة مصالحها، أي استعمال وسائل ترغيب مالية من أجل فرض سياسات تحت مسمى الإصلاحات، وهو ما لا يتماشى إطلاقا مع مبدأ السيادة الوطنية. أما التهديد الثاني فيتمثّل في الفكرة التي أتت بها الآلية الأوروبية للجوار والمنعلّقة بتسهيل تنقل الطّلبة والباحثين والتي

قد ينظر لها من زاوية أخرى أنها قد تهدف إلى الإستحواذ على أدمغة دول الجوار من خلال إغراءات الدراسة والبحث وكذا توفير الفرص بالنسبة للطلبة ذوي الذكاء الخارق.

### المبحث الثالث: آفاق العلاقات الإقتصادية الجزائرية مع الإتحاد الأوروبي

سئلَ العالم الألماني "ألبرت آشتاين" ذات مرة لماذا يُبدي اهتماما بالمستقبل؟ فأجاب: "بصراحة لأننا ذاهبون إلى هناك". منه تسعى الدراسات الإستشراافية في منهجها إلى الإجابة عن سؤالين هما<sup>1</sup>:

أولاً: كيف يمكن أن نستحضر المستقبل؟

ثانياً: كيف نربط ما يجري في الحاضر بما سيجري غدا؟

قبل الشروع في استشراف العلاقات الإقتصادية بين الجزائر والإتحاد الأوروبي لابدّ من التنبيه أنّ الدراسات المستقبلية لا تزعم بأيّ شكل من الأشكال أن تصل إلى نتائج أكيدة بل تهدف إلى وضع الفرضيات الممكنة والأكثر احتمالاً للحدوث استناداً إلى مجموعة متغيرات ومؤشرات في الحاضر ومدى تطورها في المستقبل وفق نماذج<sup>2</sup> وتقنيات علمية محددة.

سنحاول عرض ثلاثة سيناريوهات<sup>3</sup> مختلفة للعلاقات الإقتصادية الجزائرية مع الإتحاد الأوروبي وفق التحديات التي سيشهدها كل طرف في السنوات القادمة، وقد اعتمدنا على تقنية "التنبؤ الإستقرائي"<sup>4</sup> "Extrapolation" والتي تقوم على وجود احتمالات في اتجاهات كل ظاهرة وحركتها.

#### المطلب الأول: السيناريو الخطّي "بقاء الوضع على حاله":

حسب هذا السيناريو فإنّ الوضع القائم بين الجزائر ودول الإتحاد الأوروبي سيبقى على ما هو عليه فدول الإتحاد الأوروبي سوف تستمر في إكمال سياساتها التكاملية والإندماجية وإقامة سياسة أوروبية مشتركة ومتناسقة سواء تعلّق الأمر بالبعد الإقتصادي أو بقية الأبعاد السياسية والأمنية والإجتماعية الأخرى، وبالمقابل نجد استمرار في هشاشة الوضع الإقتصادي الجزائري وعدم انضمامه لأيّ كتل إقتصادي جهوي أو إقليميّ، من جزاء عدم وجود تنسيق مع دول جنوب المتوسط عامة والدول المغاربية خصوصاً لطغيان النظرة الضيقة في المصالح لدول المنطقة، فالدول الأوروبية دول متقدّمة وموحّدة أما

<sup>1</sup> عبد الحيّ وليد، مناهج الدراسات المستقبلية وتطبيقاتها في العالم العربي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، سنة 2007م، الطبعة الأولى، ص7.

<sup>2</sup> يعرف أنّه "بناء نظري نحاسي من خلاله بناء منظومة ما وتفاعلات مكوناتها" والنموذج يكون إما ذو نمط مادي أو مجرداً ذو صبغة تنظيرية"  
<sup>3</sup> يعرف أنّه " وصف لوضع مستقبلي ممكن أو محتمل أو مرغوب فيه، مع توضيح لملامح المسار أو المسارات التي يمكن أن تؤدي إلى هذا الوضع المستقبلي، وذلك انطلاقاً من الوضع الراهن أو الوضع الإبتدائي المقترض".

<sup>4</sup> يقصد به "الإستشراف بمسار ظاهرة معيّنة استناداً إلى الخط البياني للظاهرة خلال الفترة الزمنية السابقة عن الدراسة، واعتبار أنّ المستقبل سيبقى على مسار هذه الظاهرة صعوداً أو هبوطاً" وتأخذ بهذه التقنية نمطين من الإتجاهات إما أن تكون اتجاهات خطية (Linear Trend): أي أنّ الظاهرة ستبقى في المستقبل في نفس الإتجاه التي سارت عليه سواء أكانت تزايد أو تناقص أو ثابتة، أو أن تكون اتجاهات غير خطية (Non-linear Trend) أي أنّ الظاهرة تكون متذبذبة ولسيت متسقة مع اتجاهها التاريخي.

دول الجنوب فهي دول نامية ومشتتة، ضيف إلى ذلك أنّ طبيعة اتفاقات الشراكة التي أبرمها الإتحاد الأوروبي مع دول جنوب المتوسط تتميز باللاتكافؤ حيث أنّ الدول الأوروبية هي الملقية والدول الشريكة ومن ضمنها الجزائر هي المستفيدة.

#### أ- قضية الصحراء الغربية وتأثيرها على التعاون الإقتصادي الإقليمي:

تساهم النزاعات الحدودية المغربية مع الصحراء الغربية هي الأخرى في عدم إيجاد تكتل إقتصادي إقليمي بالمنطقة، فعكس الإتحاد الأوروبي الذي بدأ اقتصاديا ثم توسع أفقياً إلى مختلف الأبعاد الأخرى كالسياسية والأمنية منها، نجد أنّ الدول العربية أو المغربية تُسبِّقُ في حساباتها الحساسيات السياسية والنزاعية في أي تكتل كان ما يؤثر على نجاح خطط العمل المشتركة وجمود الإتحادات الجهوية وخير مثال هو الدور المحتشم لإتحاد المغرب العرب على الساحة الدولية، كما أنّ ضعف حجم المبادلات التجارية البينية بين الدول المغربية يؤكد هشاشة تعاونها الإقتصادي، وهو ما استغلته الدول الأوروبية من خلال أنّ أنّ توقيعها مع الدول المغربية الثلاث لإتفاقات الشراكة كان بصفة منفردة مع كل دولة وفي سنوات مختلفة، في حين كان يمكن أي يكون اتفاق شراكة بين الإتحاد الأوروبي والإتحاد المغربي مثلاً.

#### ب- الصّراع الفلسطيني-الإسرائيلي وتأثيره على العلاقات الأورو-جزائرية:

تصرّ الدول الأوروبية على إدراج إسرائيل في المنظومة المتوسطة وهذا ما تمّ بالفعل في سياسة الجوار الأوروبية، حيث نلاحظ أنّ مجمل المشاريع المتعددة الأطراف التي أتت بها الإتحاد الأوروبي جعلت من الطرف الإسرائيلي جزءاً من المعادلة، وهو ما يمثل عائقاً مزعجاً أمام أي علاقات مثمرة مع العرب<sup>1</sup>، خاصة الجزائر التي كانت قد صرّحت أنّ قبولها بسياسة الجوار الأوروبية لا يعني بأي شكل من الأشكال تطبيعها مع إسرائيل. حيث يرى هذا السيناريو أنّ الجزائر هي من أكثر الدول عداء للإحتلال الصّهيوني لفلسطين وبالتالي فإنّها قد ترفض مشاريع جديدة مع الإتحاد الأوروبي إذا كانت إسرائيل أحد أطرافه، ويعود ذلك لعدة أسباب<sup>2</sup>:

❖ أنّ الإتحاد الأوروبي لا يمتلك القدرة والتأثير الحاسم اللذين تتمتع بهما الولايات المتحدة الأمريكية للضغط على الأطراف المعنية بجمعهم على طاولة المفاوضات، وقد بدأ هذا التهميش منذ غياب الإتحاد الأوروبي عن فعاليات مؤتمر مدريد للسلام عام 1991م، حيث أُعفي بعدها من المشاركة في المفاوضات الثنائية التي تلت ذلك المؤتمر واقتصرت مشاركته في المفاوضات المتعددة الأطراف.

❖ عدم استطاعة الإتحاد الأوروبي أن يضع سياسة واضحة لإيجاد حلّ توافقي في القضية الفلسطينية، وذلك لطبيعة السياسة الخارجية الأوروبية بوصفها مجموعة السياسات القومية

<sup>1</sup> سمير أمين وآخرون، العلاقات العربية الأوروبية، مركز البحوث العربية والإفريقية، سنة 2002م، ص 62 .  
<sup>2</sup> زياد شفقان الضاربة، الإتحاد الأوروبي والقضية الفلسطينية، دار حامد للنشر، عمان، الطبعة الأولى، سنة 2010م، ص ص 104-105.

المختلفة للدول الأعضاء ما يزيد في حدة التجاذب والتنافر في تطلعات السياسة الخارجية للإتحاد.

❖ تفضيل الجزائر المشاركة في المناقشات المتعددة الأطراف ومبادرات التعاون الإقتصادي الإقليمي إلا إذا تمّ بالفعل مناقشة كل القضايا الثنائية، وهو ما انتقده الإتحاد بدعوى أن الإقامة تعاون إقتصادي من شأنه أن يسهل القضايا التي تحتاج إلى حلول سياسية.

### ت- الصّراع الثقافي والفكري:

إنّ التّباين الثقافي المرتبط بالتنافس على الهيمنة الدّينية والفكرية على المتوسط، وما يترتب عنه من إرث عميق من الحساسية وسوء الفهم فضلا عن الصّورة التي يرسمها كل طرف للآخر والتي تتركس غياب الحوافز للتفكير بالتضامن، خاصة وأنّ المشاريع المتوسطة تنفي في مجملها وجود هوية متوسطة، وتحديد العربية منها، حيث بالعودة إلى وثيقة برشلونة نجد أنّ الإتحاد الأوروبي دعم البعد الإقتصادي والسياسي والأمني، في حين أهمل الجانب الحضاري المتمثل في البعد الإجتماعي والثقافي الذي لا يخدم كثيرا دول الإتحاد، الأمر الذي يؤكّد النّوايا الغير صادقة للإتحاد الأوروبي في إقامة شراكة شاملة واقتصارها على المواضيع والميادين التي تهّمه، وبالتالي تصبح العلاقات الجزائرية مع الإتحاد الأوروبي استمرارا لاستعمار تحت مسميات أخرى، تهدف من خلالها الدّول الأوروبية إلى تحديد العلاقة بين دول الشمال المستعمرة ودول الجنوب المستعمرة سابقا، وإبقاء تبعية الأخيرة للأولى، كنمط جديد من العلاقات العمودية (شمال-جنوب) وامتدادا لصيغة العلاقات الإقتصادية غير المتكافئة بين الضّفتين.

### المطلب الثاني: سيناريو التّغيير "الإصلاحي":

يعدّ هذا السيناريو أكثر تفاؤلاً، حيث يتوقّع حدوث عدّة تطورات إيجابية من جانب الطرف الجزائري، من خلال سعي الإتحاد الأوروبي إلى توطيد علاقاته أكثر مع الجزائر، من خلال اتخاذ خطوات ومبادرات لصالح الدول الشريكة معه على كافة المستويات والميادين، خاصة تعزيز المسار التّموي الإقتصادي بالجزائر بما يساهم في تنمية باقي المجالات، ومحاولة إقامة علاقات شراكة أكثر توازنا من خلال حوار جدّي وفعال، وإشراكه في اتخاذ المواضيع ذات المصلحة المشتركة بين الطرفين. وهو ما يؤكده التّباين في حجم التّعاملات الإقتصادية بين الجزائر ومختلف المناطق الإقتصادية الأخرى.

أ- نحو بناء سياسة أمنية متوسطة:

إنّ التهديدات الجديدة العابرة للأوطان، وكذلك لكونها مدعمة بالانعكاسات المترتبة عن عولمة التّبادل الحرّ في جميع المجالات، تجعل من النّزاعات "فوق الوطنية" والشبكات العابرة للحدود أكثر ميوعة ونفاذا. واعتبارا أنّ دول الجنوب عاجزة عن احتواء المخاطر، سيما التهديدات ذات البعد الجهوي الشامل. فإنّ الخبراء والسياسيين في الإتحاد الأوروبي يلحّون على ضرورة بناء وتبني مقاربات أمنية شاملة على المستوى الجهوي لاحتواء التهديدات الجديدة خاصة وأنّ المسؤولين الأوروبيين يؤكّدون في جُلّ

تصريحاتهم أنّ عدم تصدير الاستقرار يعني إستيراد اللااستقرار<sup>1</sup>. لحد الآن يمكن القول أنّه لا توجد سياسات أمنية عامة في متوسط اليوم من الناحية التطبيقية والواقعية، إلا أنّ ذلك لا يحجّب وجود العديد من الدراسات والأبحاث التي اهتمت بتصميم مبادرات متوسطة في مجال التمهد لبناء سياسة عامة أمنية في المتوسط. لعلّ من أبرز هاته المبادرات ما يعرف بإستراتيجية "الإحتواء الأوروبي" التي اعتمدت على المرحلة في ميكانيزماتها الإجرائية لتحقيق أهدافها السّياسية والأمنية. حيث تقترح هاته المبادرة الأمنية الأوروبية، تشكيل جماعات أمنية متعدّدة تسهر على صناعة وتنفيذ سياسات أمنية عامة في الجهة المتوسطة. كمرحلة أولى من هذه المبادرة أو الإستراتيجية، يهدف الإتحاد الأوروبي إلى وضع ترتيبات شراكة أمنية على المستوى الجهوي المتوسطي، وهي المرحلة التي سوف تمكّنه من بناء منظومة أمنية جهوية تقوم على مقاربات ومفاهيم التّصور البنائي الإجتماعي للمسائل الأمنية، كخطوة تمهّد لمرحلة لاحقة تتعلق ببناء جماعة أمنية متوسطة على المدى البعيد<sup>2</sup>. إنّ هذه الخطوة وإنّ تمت بالفعل سوف تضطرّ الإتحاد الأوروبي إلى زيادة اعتماده على الجزائر لعدّة عوامل، فعلى الصّعيد العسكري تعتبر الجزائر أكبر قوة عسكرية مغاربية من حيث الأسلحة والدّعم اللّوجيستي الذي يفوق تقريبا قدرات المنطقة المغاربية مجتمعة، أما جغرافياً فتعدّ الجزائر إحدى الدّول التي تمثّل الحزام الأمني الجنوبي لدول الإتحاد الأوروبي، ضف إلى ذلك خبرة الجزائر الطويلة في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظّمة، وكذا في لعبها دورا جوهريا في تسوية العديد من النزاعات بالساحل الإفريقي آخرها كانت مفاوضات السّلام التي هدفت إلى إيجاد حل للأزميتين المالية واللّيبية.

#### ب-إحتمالات إيجاد تكتل اقتصادي مغاربي:

نجاح الشّراكة وعودتها بالفائدة المرجوة على الدول المغاربية مرهون بانشاء الدول المغاربية لتكتل اقتصادي يوازي و ينافس التكتلات التي يعرفها العالم في كل من أوروبا، آسيا، وأمريكا الجنوبية. فهذا السيناريو التّفاؤلي يرى اعتماد الجزائر على السّعي من أجل إنشاء تكامل مغاربي مع تعاون عربي -عربي وعربي متوسطي شامل، وهو ما يتطلب إحياء التكتلات الجهوية كاتحاد المغرب العربي، ومحاولة تجسيد قراراتها وتفعيلها بصورة أسرع وبعديّة أكثر، الأمر الذي يمكن أن يشكّل كتلة موحّدة وقوية في وجه الإتحاد الأوروبي، تُمكن من إنشاء سياسة مشتركة في كافة المجالات وفي كافة الأصعدة، وهذا لا يتأتّى إل من خلال استهداف اتفاق الشراكة تلبية المصالح والطموحات المشروعة للجانبين من خلال تحرك متوازي ومكتمل لبعضه البعض، يتمثّل في:

أولا: متابعة تطوير الشراكة ومواكبتها.

ثانيا: تصميم الشّركاء المتوسطيين في تطبيق برامج وسياسات الإصلاح المناسبة لها لنجاحها.

<sup>1</sup> زياني صالح، مرجع سابق، ص 14.

<sup>2</sup> زياني صالح، نفس المرجع، ص ص 18-19.

يوضح الجدول التالي أهمية الإتحاد الأوروبي في واردات الجزائر:   
 جدول رقم 06: جدول توزيع صادرات وواردات الجزائر حسب المناطق الاقتصادية لسنتي   
 2013م - 2014م

الصادرات بليون دولار أمريكي			الواردات بالليون دولار أمريكي			المناطق الاقتصادية
التطور %	السنة		التطور %	السنة		
	2014 (مؤقتة)	2013		*2014	2013	
-1,83	40 520	41277	2,68	29494	28724	دول الاتحاد الأوروبي
-14,15	10 482	12210	21,22	8 443	6 965	دول منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية
-5,77	49	52	-26,96	886	1 213	الدول الأوربية الاخرى
-6,42	3 005	3 211	9,52	3 796	3 466	دول أمريكا الجنوبية
3,28	4 851	4 697	18,38	12576	10623	دول قارة آسيا
-	-	-	-	26	-	دول قارة أوقيانوسيا
-9,54	721	1 958	-18,89	1958	2414	الدول العربية
23,08	3 248	2 639	-18,89	711	1029	الدول المغاربية
-12,09	80	91	-25,93	440	594	الدول الإفريقية
			<b>6,00</b>	<b>58330</b>	<b>55028</b>	<b>المجموع</b>

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار

نلاحظ من خلال هذا الجدول أنّ الإتحاد الأوروبي وحتى مطلع سنة 2014م لا يزال صاحب أكبر تعامل إقتصادي للجزائر حيث أنّ وارداته شهدت ارتفاعا من سنة 2013م أين قاربت 29 مليار دولار سنة 2014م أين وصلت قبل نهاية السنّة إلى 30 مليار دولار أي بنسبة نمو قدرت بـ 3% في أقل من سنة. موازاة مع تراجع نسبي في صادرات الجزائر والذي كان بنسبة 1.60% والذي يزد إلى تذبذبات أسعار الطاقة في الآونة الأخيرة وكذا توقف الشركات البريطانية الأوروبية عن العمل لفترة معينة بعد أزمة الرهائن التي مسّت "قاعدة الحياة" بعين أميناس سنة 2013م من قبل الجماعات الإرهابية لشمال مالي، كما أن الجدول يوضح ضعف التّعاملات الإقتصادية مع التكتلات الإقتصادية الأخرى حيث أنّ التّعاملات مع الإتحاد الأوروبي تفوق نظيراتها من بقية المناطق الإقتصادية، ما يؤكّد استمرار الإهتمام الأوروبي بحماية مصالحه الحيوية، كما أنّ الجزائر بدورها سوف تعمل على الحفاظ على هذا التّعامل خاصة من حيث الصّادرات، وكذا تلبية الطّلب الداخلي من السّلع ولو على المستوى القريب والمتوسط ريثما تتحسنّ أوضاع الإقتصاد الجزائري حسب ما يهدف إليه اتفاق الشراكة.

هذا السيناريو بقدر ما هو متفاعل يبقى بعيدا عن الواقع، فصعب جدا تحقيقه أمام النّظرة الضيقة والبراغماتية للإتحاد الأوروبي.

### المطلب الثالث: سيناريو فك الارتباط "الرايگالي":

يقوم هذا السيناريو على مفهوم الإنعزال والإنكفاء ودخول متغيرات هامة ، ذات ثقل وغير مرئية، أي أنّ دول الإتحاد الأوروبي وبعد تحقيقهم لخطوات متقدمة من التوسّع والتكامل الإقتصادي، الإجتماعي، السّياسي والأمني وصولا إلى المؤسّساتي، ستنعزل عن نفسها غير أبهة بما سيجري لشركائها في المنطقة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، خاصّة دول المغرب العربي التي تعتبر حاليا العصب الحيوي في الضفة الجنوبية لأوروبا.

يرشّح هذا السيناريو كذلك توسّع الإتحاد الأوروبي نحو شرق القارة الأوروبية، خاصة بعد نجاح انضمام عشرة دول من أوروبا الشرقية كاملة إلى الإتحاد سنة 2004م، الأمر الذي بإمكانه أن يُشعّر الوريث الشرعي للإتحاد السّوفياتي بالعزلة المفروضة عليه واضطراره للإنضمام إلى الإتحاد، وهو ما إن تحقق سيؤدي إلى تقليص الدول الأوروبية لتعاملاتها مع الجزائر وغيرها من الدول الشريكة في مجال إمدادات الطاقة.

ساهمت كذلك أحداث 11 سبتمبر 2001م كذلك في جعل الولايات المتحدة الأمريكية تعيد النّظر في استراتيجيتها الأمنية، وتوجّهها إلى إبرام علاقات مع الدّول المغاربية الثلاث في إطار استراتيجيتها في البحر الأبيض المتوسط، كما أنّ التّواجد الصّيني الحديث بالمنطقة وصعوده اللاقت كأحد أهم المتعاملين الإقتصاديين الذي بات ينافس بشدّة في كسب المشاريع الإستثمارية بالجزائر سيجعل الإتحاد الأوروبي في تنافس أمام أكبر قوة عالمية، وأكبر متعامل إقتصادي بإفريقيا الأمر الذي قد يُسفر في ظل التّأثر الأوروبي من الأزمة المالية العالمية مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية، والتّصاعد المرهب للعملاق

الأسوي إلى خسارة الإتحاد الأوروبي لهذا التنافس واضطراره إلى فسح المجال أمام قوة أخرى. أما إذا نظرنا من جانب الطرف الجزائري فإن خيار جعل العلاقات مع الإتحاد الأوروبي قائمة على أساس الإعتماد المتبادل يتطلب السعي للخروج من تبعية الإستيراد ومحاولة تحقيق الإكتفاء الذاتي خاصة في الجانب الغذائي.

أيقنت الدول الأوروبية بعد هجمات 11 سبتمبر 2001م كذلك أنها معرضة هي الأخرى للمخاطر الإرهابية وهذا ما جعلها تركز على الحفاظ على أمنها الداخلي أكثر من الإجتهد في إيجاد التكامل بين دول جنوب المتوسط، وهذا ما تمّ لمسه أكثر في مشروع الإتحاد من أجل المتوسط. كما أنّ التوترات الأمنية التي عرفتها المنطقة العربية بداية من 2010م في كلّ من تونس، ليبيا، مصر، سوريا، واليمن. أو ما سُمّي ب(ثورات الربيع العربي) التي عرفت عدّة مشارب، ينظر إليها الإتحاد الأوروبي بقلق، ويتوقع أنّ العملية ستكون طويلة بين المرحلة الإنتقالية واستتباب السلم والأمن بهاته الدول<sup>1</sup>، وكذا الدول المجاورة لها ومنها الجزائر والتي تعرّضت هي الأخرى من جراء تلك الأحداث إلى توترات أمنية على طول حدودها من جراء التّشظّي الأمني بالمنطقة، انتشار الأسلحة والتجارة المحظورة لها، وظهور الجماعات الإرهابية من جديد، وهو ما انعكس سلبا على بالجزائر التي تعرّضت إلى محاولات السيطرة على حقول النفط واختطاف الرهائن سنة 2013م من قبل جماعات إرهابية، ما أثّر في التواجد الشركات الأوروبية المستثمرة في قطاع النفط بالجنوب الجزائري.

تري دول الإتحاد الأوروبي في كلّ هذا تعطيلاً لمشاريعها ومصالحها بالمنطقة العربية<sup>2</sup>، حتى أنّ تهديد وصول حكومات ذات ايدولوجيات مختلفة بالدول التي تعرف حراكا أمنيا وسياسيا، يقلق كثيرا الدول الأوروبية خاصة في مسائل التعاون الإقتصادي، والمبادلات التجارية، الأنظمة المالية، وكذا تحديد مفاهيم الإرهاب، الجريمة المنظمة، من أجل وضع سياسات متوسطة لمكافحتها. فأكد أنّ تغيّر نظرة الإتحاد الأوروبي تجاه منطقة جنوب المتوسط وتوجهه نحو قراءات أخرى سيؤثر على العلاقات الثنائية بينه وبين الجزائر.

<sup>1</sup> European committee, A hypothesis for an « European Union Southern Strategy », May 2013, p4.

<sup>2</sup> European committee, Ibid , p4.

## خلاصة الفصل:

النظر إلى العلاقات الاقتصادية الأورو-جزائرية بموضوعية يجعلنا نتأكد أنّ الجزائر تعدّ لحدّ الآن تعدّ الخاسر من هاته العلاقات وذلك لأنّ الأثار السلبية لهاته الشراكة أتت فورية عقب دخولها حيّز الخدمة، بيد أنّ مزاياها نجدها تتوزّع بين المتوسطة المدى والبعيدة، دون اكتراث من الجانب الجزائري بما قد يحدث مستقبلا ويجعل الجزائر لا تصل إلى تلك المرحلة التي تتمكّن فيها من جني ثمار علاقاتها الاستراتيجية مع الإتحاد الأوروبي خاصة وأنّ العلاقات الدولية تعرف تقلّبات وتجاذبات في طبيعتها ما يجعلها تتقلّب بين التعاون تارة والنزاع تارة أخرى، كما يُعاب على الإقتصاد الجزائري ضعفه الذي كان سببا في عدم الإستفادة من هاته العلاقات الإقتصادية بصورة فورية ومتكافئة، مقارنة بما كان سيجنيه لو امتاز بالتنوّع والتنافس مثلا. من جهة أخرى فإنّ مسعى انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة يعدّ مكسبا إذا تحقّق لكون هاته التجربة قد تقيّد أكثر من إبرام علاقات مع كتل اقتصادي جهوي خاصة وأنّ التجربة أكّدت أنّ دولا عديدة نامية تمكّنت من لملمة اقتصادها والنّهوض به من خلال الإستفادة من الفرص التي تمنحها المنظمة والسياسة الحمائية التي تقدمها لاقتصادات العالم الثالث، أما من حيث المشاريع والبرامج المالية فيمكن القول أنّه على الجزائر الإستفادة إلى أقصى حدّ من التّمويل خاصّة وأنّ الإتحاد الأوروبي قد اقتصرت سياساته التّعاونية على البرامج دون أن يُعوّضها أو يدعمها بآليات أخرى بديلة. في حين تبدو آفاق العلاقات الإقتصادية بين الجزائر والإتحاد الأوروبي غامضة ومتفاعلة بقضايا قد تخرج عن نطاق الإقتصاد وقد تذهب إلى أعمّ من ذلك بخروجها عن أطراف العلاقة في بعض الأحيان.

الختامة

## الخاتمة:

تتسم العلاقات الجزائرية مع الإتحاد الأوروبي بشموليتها لكافة المواضيع الاقتصادية، الأمنية والسياسية وذلك لتعدد العوامل التي تربط وتوثق علاقات الطرفين، ولقد أخذ الجانب الاقتصادي حيزًا مهمًا من الإطار العام لهاته العلاقات وهذا ما يبرزه حجم التعاملات الاقتصادية بين الطرفين الذي يعدّ الأضخم بالنسبة للجزائر في علاقاتها الاقتصادية مع غيرها من الدول. نحاول من خلال هاته الخاتمة الإجابة على الإشكالية الرئيسية لموضوع الدراسة وأسئلتها الفرعية وكذا تأكيد أو نفي فرضياتها.

إجابة على مدى استمرار تبعية الطرف الجزائري للسياسات المملاة من الطرف الأوروبي، يمكن القول أنّ الجزائر من خلال الكيفية التي انتهجتها في توقيعها لاتفاق الشراكة وتربيتها مقارنة بدول الجوار، دليل قاطع أنّها تمتلك من الثقل السياسي الكافي الذي يسمح لها التّأني في دراسة إمكانية استفادتها من هذه الشراكة والآثار المترتبة عنها، حيث أنّ الجزائر كانت كلّ مرة تطالب باحترام خصوصية اقتصادها، كما أنّ موقف الجزائر من سياسة الجوار الأوروبية ومشروع الإتحاد من أجل المتوسط، أكدّ مرة أخرى استقلالية الطرف الجزائري في قراراته، خاصة وأنّ الجزائر كانت الدولة الوحيدة التي قد أعلنت رفضها الانضمام إلى سياسة الجوار الأوروبية بشكل صريح سنة 2007م، من خلال سعيها التّركيز على إنجاز اتفاق الشراكة المبرم بين الطرفين، لكن هاته الاستقلالية التي أكّدت عليها الجزائر في كلّ مرة وجدت أمامها تبعية من نوع آخر تمثّلت في ارتباط الواردات الجزائرية بدول الإتحاد الأوروبي كأكبر كتل اقتصادي مؤرّد نحو الجزائر، وهو ما اضطرّ بالجزائر كلّ مرة و أجبرها الإنفتاح على هاته السياسات من أجل ضمان وارداتها من الغذاء، الآلات والمعدّات الضرورية.

أما فيما يخصّ نوع وطبيعة التعاملات الاقتصادية بين الجزائر والإتحاد الأوروبي يمكن القول أنّها غالبا ما تُظهر عكس ما تُضمّر، فصحيح أنّ هاته التعاملات تعزّزت منذ اتفاق الشراكة بمجموعة من برامج التّوأمة ومشاريع التّعاون والدّعم التي تهدف إلى مساعدة الإقتصاد الجزائري في النهوض بقطاعاته المختلفة والخروج من الإعتدال على صادرات النّفط، غير أنّه واقعا وبعد قرابة العشر سنوات من الشراكة، يتأكد أنّ هاته المشاريع والبرامج لم تفد الجزائر في تنويع اقتصادها وجعله قادرا على المنافسة في إطار الإستعداد لدخول منطقة التبادل الحرّ، وهو ما يعني اقتصار أهداف الإتحاد الأوروبي في إبقاء الجزائر كضامن للإحتياجات الأوروبية من الطّاقة، وبيبرز التّضارب في التّعاملات الاقتصادية لعلاقات الطرفين كذلك في كون الإتحاد الأوروبي أضحى متوجّس من عدم استقرار وارداته من النّفط الجزائري لتزايد الطّلب المحلّي للجزائر على الطّاقة والسياسة الحمائية التي تنتهجها الجزائر في مختلف قطاعاتها الاقتصادية، من جهة أخرى فإنّ الجزائر ترى ضرورة استمرارها كمصدّر طاقتي نحو أوروبا خاصة في ظلّ تنافسها على كسب السوق الأوروبية في هذا المجال مع عدّة دول مصدّرة للطّاقة.

عادة ما عبّر الطرف الجزائري في اجتماعات الأطراف عن امتعاضه من عدم تحقيق العلاقات الجزائرية الأوروبية الثنائية والمتعددة الأطراف للأهداف التي يتطلّع الطرف الجزائري والمتمثلة في جلب التدفقات الإستثمارية، والمساعدة في تحسين مردودية الإنتاج، وهو ما اضطرّ بالطرف الجزائري إلى جرّ الإتحاد الأوروبي إلى طاولة المفاوضات لتأجيل اتفاقية دخول منطقة التبادل الحرّ من التي كانت مقرّرة مطلع سنة 2017م وتمديدها إلى مطلع سنة 2020م.

استفادة الجزائر من علاقاتها الثنائية والمتعددة الأطراف مع الإتحاد الأوروبي لا بدّ أي يُنظر له من عدّة زوايا، فدوافع مختلف الأبعاد التي جعلت الجزائر توافق على هذا النوع من الشراكات يؤكد أنّ الجزائر استفادت سياسيا بتمكّنها من الخروج من العزلة التي فرضت عليها جرّاء التوتّرات الأمنية التي شهدتها البلاد، وإيجاد علاقات مع كتل اقتصادي قوي مكنّ من أن تحصل الجزائر على الدعم اللازم الذي ساعدها في استتباب أمنها من جديد.

الوضع الزاهن الذي تعرّفه الجزائر أضحى يفرض عليها تحدّيات وتطلّعات جديدة حتّمت ضرورة أن تمسي الجزائر طرفا في رسم المشاريع وسنّ السياسات التي تتجرّ عنها التزامات أو آثار على الطرف الجزائري، ولم لا إمكانية أخذ الجزائر زمام المبادرة والإستفادة من أهميتها كشريك استراتيجي في الإتيان بمبادرات وخطط عمل تلاءمها وتتوافق مع المصلحة المشتركة في علاقات الطرفين تأكيدا بالتالي الخروج عن علاقة الأبوة المترسّخة في الفكر الأوروبي الإستعماري.

الإستفادة من جملة السياسات الأورومتوسطية التي تجمع الجزائر مع الإتحاد الأوروبي بصورة متكافئة يعني كذلك الضغط الدبلوماسي الجزائري بعدم انحياز هاته السياسات عن الأهداف التطلّعية التي أغرت الجزائر في الإنضمام إليها، ونذكر منها الخروج من الأحادية الإقتصادية، خفض معدلات البطالة، جلب المشاريع الإستثمارية ودفع عجلة التنمية الإقتصادية، من خلال محاولة الربط بين مختلف الأبعاد الشاملة لهاته العلاقات من أجل إعطاء أهمية وتأثير للقرارات التي تتوجّه بها السياسة الخارجية الجزائرية في تعاملاتها مع الإتحاد الأوروبي.

حاولت هاته الدراسة التّطرق إلى أحد الأبعاد المهمّة في العلاقات الجزائرية مع الإتحاد الأوروبي وكذا محاولة الربط بين مختلف مشارب السياسات التي تجمع الطرفين، كما تعدّ هاته الدّراسة بادرة من أجل فتح آفاق لدراسات جديدة تهتم بأبعاد أخرى قد تكون بارزة إلى السطح مثل البعد الأمني، أو قد تكون خفيّة لاعتبارات معيّنة كحقوق الرعايا والصّراع الفكري حول محاولات فرض هوية متوسطة مشتركة على حساب طمس هويات متأصّلة بالمنطقة. كما يمكن أيضا للدراسات اللاحقة في الموضوع وضع دراسات مقارنة بين مسعى وأهداف المشاريع والبرامج في علاقات الجزائر مع الإتحاد الأوروبي وواقع التعاملات الإقتصادية بينهما، عموما هذا النوع من الدّراسات يفتح مجالا للتساؤل حول حقيقة مساهمة الشمال في تنمية الجنوب.

## قائمة المراجع:

### أ- الكتب:

#### أ- قائمة الكتب باللغة العربية:

- 1- أحمد عادل حشيش ومحمود مجدي شهاب ، العلاقات الإقتصادية الدولية: مدخل لدراسة المبادئ الأساسية الحاكمة للإقتصاد الدولي بمراعاة التطورات المستجدة الناتجة عن تنامي مظاهر العولمة في نطاقه، دار الجامعة الجديدة، مصر، سنة 2005م.
- 2- البيلاوي حازم، النظام الإقتصادي الدولي المعاصر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ماي 2000م.
- 3- الحاج علي ، سياسات دول الإتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ط1، سنة 2006م
- 4- براون كريس، فهم العلاقات الدولية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، 2004.
- 5- بشارة خضر، أوروبا من أجل المتوسط: من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس (1995م-2008م)، ترجمة: سليمان الزياشي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، سنة 2010م.
- 6- جون إيدلمان سبيرو، سياسات العلاقات الإقتصادية الدولية، ترجمة: خالد قاسم، مركز مؤسسة الكتاب الأردني، سنة 1987.
- 7- حموشان حمزة وميكامينيو-بالويللو، الثورة في شمال إفريقيا: الكفاح من أجل العدالة المناخية، ترجمة: عباب مراد، مؤسسة عدالة بيئية شمال إفريقيا، الطبعة الأولى، سنة 2015.
- 8- روبرت غيلبين، الإقتصاد السياسي للعلاقات الدولية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، ط1، سنة 2004م
- 9- سمير أمين وآخرون، العلاقات العربية الأوروبية، مركز البحوث العربية والإفريقية، مصر، سنة 2002م.
- 10- كريس براون، فهم العلاقات الدولية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، مركز الخليج للأبحاث، طبعة 2، سنة 2004،
- 11- مجدي محمود شهاب وناشر عدلي سوزي ، أسس العلاقات الإقتصادية الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، سنة 2010م،

- 12- محمود هشام الإقداحي، العلاقات الإقتصادية الدولية المعاصرة، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2009 م.
- 13- مصلوح كريم، التعاون والتنافس في المتوسط، مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان، الطبعة الأولى، سنة 2013.
- 14- هاني الشميطلّي، أوروبا والمتوسط: تاريخ العلاقات ومشروع الإتحاد من أجل المتوسط، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 19، سنة 2008.

ب- قائمة الكتب باللغة الأجنبية:

❖ اللغة الفرنسية:

- 15- Dario Battistella, Théories des relations internationales, presses de sciences politiques, France, 3eme édition, 2011.
- 16- Diaz Pablo, Relations économiques Internationales, Guide étudiant de sciences politiques, France, 2013.
- 17- Jean Jacques Roche, Théories des Relations Internationales , Edition entierement refondue, Montchrestien 4eme édition ,2001
- 18- Krugman Paul et Obstfeld Maurice, Economie internationale, traduction: Blancard Cappelletti et Crozet Matthieu, Pearson Education, France, année 2009.
- 19- Mahilaine Djebaili, l'Union du Maghreb Arabe et le Projet de Méditerranée Occidentale, fondation des études de défense nationale, France, 1992.
- 20- Salvatore Dominick, Economie internationale, traduction :Hannequart Achille et Leloup Fabienne, édition De Boeck Université, Belgique, année 2008.

❖ الكتب باللغة الإنجليزية:

- 21- Gilpen Robert, GLOBAL POLITICAL ECONOMY : UNDERSTANDING THE INTERNATIONAL ECONOMIC ORDER, Princeton University Press, Britagne, 2001 .
- 22- Joseph S.Nye & Robert O.Keohane, Power And Interdependence, Library of Congress Cataloging in Publication Data, 3rd Edition, 2001.
- 23- Steve Smith and others , International Relation Theories: Discipline and Diversity , University Press Oxford, Britagne, 3rd edition, 2013.
- 24- Michele Comelli and others , The Eurpean Neighbourhood Policy and The Southern Mediterranean and Midde East, Technical University Press, Britagne, année 2009.

II - الوثائق والتقارير:

أ- قائمة الوثائق والتقارير باللغة العربية:

- 25- بعثة الإتحاد الأوروبي بالجزائر، وثيقة الآلية الأوروبية للجوار 2014م-2020م، الجزائر، سنة 2014.

ب- قائمة الوثائق والتقارير باللغة الإنجليزية:

- 26- EUROPEAN UNION, EUROPEAN NEIGHBOURHOOD AND PARTNERSHIP INSTRUMENT, STRATEGY PAPER 2007-2013 & NATIONAL INDICATIVE PROGRAMME 2007-2010 , 2006.
- 27- European Union, European Neighbourhood And Partnership Instrument, Strategy Paper 2007-2013 & National Indicative Programme 2007-2010 , année 2006.
- 28- Fulvio Attinà & Rosa Rossi, European Neighbourhood Policy : Political, Economic And Social Issues, Publication of the Project The European

Neighbourhood Policy of the faculty of political sciences of the University of Catania by the European Commission , Italia, 2004.

29- European committee, A hypothesis for an « European Union Southern Strategy », May 2013, p4.

### III - المجلات والدوريات:

أ- قائمة المجلات والدوريات باللغة العربية:

30- العريايي نصير، مستقبل الشراكة الأورومتوسطية، مجلة العلوم الإجتماعية، العدد الصادر بتاريخ

17 سبتمبر 2013م، جامعة سطيف، الجزائر.

31- تمغارت اسمهان، تطوّر موقف الجزائر تجاه السياسة الأوروبية للجوار والشراكة، مجلة دفاتر

السياسة والقانون، العدد 09، 2013م

32- ديفين بويل، مشروع الصحراء للطاقة البديلة يفقد بريقه، مجلة " في دائرة الضوء"، المملكة العربية

السعودية، عدد ديسمبر 2012م.

33- رابيس حدّة وكرامة مروة، تقييم التجربة الجزائرية في مجال جذب الإستثمار الأجنبي في ظل

تداعيات الأزمة المالية العالمية -دراسة تحليلية-، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد

خضير بسكرة الجزائر، سنة 2012.

34- زعباط عبد الحميد، الشراكة الأورومتوسطية وتأثيرها على الإقتصاد الجزائري، مجلة إقتصاديات

شمال إفريقيا، بسكرة، العدد الأول، سنة 2005م.

35- زياني صالح، مقاصد السياسة المتوسطية الأمنية ومضامين الصالح العام في المتوسط، جامعة

باتنة، الجزائر.

36- سمينة عزيزة، الشراكة الأورو جزائرية بين متطلبات الإفتتاح الإقتصادي والتنمية المستقلة، مجلة

الباحث، عدد 09، سنة 2011.

37- علاوي محمد لحسن، اتفاقيات الشراكة الأورو-عربية: شراكة اقتصادية حقيقية... أم شراكة واردات، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة ورقلة، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير، العدد 16، سنة 2012م.

ب- قائمة المجلات والدوريات باللّغة الأجنبية:

❖ اللغة الفرنسية:

- 38- Délégation de l'union européenne en algérie, L'UE soutien 'intégration des marchés de l'électricité du Maghreb, Algérie, n°14, 2010.
- 39- Délégation de l'union européenne en Algérie, Rapport sur la cooperation Union Européenne – Algérie, édition 2013.
- 40- Délégation de l'union européenne en Algérie, Rapport sur la cooperation Union Européenne – Algérie, édition 2014.

❖ اللغة الإنجليزية:

- 41- Khalifa sally isaac, Europe And The Arab Revolution: From a weak to Proactive Response to a Changing Neighbourhood, KFG Working Paper Series, n°38, 2012.

#### **IV - المقابلات:**

42- مقابلة مع السيد "لاتلي حسين" نائب المدير العام لمديرية أوروبا بوزارة الشؤون الخارجية الجزائرية.

43- مقابلة مع السيد "يسعد مراد" المدير الفرعي للشراكة الجزائرية مع الإتحاد الأوروبي.

- 44- <http://ec.europa.eu/trade/policy/accessing-markets/investment/>.
- 45- <http://www.andi.dz/index.php/ar/raisons-pour-investir>.
- 46- <http://www.djazairess.com/alahrar/23051>.
- 47- <http://www.djazairess.com/alfadjr/275439> .
- 48- [http://www.vitaminedz.com/Article/Articles\\_18300\\_888729\\_0\\_1.html](http://www.vitaminedz.com/Article/Articles_18300_888729_0_1.html).

## فهرس الجداول:

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
31	جدول توضيحي لحصّة الجزائر من برنامج ميذا 01	01
32	جدول توضيحي لحصّة الجزائر من برنامج ميذا 02	02
56	قوائم السلع والمنتجات المشمولة باتفاق التفكيك الجمركي	03
62	توزيع المشاريع الإستثمارية الأجنبية بالجزائر لسنة 2012	04
64	التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة خارج قطاع المحروقات ما بين 2010م إلى 2014م.	05
80	توزيع صادرات وواردات الجزائر حسب المناطق الإقتصادية لسنتي 2013م - 2014م	06

## فهرس الأشكال:

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
53	رسم بياني بالدائرة نسبية يمثل أهم شركاء الجزائر في الصادرات لسنة 2014م	01
54	رسم بياني بالدائرة نسبية يمثل لأهم شركاء الجزائر في الإستيراد لسنة 2014م	02
55	رسم بياني بالأعمدة التكرارية يبيّن التطور السنوي للتجارة الخارجية للجزائر من 2005م إلى 2014م	03

فهرس الموضوعات:

الصفحة	الموضوع
	مقدمة
10	الفصل الأول: الإطار النظري العام للعلاقات الاقتصادية الجزائرية مع الإتحاد الأوروبي
11	المبحث الأول: مدخل إيتيمولوجي للعلاقات الاقتصادية الدولية
11	المطلب الأول: العلاقات الاقتصادية الدولية والمفاهيم المشابهة لها
13	المطلب الثاني: التطور التاريخي للعلاقات الاقتصادية الدولية
15	المطلب الثالث: مؤسسات وفواعل الإقتصاد الدولي
20	المبحث الثاني: المقاربات النظرية المفسرة للعلاقات الاقتصادية الدولية
20	المطلب الأول: نظرية التبعية
22	المطلب الثاني: النظرية الليبرالية
26	المبحث الثالث: مسار العلاقات الجزائرية مع الإتحاد الأوروبي: من التعاون إلى الشراكة
26	المطلب الأول: اتفاق التعاون الجزائري- الأوروبي
27	المطلب الثاني: مؤتمر برشلونة والشراكة الأورومتوسطية
33	المطلب الثالث: الجزائر والإتحاد الأوروبي: من اتفاق الشراكة إلى المبادرة الفرنسية
35	خلاصة الفصل
37	الفصل الثاني: العلاقات الاقتصادية الأورو-جزائرية ضمن سياق السياسات الأورو-المتوسطية
38	المبحث الأول: تفاعلات الأبعاد في العلاقات الاقتصادية الجزائرية مع الإتحاد الأوروبي
38	المطلب الأول: البعد السياسي والأمني
40	المطلب الثاني: البعد الجيو-اقتصادي
42	المطلب الثالث: البعد السوسيو-ثقافي
44	المبحث الثاني: التعاون الاقتصادي بين الجزائر والإتحاد الأوروبي: دراسة في المشاريع والبرامج
44	المطلب الأول: مستوى التعاون الثنائي
48	المطلب الثاني: مستوى التعاون الجهوي
52	المبحث الثالث: التعاملات الاقتصادية الجزائرية مع الإتحاد الأوروبي
52	المطلب الأول: التجارة الخارجية
57	المطلب الثاني: الطاقة والموارد
60	المطلب الثالث: الإستثمارات الأجنبية المباشرة
65	خلاصة الفصل

67	الفصل الثالث: واقع وآفاق العلاقات الإقتصادية الجزائرية مع الإتحاد الأوروبي
68	المبحث الأول: أثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الإقتصاد الجزائري
68	المطلب الأول: المزايا المنتظرة لاتفاق الشراكة الأورو-جزائري
71	المطلب الثاني: التهديدات المتوقعة على الإقتصاد الجزائري
73	المبحث الثاني: التحديات الإقتصادية الجزائرية الرّاهنة في ظلّ علاقاتها مع الإتحاد الأوروبي
73	المطلب الأول: الإتحاد الأوروبي كمعقل لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة
74	المطلب الثاني: رهان الآلية الأوروبية للجوار
77	المبحث الثالث: آفاق العلاقات الجزائرية مع الإتحاد الأوروبي
77	المطلب الأول: السيناريو الخطّي "بقاء الوضع على حاله"
79	المطلب الثاني: سيناريو التّغيير "الإصلاحي"
82	المطلب الثالث: سيناريو فك الارتباط "الراديكالي"
84	خلاصة الفصل
86	الخاتمة